جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIA

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

كلية الاقتصاد

قسم العلوم السياسية

الصراع المسلح في السودان وأثره على ليبيا:

دراسة حالة من (2014م إلى 2024م)

دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الاجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

إعداد الطالب

احمد ابوعجيلة الشاوش

إشراف الدكتور

فوزي سالم المرناقي

العام الجامعي (2024م – 2025م)

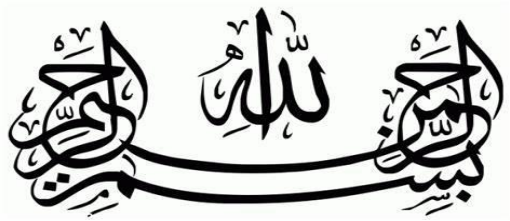

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة/ الآية "190"

الإهداء

إلى الذين كانوا نوري في دروب الحياة

إلى أبي الذي علّمني أن الطموح لا يعرف المستحيل

إلى أمي التي زرعت في قلبي الصبر والإيمان

إلى كل من آمن بي ودفعني نحو النجاح

إلى أسرتي الصغيرة وأصدقائي الذين منحوني الدعم والتشجيع

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه وفضله الذي أمدني به لإتمام هذه الرسالة، وعلى ما أنعم به من نعمة العلم والمعرفة، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور (فوزي سالم المرناقي)، على ما بذله من جهد كريم وتوجيه سديد خلال مراحل إعداد هذه الدراسة، فقد كان خير معين وسند علمي لا يقدر بثمن.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة وقسم العلوم السياسية، وأعضاء لجنة المناقشة على ما تفضلوا به من ملاحظات قيّمة ساهمت في إثراء هذا العمل وتطويره وهما:

1- د. عبد المنعم على سالم العايب

2- د. أم كلثوم الجيلاني الاحرش

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة العمل وإتمام الرسالة، وإلى الأستاذ الدكتور (سالم علي بيدق)، الذي قام بمراجعة هذه الدراسة من الناحية اللغوية.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل نافعًا ومبارك

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الصراع المسلح في السودان خلال الفترة (2014–2024)، واستكشاف انعكاساته على الأمن والاستقرار في ليبيا، في ظل الترابط الجغرافي والسياسي والأمني بين البلدين، وما يشهده الإقليم من تحولات متسارعة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، من خلال تتبع تطور النزاع السوداني وتحليل أبعاده الداخلية والخارجية، مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية والعوامل الاجتماعية والإثنية والدينية في تصاعد حدة الصراع.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصراع في السودان يمثل امتدادًا لتراكمات تاريخية وسياسية معقدة، تعمقت بشكل ملحوظ عقب سقوط نظام عمر البشير عام 2019، وما أعقبه من صراع على السلطة بين المكونات العسكرية والمدنية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتفكك بنيتها السياسية والأمنية. كما أبرزت النتائج الدور المحوري للانقسامات القبلية والتفاوتات الاجتماعية في دارفور وكردفان وشرق السودان، والتي أسهمت في تغذية النزاع واستمراره.

وعلى المستوى الإقليمي، كشفت الدراسة عن تأثيرات مباشرة للصراع السوداني على ليبيا، خاصة في المناطق الجنوبية مثل سبها والكفرة، حيث أدى ضعف السيطرة على الحدود إلى تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة، مما ساهم في تصاعد الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وزيادة التهديدات الأمنية. كما أظهرت النتائج محدودية فعالية الجهود الإقليمية والدولية في احتواء الأزمة، نتيجة ضعف التنسيق وغياب الإرادة السياسية الموحدة بين الأطراف المعنية.

وخلصت الدراسة إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تبني استراتيجية شاملة تقوم على الإصلاح السياسي وتعزيز بناء الدولة، وتطوير المؤسسات الأمنية، إلى جانب تفعيل التعاون الإقليمي، وتعزيز التنمية في المناطق الحدودية، وإشراك المجتمعات المحلية في جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار المستدام .

الكلمات المفتاحية: الصراع المسلح، السودان، ليبيا، الأمن الإقليمي، الحدود المشتركة، التهريب، الجماعات المسلحة، الاستقرار السياسي، النزاعات الإثنية.

Abstract

This study aims to analyze the armed conflict in Sudan during the period (2014–2024) and explore its impact on security and stability in Libya, within the context of the strong geographical, political, and security interconnection between the two countries, as well as the rapid transformations occurring in the region. The study adopts both historical and descriptive-analytical approaches to trace the evolution of the Sudanese conflict and examine its internal and external dimensions, with a focus on the role of the military institution and socio-ethnic and religious factors in escalating the conflict.

The findings reveal that the Sudanese conflict is rooted in complex historical and political accumulations, which intensified significantly after the fall of Omar Al-Bashir's regime in 2019, followed by a power struggle between military and civilian actors. This situation led to the weakening of state institutions and the fragmentation of the political and security structure. The study also highlights the critical role of tribal divisions and social inequalities in regions such as Darfur, Kordofan, and Eastern Sudan in fueling and sustaining the conflict.

At the regional level, the study demonstrates that the Sudanese conflict has had direct repercussions on Libya, particularly in southern areas such as Sabha and Kufra, where weak border control has facilitated the infiltration of fighters and the smuggling of weapons. This has contributed to the rise of organized crime, human trafficking, and growing security threats. Furthermore, the study indicates the limited effectiveness of regional and international efforts to contain the crisis due to weak coordination and the absence of unified political will.

The study concludes that addressing these challenges requires a comprehensive strategy based on political reform, strengthening state institutions, enhancing security capacities, activating regional cooperation, promoting development in border areas, and involving local communities in peacebuilding and achieving sustainable stability.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية القرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الملخص	ه
Abstract	و
فهرس المحتويات	ز
المقدمة:	1
أولا: أسباب اختيار الموضوع	2
ثانيا: مشكلة البحث	2
ثالثا: أهداف البحث	3
رابعا: أهمية البحث	4
خامسا: منهجية البحث	4
سادسا: فرضية البحث	3
سابعا: حدود البحث	4
ثامنا: الدراسات السابقة	5
تاسعا: تقسيمات البحث	8
الفصل الأول **التحولات الداخلية والإطار التاريخي للصراع في السودان**	**9**
أولا: الصراع والنزاعات في السودان	14
أ- العوامل الداخلية	15
ب- العوامل الخارجية	18
ثانيا: التداعيات السياسية للصراع في السودان	20
ثالثا: تأثير النزاعات في السودان	21
رابعا: المراحل الأولى للصراع السوداني	24

خامسا: عوامل تطور الصراع بين البرهان وحميدتي	25
سادسا: الجانب الاقتصادي (مساهمة الذهب في الصراع الدائر)	28
سابعا: أطراف الصراع السوداني	32
المطلب الثاني: الأبعاد السياسية للمؤسسة العسكري	40
أولا: مفهوم الاتجاهات السياسية	40
ثانيا: الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي	40
ثالثا: نظريات حول العلاقات المدنية – العسكرية	41
رابعا: المجالات التنموية التي يمكن أن تدخل فيها المؤسسة العسكرية	43
خامسا: الهيكل التنظيمي والإنضباط العسكري في الجيش السوداني	45
سادسا: التثقيف السياسي مدخل لتجديد النسق الفكري	46
سابعا: العلاقة بين الجيش والسياسة:	47
ثامنا: الجيش كفاعل سياسي	48
تاسعا: السياقات التاريخية للجيش السوداني	48
المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد الصراع	50
المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية والسياسات الأمنية في تأجيج النزاعات	51
أولا: لمحة تاريخية حول نشأت المؤسسة العسكرية في السودان	51
ثانيا: طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في السودان	53
ثالثا: العلاقات المدنية – العسكرية في السودان من منظور أفريقي	55
رابعا: أسباب استيلاء العسكريين على السلطة	56
خامسا: تسلسل تاريخي عن استيلاء العسكريين على السلطة في السودان	58
سادسا: تولي المؤسسة العسكرية مقاليد الحكم	60
سابعا: دور المؤسسة العسكرية في السودان	64
ثامنا: السياسات الأمنية وتأثيرها على النزاعات	64
تاسعا: الاستراتيجية الأمنية وتأثيرها على النزاعات	65
المطلب الثاني: دور العوامل الاجتماعية والاثنية في توتر الاستقرار	66
أولا: طبيعة الهدف	71
ثانياً: بناء على المواقع الاجتماعية	73
ثالثاً: المقومات الذاتية	74

81	**الفصل الثاني** **أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي والتحديات العابرة للحدود**
84	المبحث الأول: تداعيات النزاع والآثار الأمنية المشتركة
85	المطلب الأول: آليات تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة عبر الحدود
88	أولا: الصراع المسلح في السودان وتأثيره على الاستراتيجية الليبية
98	ثانيا: الانتهاكات الإنسانية وأثرها على البيئة الأمنية
101	المطلب الثاني: تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية
102	أولاً: الطبيعة الجغرافية للمناطق الحدودية الليبية وأهميتها الأمنية
104	ثانياً: تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية
105	ثالثاً: جغرافية القبيلة في ليبيا
107	رابعاً: الانقسامات السياسية في ليبيا
108	خامساً: أثر العوامل الداخلية والخارجية علي تطور الصراع في ليبيا
115	العوامل الخارجية المساهمة في أزمة ليبيا
117	سابعا: طبيعة وانتشار المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية الليبية السودانية
119	المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتعاون الإقليمي
120	المطلب الأول: السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة التهريب والتدخلات العابرة
121	أولاً: السياسات الوطنية
126	ثانيا: دور الأجهزة الأمنية والعسكرية في ضبط الحدود
128	ثالثا: التحديات الداخلية التي تعيق فاعلية السياسات الوطنية
129	رابعا: السياسات الإقليمية لمواجهة شبكات التهريب العابرة للحدود
135	خامسا: التدخلات العابرة وتأثيرها على الأمن الحدودي
139	المطلب الثاني: آفاق وآليات تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا
140	أولا: الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون الأمني بين السودان وليبيا
146	ثانيا: الدور المشترك لقوات حرس الحدود
147	ثالثا: إستراتيجيات التعاون الإقليمي في حوض النيل وأثرها على الأمن الحدودي
151	الخاتمة
154	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة:

لقد شـهدت منطقة شـمال إفريقيا منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشـرين، تحولات جذرية على الأصـعدة السـياسـية والأمنية والاقتصـادية، ما حولها إلى سـاحة لصـراعات متشـابكة ذات أبعاد محلية وإقليمية، ولعبت الأحداث في السـودان دورًا محوريًا في إعادة تشـكيل النظام السـياسـي والاجتماعي فقد بدأ التحول مع إعلان استقلال جنوب السودان عام 2011م، وهو الحدث الذي أدّى إلى إعادة توزيع القوى والنفوذ داخل البلاد، وأثر بشكل مباشر على استقرار السودان بأبعاده, ومن خلال ذلك واجهت السودان موجات من الاضطرابات الداخلية؛ وصراعات على أسس إثنية وسياسية واقتصادية، وصلت ذروتها مع انهيار النظام في 2019م، حيث أعقب ذلك فراغ سـياسـي في البلاد ودخولها مرحلة من القتال المسـلح بين أطراف متعددة تتنافس على السلطة والنفوذ، وتصاعدت الاشتباكات لتشمل نزاعات بين قوى عسكرية وجماعات مدنية تسعى لإعادة رسـم ملامح الدولة، ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصـادية والاجتماعية، وكانت لتلك التحولات آثار تمتد إلى ما وراء الحدود السـودانية، لا سـيما على الدول المجاورة مثل ليبيا، وفي نفس الصـدد قد مرت ليبيا منذ انهيار النظام عام 2011م بمرحلة من الاضـطرابات والتحولات السـياسـية التي تركت أثرها الواضـح على الاسـتقرار الداخلي وفي ظل موقعها الاسـتراتيجي وخطوط حدودها المفتوحة مع السـودان، أصـبحت عرضـة لتأثيرات النزاعات الخارجية، فقد أدت العلاقات الاجتماعية والاقتصـادية المتداخلة بين شـعوب البلدين إلى تسـهيل حركة العابرين ومجرّمي الأسـلحة، مما سـاهم في نقل النزاعات المسـلحة عبر الحدود، كما لعبت الفجوات الأمنية الناتجة عن ضـعف السـيطرة على المناطق الحدودية دورًا في خلق بيئة خصـبة لتغلغل عناصـر من النزاعات السـودانية داخل الأراضـي الليبية، مما أثّر سـلبًا على المشـهد الأمني الليبي وأدى إلى تعقيد تحديات الدولة في مجال إدارة الأمن وتنظيم الحياة السياسية، لذا فإن دراسة هذا الموضوع سيقع ربطه بمعادلة واضحة المعالم, والتي يشكل أحد أقطابها مسألة الصراع المسلح في السودان، والقطب الآخر بمسألة أثر هذا الصراع على ليبيا (2014م–2024م).

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار موضوع (الصراع المسلح في السودان وأثره على ليبيا) نتيجة لعدة اعتبارات علمية وعملية أهمها:

أ- الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بقضايا الأمن الإقليمي والتداخلات بين الدول المجاورة،
2. الرغبة في فهم تأثيرات الصـــراع الســـوداني على الداخل الليبي بحكم التقارب الجغرافي والارتباطات القبلية والاجتماعية.
3. السعي لتسليط الضوء على ملف مهم لم يُدرس بشكل كافٍ في الأوساط الأكاديمية الليبية على حسب علم الباحث..

ب- الأسباب الموضوعية:

1. تأثير الصراع المسلح في السودان بشكل مباشر على الأمن القومي الليبي، خاصة في الجنوب الليبي.
2. ضـعف التناول الأكاديمي لهذا الموضـوع بالرغم من أهميته، ما يجعل البحث مسـاهمة جديدة في حقل الدراسات السياسية والإقليمية.
3. أهمية الفترة الزمنية المختارة (2014م – 2024م) لكونها تشـمل مراحل ما بعد الثورة الليبية، وتطورات النزاع في السودان وصولًا إلى الحرب الأخيرة في 2023م–2024م.

ثانيا – مشكلة البحث:

تشهد السودان منذ عام 2014 أزمة مسلحة متصاعدة تُعد امتدادًا مباشرًا لتحولات سياسية واجتماعية عميقة، أفضـت إلى حالة من عدم الاسـتقرار الداخلي وتراجع فعالية مؤسـسـات الدولة وقد سـاهم تعقّد المشـهد السوداني، بفعل التداخل بين الفساد السياسي, التدخلات العسكرية والانقسامات الإثنية والدينية، في إضـعاف النسـيج الاجتماعي، ولم تقتصـر تداعيات هذا الصـراع على حدود السـودان، بل امتدت إلى دول الجواروعلى رأسـها ليبيا، حيث أدى الانفلات الأمني إلى تدفقات غير مشـروعة للمقاتلين والأسـلحة، مما فاقم من الأزمات الليبية وأدى إلى تدهور الأوضـــاع الأمنية والاقتصـــادية بشـــكل ملحوظ، وتكمن مشـــكلة البحث في التســـاؤل الرئيس للبحث وهو:

- **ما مدى اثر الصراع المسلح في السودان على ليبيا (2014م – 2024م) في ظل ما حصل من التحولات الاقليمية؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1. ما هي التحولات الداخلية والنموذج التاريخي للصراع في السودان؟
2. ما دور التدخلات العسكرية والسياسية في تفاقم الأزمة وتأثيرها على دول الجوار؟
3. ما هو أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي والتحديات العابرة للحدود؟

ثالثاً – فرضية البحث:

1– أن النزاع المسلح في السودان منذ عام 2014م لا يُعد أزمة داخلية فقط، بل هو عامل غير مباشر في زعزعة الاستقرار في ليبيا.

2– التأثير الإقليمي لهذا النزاع يظهر من خلال تهريب الأسلحة، وانتقال المقاتلين، وتزايد الأنشطة غير المشروعة.

3– هشاشة الدولة في كل من السودان وليبيا تُعد بيئة خصبة لاستمرار هذه التهديدات الأمنية عبر الحدود المشتركة.

رابعاً – أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تسليط الضوء على الصراع المسلح في السودان وأبعاده المتعددة وتأثيره على ليبيا، ومن أهم هذه الأهداف مايلي:

1– التعرف على التحولات الداخلية والنموذج التاريخي للصراع في السودان.

2– توضيح دور التدخلات العسكرية والسياسية في تفاقم الأزمة وتأثيرها.

3– كشف أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي والتحديات العابرة للحدود.

خامساً – أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى علمية واخرى عملية وهي كالتالي:

أ- الأهمية العلمية:

يمثل هذا البحث مساهمة معرفية نوعية في ميدان دراسات النزاعات المسلحة والعلاقات الإقليمية، من خلال تسليط الضوء على الترابط بين النزاع الداخلي في السودان وتداعياته الإقليمية، لا سيما في السياق الليبي، وتكمن أهمية هذه الدراسة ربما في معالجتها لفجوة بحثية ظلت قائمة في الأدبيات الأكاديمية، حيث لم تحظَ التداعيات المترتبة على الصراع السوداني منذ عام 2014 وحتى عام 2024 بالتحليل العلمي المنهجي الكافي، خصوصًا فيما يتعلق بانعكاساته الأمنية والسياسية على دول الجوار، وعلى رأسها ليبيا.

ب- الأهمية العملية:

تسهم النتائج المتوقعة للدراسة في تقديم إطار تحليلي متكامل يمكن أن يُستأنس به من قبل صنّاع القرار والجهات المعنية في الدول المتأثرة بالصراع، بغرض تطوير سياسات فعالة لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية العابرة للحدود، كما توفر الدراسة قاعدة معرفية تساعد في تعزيز قدرات الدول على التفاعل مع النزاعات الإقليمية المجاورة، من خلال مقاربات استباقية مبنية على فهم أعمق للسياقات المشتركة.

سادساً – منهجية البحث:

فرضة أهمية الدراسة وطبيعتها منهجين رئيسين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي

المدخل التاريخي يعتمد البحث على تتبع مراحل التحول التاريخي منذ إعلان استقلال جنوب السودان 9 يوليو 2011م مروراً بمراحل التحول السياسي وانهيار النظام عام 2019م.

أما المنهج الوصفي التحليلي فإنه يستخدم لوصف وتحليل الأحداث والتطورات المتعلقة بالصراع حيث يتم عرض تفاصيل الوقائع، وتحليل مدى تأثيرها على الأنظمة السياسية في كلتا الدولتين (ليبيا والسودان).

سابعاً – حدود البحث:

– **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2024م، لما تميزت به من تحولات مفصلية في مسار الصراع السوداني وتأثيراته الإقليمية.

– **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في دولتي السودان وليبيا، مع الإشارة إلى العوامل الإقليمية ذات الصلة عند الضرورة.

– **الحدود الموضوعية:** دراسة الصراع المسلح في السودان وأثره على ليبيا (دراسة حالة).

ثامناً – الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية قضايا النزاعات المسلحة في السودان وليبيا كما ناقشت بعض الأعمال المشتركة التأثيرات الإقليمية المتبادلة بين الدول في شمال أفريقيا.

أولاً – الدراسات باللغة العربية:

1. **خالد عبد الماجد الصافي، الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع 2023م وانعكاساته على الأمن القومي الليبي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2024م).**

تحلل الدراسة الصراع الحالي بين الجيش وقوات الدعم السريع وتأثيره على ليبيا من حيث النزوح وانتشار السلاح.

وجهة نظر الباحث: يعتبر أن الصراع الحالي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع له انعكاسات خطيرة على الأمن الليبي، خاصة من حيث النزوح الجماعي وانتقال السلاح، مما يسهم في زيادة الفوضى بليبيا.

2. **سمية أحمد الطاهر، الأزمة السودانية بعد(2019م)، وتداعياتها على الأمن القومي لدول الجوار، جامعة الخرطوم، دراسة غير منشورة،2020 م.**

تدرس الأطروحة التغيرات السياسية بعد سقوط البشير وتأثيرها على الأمن القومي لدول الجوار، مع إشارة إلى دور قوات الدعم السريع.

وجهة نظر الباحث: أن التغيرات السياسية التي أعقبت سقوط نظام البشير، خصوصًا دور قوات الدعم السريع، خلقت نوعًا جديدًا من التهديدات للأمن القومي لدول الجوار، ما يعكس عمق ترابط الأوضاع السودانية بالإقليم المحيط.

3. **عبد الرحمن إبراهيم محمد، تأثير الصراعات الداخلية في السودان على دول الجوار: دراسة تحليلية، جامعة النيلين، منشورة، (2016م).**

تحلل الدراسة تأثير الصراعات الداخلية في السودان على دول الجوار مثل ليبيا وتشاد، مع التركيز على الهجرة وتدفق السلاح.

وجهة نظر الباحث: يؤكد أن الصراعات الداخلية في السودان لها تداعيات مباشرة على دول الجوار، مثل ليبيا وتشاد، خصوصًا في مجالات الهجرة غير الشرعية وتدفق السلاح، ما يؤدي إلى تهديد أمن هذه الدول.

4. **ديفيد سكيلكورن وآخرون، المسافة، الحدود، والوقت: انتشار ونفاذية العنف السياسي في شمال وغرب إفريقيا، جامعة كورنيل، 2016.**

دراسة تحليلية تبحث في انتشار العنف السياسي في شمال وغرب إفريقيا، مع التركيز على دور الحدود والمسافات في انتقال الصراعات، بما في ذلك السودان.

وجهة نظر الباحث: ندعو على تشديد الاهتمام بالحدود والمسافات تلعب دورًا كبيرًا في انتشار العنف السياسي، وأن السودان يُعد أحد المحاور التي تُسهم في نقل العنف إلى دول أخرى في شمال وغرب أفريقيا.

5. **جون دو، الصراعات المسلحة في السودان وتأثيرها على الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، جامعة لندن، منشورة، 2012م.**

تستعرض الدراسة الصراعات في السودان، خاصة في دارفور، وتأثيرها على الأمن في شمال أفريقيا، بما في ذلك ليبيا.

وجهة نظر الباحث: يرى أن الصراعات المسلحة في السودان، ولا سيما في دارفور، لها تأثير كبير على الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، مشيرًا إلى ليبيا كنموذج لدولة تأثرت مباشرة بهذه الصراعات.

6. **محمد عبد الله الصادق، الصراعات المسلحة في السودان وأثرها على الأمن الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي، جامعة الخرطوم، منشورة، (2010م).**

تتناول الدراسة الصراعات المسلحة في السودان منذ الاستقلال، مع التركيز على نزاع دارفور وتأثيراته على الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي، بما في ذلك تدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة .

وجهة نظر الباحث: يرى أن الصراعات المسلحة في السودان، وخاصة نزاع دارفور، لا تقتصر آثارها على الداخل السوداني بل تمتد لتزعزع الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي من خلال تدفق اللاجئين وانتشار الأسلحة، مما يُحدث حالة من عدم الاستقرار الإقليمي.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أن الصراعات الداخلية في السودان لها تأثير مباشر على دول الجوار، خاصة ليبيا، من حيث انتشار السلاح، والهجرة غير النظامية، والتهديدات الأمنية عبر الحدود. كما تشترك في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتركيز على البعد الإقليمي للصراع.

وتختلف الدراسة الحالية عنها في أنها تركز بشكل مباشر ومحدد على **أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي**، خاصة في مرحلته الحديثة (حتى 2024)، بينما تناولت الدراسات السابقة الموضوع بشكل عام أو في فترات زمنية أقدم. كما تتميز بتحليل التهديدات الأمنية المباشرة داخل ليبيا وليس فقط عرض الآثار العامة للصراع.

تقسيمات البحث:

الفصل الأول: التحولات الداخلية والإطار التاريخي للصراع في السودان

المبحث الأول: الإطار التاريخي والسياسي للصراع في السودان

المطلب الأول: تطور النزاعات منذ عام 2014م

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية للمؤسسة العسكرية

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد الصراع

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية والسياسات الأمنية في تأجيج النزاعات

المطلب الثاني: دور العوامل الاجتماعية والإثنية والدينية في توتر الاستقرار

الفصل الثاني: أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي والتحديات العابرة للحدود

المبحث الأول: تداعيات النزاع والآثار الأمنية المشتركة

المطلب الأول: آليات تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة عبر الحدود

المطلب الثاني: تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتعاون الإقليمي

المطلب الأول: السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة التهريب والتدخلات العابرة

المطلب الثاني: آفاق وآليات تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا

الفصل الأول:
التحولات الداخلية والإطار التاريخي للصراع في السودان

المبحث الأول: الإطار التاريخي والسياسي للصراع في السودان.

المطلب الأول: تطور النزاعات منذ عام 2014م.

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية للمؤسسة العسكرية.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد الصراع.

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية والسياسات الأمنية في تأجيج النزاعات.

المطلب الثاني: دور العوامل الاجتماعية والإثنية والدينية في توتر الاستقار.

شـــهدت الســـودان تغيرات وتقدماً ملحوظا منذ بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، مما جعل الفترة 2014م – 2024م من أكثر السـنوات تعقيدا في تاريخ البلاد الحديث، وتفاقمت الأزمات السـياسـية والأمنية طويلة الأمد في البلاد بسبب هذه التطورات، والتي تجاوزت السياسة الداخلية لتشمل الاقتصاد والمجتمع، وفي ظل تصـــاعد النزاعات المســـلحة والمظاهرات الشـــعبية التي طالما دعت إلى التحول الديمقراطي والتنمية المسـتدامة لقد تحولت السـنوات العشـر الماضـية إلى مرآة تعكس مفارقات الوضـع السـوداني، وتعد التغيرات الداخلية التي أحدثها القتال في الســـودان خلال هذه الفترة الزمنية جزءًا من عملية ديناميكية متعددة الأوجه تمزج بين التطورات الداخلية والخارجية، فمن حكومة تحاول التشـبث بالسـلطة بعد أحداث عام 2011م، إلى حركات مسلحة تدعو إلى إصـلاحات سياسية واجتماعية، وصـولا إلى الاحتجاجات الجماهيرية، وأبرزها ثورة ديسمبر 2018م والتي أطاحت بنظام البشير عام 2019م، كما شهدت السودان عددا من الأزمات السياسية التي اتسمت بالصراع بين مختلف القوى السياسية.[1]

أطيح بدكتاتورية البشير، لكن الحرب في السودان لا تزال مستمرة، بل اشتدت الاشتباكات العنيفة بين مختلف الأطراف في مناطق مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، وكذلك في المناطق الحدودية مثل دارفور، وقد أدى ذلك إلى كارثة إنسانية مستمرة، وجعل من الصـعب إيجاد حلول طويلة الأجل، ورغم توقيع الحكومة الانتقالية وعدد من الجماعات المســـلحة اتفاقية جوبا للســـلام عام 2020م، لا تزال البلاد تواجه العديد من العقبات في تنفيذ الاتفاقية والحفاظ على السلام والاستقرار في جميع أنحاء السودان، شكلت المظاهرات

نقطة تحول مهمة في تاريخ السـودان المعاصـر مع انطلاق ثورة ديسـمبر 2018م، ومقدمة فرصـة حقيقية للتغيير، حيث أطيح بحكومة الرئيس البشير في أبريل 2019م ونتيجة لهذه المظاهرات واسعة النطاق، مما وضـع البلاد على مسار جديد، ولكن بسبب التوترات الداخلية المستمرة والمواجهات العنيفة وجدت الإدارة الانتقالية صـعوبة في تحقيق الاسـتقرار السياسـي والأمني طوال هذه الفترة، وذلك حتى بعد توقيع اتفاقية جوبا للسـلام عام 2020م، والتي كان من المفترض أن تمهد الطريق لسـلام دائم في البلاد، حيث لا تزال السـودان تواجه هذه الصعوبات في ظل خضوعها لتغييرات جزئية، وإن الصراعات العسكرية المستمرة، وتصاعد النشاط

(1) آمال إبراهيم ماديبو، الصراع ومفاهيم الهويات في السودان، علم الاجتماع المعاصر، م60 ع(3)،2012 ص، 302–303

الإرهابي، والتدخل الخارجي الذي يؤثر بشكل مباشر على صنع القرار السوداني ليست سوى عدد قليل من التحديات العديدة التي تواجهها أحكام الاتفاقية عملي.[1]

سوف يتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

الإطار التاريخي والسياسي للصراع في السودان (المبحث الأول)، العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد الصراع(المبحث الثاني).

(1) آمال إبراهيم ماديبو، الصراع ومفاهيم الهويات في السودان، مرجع سبق ذكرة، ص 302-303.

المبحث الأول:
الإطار التاريخي والسياسي للصراع في السودان

تُعدّ السودان من بين الدول التي لا تزال تعاني من الصراعات، منذ العصور القديمة وحتى اليوم، ولهذا الصراع تاريخ طويل ومعقد يشمل جوانب مختلفة، مثل الأديان والجماعات العرقية والتوزيع غير المتكافئ للموارد وسياسات الحكومات المتعاقبة، وقد نشأت بيئة اجتماعية معقدة في السودان نتيجة للتنوع العرقي والثقافي والديني الهائل في البلاد، وكذلك التأثيرات الثقافية الأفريقية والغربية، كان وصول الاستعمار البريطاني في القرن التاسع عشر عاملاً رئيساً في الاختلافات الداخلية في البلاد حيث قسمها بين منطقة جنوبية ذات أغلبية من المعتقدات الأفريقية والمسيحية التقليدية ومنطقة شمالية ذات أغلبية من المسلمين والعرب، وقد ساعدت هذه الاختلافات الشمال والجنوب على تطوير هويات مختلفة، مما أدى بدوره إلى نشوب صراعات سياسية في العصور اللاحقة، كما شكّل هيكل إداري متمركز في الشمال بفعل الاستعمار البريطاني، مما وسع الفجوة بين الشمال والجنوب، وأدى إلى استخدام غير متكافئ للموارد الطبيعية في مناطق السودان العديدة. [1]

ومن خلال ما سبق، شهدت السودان صراعًا داخليًا بعد استقلالها عام 1956م، وسرعان ما تفاقم ليتحول إلى قضية سياسية وعسكرية، حيث غابت التدابير التي عززت الوحدة الوطنية عن الإدارات السودانية المتعاقبة، ولم تُعالج مسألة التنوع العرقي والديني والإثني، وقبل التوصل إلى اتفاقية نيفاشا عام 2005 م، والتي أنهت الحرب وأدت إلى انفصال جنوب السودان عام 2011م، وتحول الصراع بين الشمال والجنوب تدريجيًا إلى حرب أهلية مفتوحة تخللتها جهود عديدة للمصالحة، ولأنه قسم البلاد إلى دولتين، فقد مثل هذا الانفصال نقطة تحول في تاريخ السودان، وكان له تأثيراً مباشراً على أمن البلاد واستقرارها و كما شهدت البلاد اعمالاً عدائية أخرى، بما في ذلك حرب دارفور عام 2003 م وكذلك الصراع بين الشمال والجنوب، وأدت دعوات الجماعات الدارفورية إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد وتقاسم السلطة إلى نشوب هذا الصراع، حيث

(1) Ayers, A, J, (2010), Sudan's uncivil war: the global–historical constitution of political violence, Review of African Political Economy, 37(124), p,156–154 .

عانى سـكان منطقة دارفور معاناة بالغة نتيجة للقتال، والذي أدى أيضـاً إلى كارثة إنسـانية خطيرة، وكذلك تقويض الدولة السـودانية، حيث حوّلت هذه المعارك السـودان إلى بؤرة صـراع داخلي لفتت انتباه المجتمع الدولي، ولفهم أسباب هذا الصـراع المستمر، لا بد من إدراك الخلفية السياسية والتاريخية للصـراع السوداني فبالرغم من التغيرات الهائلة التي شهدتها البلاد عبر تاريخها، إلا أن استمرار هذه النزاعات يُشير إلى خطورة الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة، ولا تزال هناك عقبات كثيرة تعترض بناء دولة مستقرة تلبي طموحات كل سوداني، حتى في ظل سعي البلاد الدائم إلى حلول سلمية. [1]

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول: تطور النزاعات منذ عام 2014

تتمتع السـودان بمكانة مهمة في منطقة القرن الأفريقي نظرًا لتنوع سـكانها العرقي والديني والطائفي، وكذلك موقعها المتميز ووفرة مواردها الطبيعية والمعدنية، مما يسـاهم في تكوينها الاجتماعي والاقتصـادي والاثني المتميز، ويرجع ذلك جزئيًا إلى خصـائص الحكومات العديدة التي حكمت السـودان والأعلام التي رفعتها، والتي أثارت غضـب عدد من الدول المجاورة وأثارت قلق العديد من الدول القوية، حيث إن التقلبات والاضـطرابات الداخلية في البلاد هي المسـؤولة عن ذلك، مع قيادة الأفراد العسـكريين للعديد من الانقلابات العسكرية ضد الإدارات المدنية والعسكرية على حد سواء. [2]

وشكلت المؤسسة العسكرية بشكل كبير البيئة السياسية في السودان منذ استقلال البلاد في 1 يناير 1956م، في عام 1989م، جلب انقلاب عسكري نظام الإنقاذ التابع لعمر البشير إلى السلطة، ولقد عززوا قبضـتهم على الحكومة واحتفظوا بها لمدة ثلاثين عامًا، ولقد تسـبب الصـراع الأهلي بين الشـمال والجنوب في فترات من عدم الاسـتقرار في السـودان طوال هذه الفترة، وبعد مرحلة انتقالية اسـتمرت سـت سـنوات، تم توقيع اتفاقية السـلام الشـامل في عام 2005م، إيذانًا بنهاية هذه المرحلة ومنح الجنوب الحق في تقرير المصير، ثم انفصل الجنوب ليؤسس نفسه كدولة مستقلة ذات سيادة، وكذلك وقعت معركة عنيفة أودت

(1)Ayers, A, J, (2010), Sudan's uncivil war: the global–historical constitution of political violence, Op. Cit, p,160–156 .

(2) شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مجلد (46)، عدد (1)، ج (1)، (2024م)، ص 345.

بحياة العديد من المدنيين في منطقة دارفور غرب السودان في عام 2003م، ولم تتمكن الحكومة من استعادة الاستقرار بالكامل، يواجه شرق السودان حالة من عدم الاستقرار الدوري بسبب مطالب الجبهة الشرقية، والتي تعتقد أن الحكم غير عادل في توزيع السلطة والدخل داخل الدولة، وفي عام 2019م أطاح انقلاب بقيادة الجيش بإدارة البشير، حيث شهدت السودان عدة تغييرات سريعة منذ ذلك الحين، وقد أدت المخاوف الدولية والإقليمية بشأن انقطاع الانتقال إلى الحكم المدني، حيث سيعود الجيش إلى ثكناته ويتنازل عن السلطة لحكومة مدنية – إلى تعقيد الوضع السياسي في السودان أكثر، ومنذ استقلال السودان، ظلت الخرطوم عاصمة البلاد، بمنأى إلى حد كبير عن تاريخ البلاد الطويل من الصراعات الداخلية، بما في ذلك الحروب الأهلية والأزمات الأخرى في الجنوب والشرق والغرب، ولعل حقيقة أن المعركة الحالية في السودان بدأت في الخرطوم، عاصمة البلاد، وهي أهم جوانبها، ومن خلال ذلك انخرط الجيش السوداني، بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، وقوات الدعم السريع، بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، نائب رئيس مجلس السيادة، في إطلاق نار في الخرطوم مساء يوم 15 أبريل 2023م، والذي تسبب في حالة من الرعب والفوضى التي امتدت إلى أجزاء أخرى من السودان، وتضمن التبادل استخدام الدبابات والأسلحة الثقيلة، مما أدى إلى خسائر مادية وبشرية عديدة في الأرواح والممتلكات، وقد تم ذلك وسط مخاوف حقيقية بين جيران السودان من أن يمتد الصراع وآثاره المدمرة إلى مناطقهم. [1]

أولا – الصراع والنزاعات في السودان:

تتنوع أسباب الحرب في السودان، سياسيًا واجتماعيًا، وغالبًا ما ترتبط هذه الأسباب بقضايا التوزيع الاقتصادي والسلطة، وقد نشأت منظمات متمردة طالبت بإنهاء الظلم وعدم المساواة في الجنوب والغرب والشرق نتيجة لسياسات التهميش والإقصاء التي تلت الاستقلال، ومن بين النتائج المحتملة لهذه الصراعات: التفكك إلى كيانات ذات انتماءات إقليمية متميزة ؛ أو إعادة هيكلة قائمة على الانتماء الجغرافي بعيدًا عن الهوية الدينية ؛ أو مزيج من التفكك وإعادة الهيكلة لإعادة تشكيل الدولة،بما يعكس تعقيد السودان فيما يتعلق بقضايا الهوية والتنوع والعدالة الاجتماعية، ويمكن إرجاع جذور القضية السودانية إلى فترة طويلة سبقت الاستقلال.

(1) شيماء محي الدين، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية، مرجع سبق ذكرة، ص 345–346.

حيث انعكست التوترات المستمرة في البلاد في سلسلة من عمليات الاستيلاء العسكري على السلطة والعداء المستمر بين الجيش والشعب. [1]

وقد أدى تغيير النظام من خلال الانقلابات إلى زيادة التوترات، وأدى إلى أزمة حكم مستمرة حيث يُعيق ضعف الأحزاب السياسية وتشرذمها، والتي تتسم بمواقف أيديولوجية ضيقة وتدخلات عسكرية، وتطوير نظام سياسي مستقر ودائم، حيث تمثل أزمة الهوية مشكلة رئيسة في السودان، إذ تشعر الأقليات العرقية في الجنوب والشرق والغرب بالإقصاء.

بينما يتمتع الشمال والوسط بهوية ثقافية فريدة، وهذا يفاقم التوترات الداخلية ويُعقد الأمور، كما تلعب الأزمة الاقتصادية دورًا مهماً في توجيه السياسة الداخلية والخارجية، إذ تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، حيث تتيح المجال للتدخلات الأجنبية الهادفة إلى تحقيق أجنداتها الخاصة، مما يُفاقم الأزمة الاقتصادية ويؤثر على حياة المواطنين

ونظرًا لأن دارفور ومناطق أخرى شهدت مستويات غير مسبوقة من التدويل، فإن مشكلة الحركات المسلحة تمثل عنصرًا حاسما في الصراع السوداني، حيث تثير الاضطرابات في شرق السودان احتمال تكرار ما حدث في دارفور، مما يثقل كاهل استقرار البلاد، ويزيد من تعقيد قضيتها، وقد تفاقمت هذه الأزمة وازدادت استدامتها بسبب العديد من العوامل من أهمها:

أ- العوامل الداخلية:

1. الإمكانات والموارد الطبيعية:

تشكل المناظر الطبيعية المتنوعة في السودان، والتي تشمل سهولاً وهضاباً شاسعة، مساحة البلاد البالغة حوالي 1، 9 مليون كيلومتر مربع، كما يمتد السهل الخصيب، الذي يُشكله نهر النيل وروافده، من الجنوب إلى الشمال، مع سلاسل جبلية متفرقة، مع سهل طيني في الوسط والجنوب و صحراء صخرية في الشمال، وتُحيط مرتفعات مثل جبال النوبة وهضبة دارفور، والتي تضم جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3000

(1) ارباب ليلى سيد مصطفي، أثر التدخل الدولي على الإستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018-2022 م، مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية، م 19،ع1، (2023م) ص 342 343.

متر في الشمال الشرقي، بالأراضي المنخفضة وتُضيف المرتفعات في الجنوب الشرقي إلى التنوع الجغرافي للسودان، بينما تطل التلال الوعرة على سهل ساحلي صغير. [1]

2. الجوانب الثقافية والاجتماعية:

تعتبر التأثيرات الاجتماعية والثقافية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على تقدم السودان ومستقبله، حيث تكشف التعددية القائمة على العرق واللغة والدين عن مجموعة متنوعة من التأثيرات الثقافية، حيث تتأثر الهوية الثقافية والاجتماعية للشعب السوداني بشكل كبير بلغته ودينه، وقد ساعد تفاعل هذه العناصر في تشكيل الأخلاق السودانية وتوجيه الولاءات

الاجتماعية، واستنادًا إلى فلسفات المنظمات السياسية والأنظمة الحاكمة التي استخدمت هذه التعددية لتحقيق أهدافها، قد يكون هذا التأثير إيجابيًا وسلبيًا، مما يزيد من تعقيد الوضع السودان. [2]

3. عناصر السياسة:

تواجه السودان في بنيتها الوطنية المعاصرة، العديد من المشكلات السياسية، وقد زاد هذا من صعوبة تحديد النموذج السياسي الأفضل،ونظرًا لعجز الإدارات المتعاقبة عن معالجة المشكلات التي تهدد الأمن والوحدة مثل قضية جنوب السودان التي أدت إلى انفصال البلاد

فقد أدى تنوع الكيانات السياسية إلى صراع مستمر، وكذلك فشل في تحقيق النمو كما أدى إلى تفشي الفساد، مما أدى إلى تفاقم المشكلات القائمة حيث مهد الطريق لظهور مشكلات جديدة، وذلك من خلال حركات التحرير العنيفة، والانقلابات العسكرية، أو الأيديولوجيات المتطرفة، حيث اتبعت غالبية الأنظمة الحاكمة نهجا فوضويا.

4. الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير:

يزعم البعض أن الإجراءات الأمنية التي اتخذها نظام البشير، والتي سعت إلى تقسيم المؤسسة العسكرية إلى مراكز قوى متنافسة وإثارة الفتنة داخلها، هي المسؤولة عن جذور الأزمة الحالية في السودان، فقد استخدم قوات الدعم السريع خلال أزمة دارفور الموازنة لقوة الجيش وضمان عدم تمكن أي جماعة مسلحة

---

(1) رحاب عبد الرحمن الشريف، معضلة بناء الأمة ودور التكوينات السياسية في السودان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث،ع 34، م 34، (2024م)، ص 23.

(2) رحاب عبد الرحمن الشريف، معضلة بناء الأمة ودور التكوينات السياسية في السودان، مرجع سبق ذكرة، ص 23.

من الإطاحة به، ولعل عدم ثقة البشير بالجيش، الذي يُعتبر أقوى مؤسسة في السودان والذي قاد سابقًا العديد من عمليات الانقلاب العسكري، هو السبب في ذلك، فعلى الرغم من مناشدة البشير عام 2019 م لقوات الدعم السريع لقمع التمرد الذي أطاح به، إلا أن هذه القوات تخلت عن حكومته وانضمت إلى الجيش للإطاحة به حيث زادت تصرفات البشير من قوة المؤسسة العسكرية، وعندما انفصل جنوب السودان عام 2011م، خسر السودان أكثر من ثلاثة أرباع ثرواته النفطية، والتي استولت عليها دولة الجنوب حديثة التكوين. [1]

انشغلت عناصر من المؤسسة العسكرية – الجيش وقوات الدعم السريع – بإدارة مصالح تجارية مهمة مرتبطة بإنتاج وتصدير اللحوم، وتهريب الذهب، وأنشطة أخرى، وكذلك تكديس الثروات من عائدات النفط، ولذلك أصبحت النخبة العسكرية وحلفاؤها أكثر حرصاً على التمسك بالسلطة من أجل حماية ثرواتهم ومزاياهم المادية والمالية، وقد تعزز مفهوم إنشاء ميليشيات قد تستغل الصراعات بين أجهزة الدولة المتعارضة هذه من خلال إنشاء نظام البشير لأجهزة دولة موازية ذات نفوذ سياسي واقتصادي كبير، وكانت الميليشيات المسلحة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، حريصة على الاستفادة من حالة عدم الاستقرار التي اجتاح البلاد من أجل تعزيز مواقعها منذ الإطاحة بإدارة البشير، وحرصت على الحفاظ على سيطرتها على ميليشياتها مع اكتساب الشرعية القانونية، وخصوصاً في المناطق التي تسيطر عليها، وقد نهبت مخزونات الغذاء والإمدادات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للاستفادة من سلطتها على مناطق معينة، حيث عززت شبكاتها الأمنية، وانتقلت من برنامج إعادة الدمج والتسريح – الذي كان يهدف إلى تسريح وإعادة تأهيل من تبقى من عناصر الميليشيات، ليتمكنوا من الاندماج مجددًا في الحياة المدنية إلى ما عُرف باسم "القوات المشتركة لحماية المدنيين" حيث صمم هذا البرنامج لنقل عناصر الميليشيات إلى الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية بناءً على قدراتها، وقد أدى كل ذلك إلى الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تؤدي مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة إلى جانب عدد قليل من وحدات القوات الحكومية الرسمية، وقد ساعدها ذلك على تعزيز سيطرتها الأمنية على العديد من المدن التي لم تتمكن من الوصول إليها سابقا.[2]

(1) أسامة أبو بكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت، 2023م، ص 5.

(2) أسامة أبو بكر، الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، مرجع سبق ذكرة، ص 5.

5. التنافس على السلطة بين أفراد المكون العسكري:

إن السبب الرئيس للصراع بين البرهان وحميدتي هو تنافسهما على النفوذ والسلطة، مما دفع كل جانب إلى تنظيم قواته في محاولة للإطاحة بالآخر بهدف احتكار السلطة وجمع الثروات، ولعل بعض الخيارات والمواقف التي اتخذها الجانبان في الفترة التي سبقت المعركة أوضحت ذلك، فقد أطلق البرهان سراح عم حميدتي، موسى هلال، الذي كان يتنافس على السيطرة على القبائل العربية في دارفور، وكان عمر البشير، الرئيس السابق للسودان قد أمر بسجن هلال رأى حميدتي أن توجيه البرهان بعدم سفر أي عضو في مجلس السيادة دون موافقته محاولة لإضعافه، وتقليص سلطته، ومنعه من المشاركة السياسية في الأمور المهمة، وقد أبرم حميدتي اتفاقيات للتعاون التجاري مع الجانب التركي، وزار تركيا دون موافقة البرهان رداً على هذه الإجراءات، حيث كان البرهان غاضبًا من هذا الأمر، وكان من الممكن أن يشعر بالقلق من تصرفات حميدتي ومحاولاته لزيادة سلطته داخل الحكومة.

ب- العوامل الخارجية:

يُعد سعي كل طرف إلى استغلال الأطراف المتعارضة لزيادة نفوذه في السودان ومنطقة الساحل عمومًا، تتشابك المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الإقليمية الأخرى مع الحروب في السودان، ويزداد الوضع تعقيدًا بسبب تضارب المصالح بين الأطراف الإقليمية في أفريقيا والعالم العربي، وكذلك تركيا وإيران، مما يزيد من احتمالية استمرار الحرب الأهلية في السودان، وكذلك آثار الجفاف وتزايد التصحر، وتغير المناخ، فإن الحدود المفتوحة للدول التي تعاني من صراعات داخلية وانتشار الأسلحة، مثل ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، وكذلك ظهور صراعات في مالي ونيجيريا والنيجر وإثيوبيا والصومال – ومعظمها ذو أبعاد قبلية وإثنية وإقليمية – تشير إلى أن القارة الأفريقية قد تشهد صراعات أكثر عنفًا في العصر الحديث. [1]

1. الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع:

استمر قائد قوات الدعم السريع في تلقي الدعم بفضل سياسات معينة انتهجتها كل من روسيا والإمارات العربية المتحدة، مما غذى طموحه لتوسيع نفوذه المالي وإثراء نفسه، وكان للسيطرة على موارد

(1) عبد المجيد محمد حسن، التنمية والتكامل القومي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (1982م)، ص 19.

الذهب دور أســـاس في تعزيز العلاقات بين قائد قوات الدعم الســـريع والإمارات العربية المتحدة، والتي استحوذت على كامل إنتاج السودان من الذهب في النصف الأول من عام2022م، وتمكن حميدتي من إعادة تنظيم قواته ومؤسساته مستفيداً من عائدات الذهب الكبيرة، وكذلك سهلت علاقة قائد قوات الدعم السريع مع قائد أجهزة الأمن في مجموعة فاغنر الروســية، تهريب الذهب مقابل خدمات التدريب والتســليح التي تقدمها المجموعة لقوات الدعم الســـريع، وتمكن حميدتي من زيارة روســـيا في فبراير 2022 م، والاجتماع بوزير الخارجية الروسي، والتعبير عن دعمه لروسيا في حربها ضد أوكرانيا بفضل هذه العلاقات، التي ساعدته أيضـــا على بناء شـــبكة عالمية، كل هذا وأكثر كان حاضـــراً لأطراف خارجية لها مصـــالح في قوات الدعم السريع، مما دفعها إلى دعم هذه القوات في صراعها مع القوات المسلحة السودانية، وتعزيز موقفها في الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023م.[1]

2. السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني:

يعتقد العديد من الباحثين أن الأزمة المســـتمرة في الســـودان ناجمة جزئيًا عن قوى خارجية فبحجة تعزيز الســـلام وإنهاء الأعمال العدائية التي كانت تدور في الســـودان، فشـــلت تكتيكات الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها المنشودة بل أدخلت السودان في دوامة من عدم الاستقرار الداخلي والحروب الأهلية، وبالنظر إلى موقف الولايات المتحدة من الصـــراع الدائر في الســـودان، يمكن القول إن الضـــغط الذي مارســـته الإدارة الأمريكية على القوى المدنية لتوقيع اتفاقية تقاسـم السـلطة لعام 2019م والتي نصـت على أن يتولى الجيش السـلطة لمدة عام، ثم يتولى المدنيون السـلطة لمدة 18شـهرًا أخرى، كان له تأثيراً كبيراً في تعقيد الوضـــع الداخلي في السودان، وقد زاد هذا من صعوبة نقل السلطة إلى المدنيين، حيث أتاح ذلك لأعضاء المؤسسة العسكرية مزيدًا من الوقت لإعداد قواتهم للمعركة، مما أدخل السودان في دوامة حروب لا تنتهي بدافع حاجة الجيش إلى الحفاظ على قبضته على السلطة، ومنع انتقالها إلى المدنيين، وربما لهذا السبب رأى البعض أن جهود الولايات المتحدة لحل القضـــية الســـودانية لم تســـفر عن نتائج مشـــجعة، بل زادت من تعقيد المشـــهد السياسي، وساعدت على فتح الباب أمام المؤسسة العسكرية وفصائلها المتعددة لكسب المزيد من النفوذ، وقد أدى ذلك في النهاية إلى تنامي الحرب وانتشارها في مختلف الحكومات والمناطق السودانية. [2]

---

(1) Justin Lynch (2023) In Sudan, U, S, policies paved the way to War, p,13 .

(2) Justin Lynch (2023) In Sudan, U, S, Op. Cit, p,15 .

ثانيا – التداعيات السياسية للصراع في السودان:

تأثرت الأوضـاع السـياسـية والأمنية داخل السـودان بالصـراع بشـكل يسـترعي الانتباه، وخاصـة مع تصـعيد المواجهات العسـكرية التي انتقل على أثرها الصـراع من الخرطوم إلى غيرها من الولايات السـودانية، الأمر الذي أســـفر عن خســـائر كبيرة امتدت آثارها إلى دول الجوار الســـوداني،وفيما يلي عرض لبعض التداعيات السياسية التي يمكن رصدها للصراع في السودان .

ويمكن تلخيصها في مجموعة من النقاط الاساسية على النحو التالي:

1. ارتفاع عدد القتلى بين المدنيين:

ارتفع عدد القتلى خلال الأشـهر الثلاثة الأولى من الحرب، وخاصـة بين المدنيين، حيث قدر عددهم بنحو 5000شـخص أو أكثر، إذ أفادت منظمة العفو الدولية بأن عدد القتلى بلغ حوالي 7000شـخص خلال الأشهر الستة الأولى من الحرب (15) أبريل إلى 15 أكتوبر 2023م)، وكذلك ما يقرب من 12000 جريح، وبسـبب اسـتمرار الحرب في السـودان، وخاصـة في الخرطوم ودارفور، ويصـعب للغاية تحديد هوية الجثث وانتشالها وجمعها، مما يجعل من المستحيل الحصول على أرقام دقيقة لعدد القتلى، كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان بأنه خلال القتال بين قوات الدعم السـريع والقوات المسـلحة السـودانية، لم تتمكن الأخيرة من حماية المدنيين في المناطق الأكثر تضـرراً، بسبب تزايد هجمات قوات الدعم السريع ضد المدنيين في هذه المناطق، ولذلك تم اكتشـــاف عدة مقابر جماعية منها 30 مقبرة في غرب دارفور تحتوي على ما يقدر بنحو ألف جثة. [1]

(1)Dabanga (2023), More mass graves found in West Darfur, RSF accused of demolishing camps, p9.

2. كثرة انتهاكات حقوق الإنسان:

رصـــدت انتهاكات عديدة لحقوق الإنســـان منذ اندلاع أعمال العنف في الســـودان، حيث تتهم قوات الدعم السـريع والقوات المسـلحة السـودانية، وهما طرفا الحرب، بارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسـان ضـد المدنيين مع اشـتداد القتال، حيث قامت قوات الدعم السريع وجهاز الاسـتخبارات العسكرية التابع للقوات المسلحة السودانية باعتقال عدد غير مسبوق من الأشـخاص تعسفيا، حيث اعتقلت قوات الدعم السريع أكثر من 5000 شـخص في الخرطوم، من بينهم أكثر من 3500 مدني، واحتجزوا دون كرامة إنسـانية أو إمكانية الوصـــول إلى أبســـط مقومات الحياة في ظروف مروعة وقاســـية، وبالمثل يُقال إن الاســـتخبارات العســـكرية الســـودانية اعتقلت حوالي 1500 شـــخص، وتجدر الإشـــارة إلى أنه في ظل ظروف القتال، لم تعد إجراءات المراقبة والحماية الإجرائية التي كانت توفر بعض الحماية للأسـرى قائمة، وأدى نشـر كلا الجانبين لسـجون سـرية وغير رسـمية إلى تعقيد الوضـــع، وهناك أدلة على أن كلا الجانبين كثيراً ما ينتهكان أسـراهم في هذه الحالة، إما لانتزاع معلومات منهم أو لمعاقبتهم على انحيازهم المزعوم للمعارضة. [1]

ثالثا – تأثير النزاعات في السودان:

تعاني السودان من صراعات داخلية وقد تأثرت الأمة بشدة هذه الصراعات بعدة طرق منها:

1. عدم الاستقرار السياسي:

تعد قضـية الهوية، والتي كانت السبب الرئيس لانفصـال جنوب السودان عن السودان، أحد الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في أزمة الدولة في السودان، حيث تخوض الأحزاب المتصارعة على السيطرة على المركز صـــراعًا على الســـلطة تغذيه الهوية، وقد فقد المكون الوطني، والذي يُشـكّل منظومة القيم الإنســـانية نتيجة لهذه المجموعة المهيمنة، حيث نشـأت حالة التشـرذم الحالية بشـكل طبيعي،حيث كانت السـمات المميزة لجميع الجماعات الســـياســـية التي تولت الســـلطة، وخاصـــة العســـكرية، هي هيمنة الثقافة التقليدية وغياب الديمقراطية، فقد لجأوا إلى الشـرعية العامة وإعادة إطلاق التحول الديمقراطي كلما واجهوا أزمة خطيرة، وظهر ضـــعفهم كما لجأوا أحيانًا إلى الدفاع ضـــد قوة خارجية لها أهدافها الخاصـــة، وكانت النتيجة في كلتا الحالتين

(1)Sudan Tribune (2023), Fatal torture of mental health patient unveiled amidst ongoing war in Sudan, p12 .

إهدار حقوق الشعب، ولذلك كان انهيار النظامين القضائي والإداري، وتنامي الفساد، وهشاشة المؤسسات التشريعية من السمات الرئيسة للأنظمة العديدة التي حكمت السودان، حيث تسبب هذا الانهيار في تحول الدولة من الديمقراطية إلى الاستبدادية في سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبعد ذلك تدخلت الحكومات الأحادية، بحجة قوة استبدادية خارجية، وأملت على الدولة شروطها الخاصة والتي غالبًا ما كانت متعارضة مع شروط مواطنيها، حيث أدى ذلك إلى أزمات مستمرة داخل مكونات الدولة وبنيتها، وسرعان ما نشأ صراع إرادات بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير بشأن تشكيل وترتيبات ومهام الفترة الانتقالية، على الرغم من إعلان المجلس منذ بداية عام 2019م أنه لا يملك برنامجا لمعالجة مشاكل البلاد وأنه مستعد لنقل السلطة التنفيذية إلى حكومة مكونة من قادة الحركة، ولا يزال المجلس مسؤولاً عن تنفيذ المهام المتعلقة بضمان الأمن وتحقيق السلام خلال فترة العامين هذه. (1)

يدور الصراع داخل عاصمة البلاد، الخرطوم، إلى جانب المدن الثلاث المجاورة لها، لأن العاصمة الخرطوم هي مقر الحكومة والسلطة، وتضم مقار الهيئات والهيئات الرسمية، وكذلك مقرات الشركات، فقد ازداد عدد الضحايا وحجم الأضرار التي لحقت بالممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية منذ اندلاع الحرب في العاصمة المكتظة بالسكان، وكذلك فقد عزلت الحرب الدولة عن العالم الخارجي وشلتها، مع اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع عام 2022م، سارعت عدة دول إلى إغلاق سفاراتها وإجلاء مواطنيها وبعثاتها الدبلوماسية من السودان وعادةً ما تكون الصراعات الحضرية معقدة ويصعب إنهاؤها. (2)

بعد أن فشلت الأحزاب السياسية السودانية في فهم مفهوم الديمقراطية، الذي يقوم على الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وتغليب المعرفة والكفاءة على المحاباة والولاء لغير الدولة، مما يؤدي بدوره إلى ضعف المؤسسات وضعف أداء أجهزة الدولة مع انتشار الفساد في جميع هياكلها، مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، مما دفع بدوره بعض قادة هذه الأحزاب إلى تحريض الجيش على الاستيلاء على السلطة، ومن ثم إقامة نظام استبدادي يسعى إلى كسب ود نفس الأحزاب الطامعة في السلطة، في دلالة واضحة على أن الديمقراطية بالنسبة لهذه الفئة من الأحزاب تعني الحصول على السلطة ولو من خلال بوابة

(1) إمام الدين، السودان وإشكالية البناء وعدم الاستقرار، مكتبة جزيرة الورد، ط1، القاهرة، (2017م)، ص 17 – 18.

(2) خالد التيجاني نور، الانتفاضة السودانية فرص التحولات وتحديات البديل، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية،مركز الجزيرة للدراسات، العدد 3، (2019م)، ص 20.

الأنظمة الاستبدادية، وبمجرد حصول هذه الأحزاب على المناصب من خلال التصالح مع النظام الاستبدادي، فإنها تعود إلى ممارسة فسادها المعتاد، فيفقد النظام الشعبية التي يتمتع بها مقابل تحقيق قدر من الاستقرار والتنمية ومن ثم تدخل البلاد في دوامة من الفوضى. [1]

2. تدهور الاستقرار الاقتصادي:

لم يشهد المجال الاقتصادي أي تطور يذكر منذ اندلاع الازمة السودانية، بل ازداد سوءا مع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، فقد تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين كما استمرت معدلات التضخم في الارتفاع، وانخفضت قيمة العملة المحلية، واستمرت معدلات التضخم في الارتفاع،وتراجعت القدرة الشرائية للمواطنين، وقد أكدت إحصاءات الاقتصاد الكلي، في ظل غياب الاستقرار الاقتصادي، حيث أن الإدارة الانتقالية قد بدأت إصلاحات اقتصادية بتكلفة باهظة، رغم صعوبتها وضرورتها، حيث كان الشعب السوداني يعتقد أن التغييرات الإيجابية ستؤدي إلى حسين ظروفه المعيشية، إلا أن الانقلاب خذلهم،حيث انخفضت الصادرات بنسبة 85 باستغلالها الموارد لتحقيق مكاسبها الذاتية صعدت حكومة الانقلاب من محاولاتها لتعزيز هيمنتها الاقتصادية، حيث تحكم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نظامًا فاسدًا، يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد، ويهرب الذهب وموارد أخرى إلى خارج البلاد، ويفرض ضرائب على الضروريات كالوقود المحلي والعلاج الطبي، انقطعت السودان مجددًا عن النظام المصرفي العالمي، الذي وجدت الإدارة الانتقالية صعوبة في إعادة تأسيسه، كما ازدادت حالة الخدمات الاقتصادية في السودان سوءًا، حيث تعاني البلاد من نقص في السلع الأساسية، وانهيار مالي ينعكس في انخفاض قيمة العملة الوطنية، وغياب الوضوح في صنع القرار على جميع الأصعدة، وقد ساهم الضغط الغربي، والذي شمل تجميد حزمة تخفيف ديون بقيمة 56 مليار دولار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعليق المساعدات المالية المقدرة بنحو 700 مليون دولار والقرار العام الذي اتخذته الحكومات المانحة الغربية بوقف جميع المساعدات المالية والإنمائية للحكومة العسكرية مؤقتًا، في تفاقم الوضع الاقتصادي. [2]

---

(1) خالد نور التيجاني، الانتفاضة السودانية فرص التحولات وتحديات البديل"، مرجع سبق ذكرة، ص 20-21.

(2)مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي 2022 – 2023 لبنان العراق السودان أزمات الموجة الثانية، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، قطر (2023م)، ص 155.

وأدى انعدام السيطرة على سعر الصرف إلى تعطل القطاع المالي نتيجةً للقتال المستمر بين طرفي النزاع، ويحيط الغموض بالتأثير غير الرسمي على العملة، ففي مايو 2022م، بلغ سعر الجنيه السوداني 450 جنيها للدولار؛ وبحلول أبريل 2023م، بلغ 559 جنيها للدولار، ولا يزال يفقد قيمته، ولذلك أصدرت العديد من المؤسسات المالية الدولية تحذيرات من أن تفاقم الصراع في السودان سيؤثر سلبًا على تصنيفاتها الائتمانية وكذلك على تصنيفات جيرانها وبنوك التنمية متعددة الأطراف التي تُقرض السودان، ومن المتوقع أن تسفر هذه الحرب عن حرب أهلية مطولة، مما سيخفض التصنيف الائتماني للبلاد، وقد أدى تدمير البنية التحتية المادية والاجتماعية إلى خلق بيئة أعمال غير مواتية، بل ودفع المستثمرين إلى مغادرة السودان، مما ستكون له تداعيات اقتصادية طويلة الأجل، ورغم كون السودان دولة زراعية، إلا أنها بدأت تُعاني من نقص حاد في الغذاء، ولأن الزراعة تعتمد على الاستقرار، فقد أثر الوضع الأمني المتردي على هذه الصناعة، وكذلك تستمد عائدات السودان من العملات الأجنبية من تصدير اللحوم والحيوانات، إلا أن جميع الواردات والصادرات إلى السودان قد توقفت بسبب الحرب المسلحة، مما سيزيد من تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد.[1]

رابعا – المراحل الأولى للصراع السوداني:

يلاحظ أي مراقب لتحركات مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السودانية خلال الفترة السابقة لاندلاع الصراع وتسارعه في وتيرة الأحداث، حيث لعب محمد حمدان دقلو (حميدتي)، قائد قوات الدعم السريع، وعبد الفتاح البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، لعبة صفرية، سعى فيها كل طرف إلى تحقيق جميع المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الآخر.

1. تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم:

أفادت وسائل إعلام سودانية أن قوات الدعم السريع نقلت عدة سيارات من المناطق الحدودية إلى المدينة، وفي 11 أبريل 2023 م، نقلت بضع شاحنات تابعة لقوات الدعم السريع من حي الزرق على الحدود الليبية، وكانت متجهة نحو الخرطوم، وبذلت قوات الدعم السريع جهودًا لتمركز قواتها بالقرب من المدينة،

(1) احمد سليمان ابكر، حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ما بين الديمقراطية والسلطوية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 17، المركز الديمقراطي العربي،برلين، (2022م)، ص 94.

ووفقًا لمسؤول في الحركة، اتخذ حميدتي قرارًا بنقل المعدات العسكرية من شمال دارفور إلى الخرطوم تحسبا لأي طارئ وهو ما قد يكون مبررًا من قبل قوات الدعم السريع.

2. ردود فعل القوات المسلحة السودانية إزاء تحركات الدعم السريع في العاصمة:

بدأ كلا الجانبين بتحركات غريبة تحســـباً للحرب قبل أيام قليلة من بدء الصـــراع،ولاحظت القوات المسـلحة السـودانية عمليات إعادة انتشـار عشـوائية لوحدات قوات الدعم السـريع باتجاه هياكل رئيسـة في الخرطوم ومناطق أخرى في 13 أبريل 2023 م، وتمركزت قوات الدعم الســـريع بالقرب من قاعدة مروي الجوية والعاصمة، ونظراً لاحتمالية نشوب صراعات بين الجيش وقوات الدعم السريع، رأى الجيش السوداني في ذلك خطوة خطيرة وغير قانونية، حيث شـــيّد جدار خرســـاني حول مباني وزارة الدفاع، وتمركزت دبابات الجيش الســـوداني في الخرطوم، وتمركزت قوات الدعم الســـريع بالقرب من قاعدة مروي الجوية والعاصـــمة، ونظراً لاحتمالية نشوب صراعات بين الجيش وقوات الدعم السريع.

3. تدهور أمني واضطرابات داخلية في دارفور:

تصـــاعد العنف في دارفور في الأيام الثلاثة التي ســـبقت اندلاع الأزمة في الســـودان، حيث هاجم مسلحون العديد من المجتمعات، مما أسفر عن مقتل العديد من السكان وتشريد آخرين، فقد أعلنت ولاية غرب دارفور حالة الطوارئ لمدة شـهر نتيجة لذلك، وقد فرض خميس عبد الله أبكر، حاكم الولاية، حظر تجول ليلي لمدة أسبوعين، كما تأثر أفراد قوات الدعم السريع والجيش السوداني بتدهور الوضع الأمني، وقال حميدتي إن مقتل الجنود في دارفور دليل على الفوضى، وأنه يجب على السلطات المختصة التحرك بسرعة لحماية سكان المنطقة. [1]

خامسا – عوامل تطور الصراع بين البرهان وحميدتي:

تحول الوضع في السودان إلى حرب مسلحة نتيجة لعدد من الظروف والأسباب، منها أسباب مترابطة تتفاوت درجات تأثيرها على الصراع المسلح الدائر، ولكنها جميعها تشترك في نفس الموضوع، ولذلك يُصنف بعضها كمتغيرات خفية والبعض الآخر كعوامل ظاهرة.

(1) Nyadera, I, N, (2018), South Sudan conflict from 2013 to 2018: Rethinking the causes, situation and solutions, African Journal on Conflict Resolution, 18(2), p,62-61 .

1. العامل التاريخي:

تشـكلت قوات الجنجويد القوات التي انبثقت منها قوات الدعم السـريع) عام 2019م، وهو العام الذي بدأت فيه الحرب العسكرية الحالية في السـودان، منذ عام 1989م كانت إدارة البشـير مسؤولة إلى حد كبير عن القوات شـبه العسـكرية – المعروفة باسـم قوات الدفاع الشـعبي – الموجودة إلى جانب الجيش النظامي، وذكرت مكتبة الكونجرس الأمريكي أنَ بعد أحداث دارفور عام 2003م، تقدمت هذه القوات إلى السـودان، ووصل عدد أفرادها إلى أكثر من 100 ألف رجل، وقد ساهمت في قمع انتفاضة دارفور، وارتكبوا أيضا عددا من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وهو ما كان السبب الرئيس وراء إحالة البشير القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية وفي عام 2013م، أعاد البشير تنظيم هذه القوات تحت قيادة محمد حمدان دقلو وأطلق عليها اسم قوات الدعم السريع (حميدتي)، حيث تشرف عليها أجهزة الأمن والمخابرات الوطنية السودانية، ومنذ عام 2013م، حيث تم الحفاظ على هذه القوات وإعادة تنظيمها كقوة عسـكرية منفصـلة وغير متكاملة عن الجيش النظامي، وهي القضية الأساسية. [1]

يوضـح هذا نية البشـير في الاحتفاظ بها في مكانها كرادع للانقلابات والمظاهرات، ولذلك اسـتمرت قوات الدعم السريع في كونها ميليشيا وقبلية بطبيعتها، وبعد الإطاحة بإدارة البشير في عام 2019م، تم تعيين محمد حميدتي نائبا لرئيس المجلس الانتقالي، وبعد الإطاحة بإدارة حمدوك في عام 2021م، تم تعيينه نائبا أول رئيس مجلس السـيادة، والذي كان بقيادة عبد الفتاح البرهان، وفي عام 2016م، تم وضـعهم تحت قيادة الرئيس مباشـرة بعد أن كانوا تابعين له سـابقاً، ووفقاً للمراجعات القانونية التي أجريت في عام 2019م، تم إعفاء قوات الدعم السريع من لوائح القوات المسلحة. [2]

2. العامل السياسي أو الصراع على السلطة:

إن المحرك الرئيس للصراع المسلح الحالي في السودان هو التصعيد العسكري، والذي يرتبط بالقضايا الخلافية بين البرهان وحميدتي، وتنبع هذه التناقضـات من اتفاقية إطار العمل السياسـي، وخاصـة فيما يتعلق بدمج قوات الدعم السـريع وتبعيتها، وهناك سـببان رئيسـان لهذا النزاع، يتعلق الأول بالشـخص المسؤول عن

(1) شـيماء سـمير محمد حسـين ، الصـراع المسـلح السـوداني العوامل – التداعيات – التحديات، المركز الديمقراطي العربي للدراسـات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا / برلين، (2023م)، ص 14.

(2) أنس القباطي، ما هي عوامل وأسـباب وخلفيات انفجار الوضـع عسـكريا في السـودان، (2023م)، (تم الوصـول في 5:14 11-9-2025) https democraticac:// موقع إلكتروني democraticac.de/wp-content/uploads/2023/08/...

الجيش خلال مرحلة الدمج، وفقا للاتفاقية سيتلقى رئيس الوزراء المدني تقارير من قوات الدعم السريع، حيث اعترض القائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان الذي كان في الجانب الآخر من المعركة وأشار إلى أن هذا يعني وجود جيشين بقيادة مختلفة قوات الدعم السريع، بقيادة رئيس الوزراء المدني والجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، أما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بالمدة التي ينبغي أن يستغرقها الدمج ؛ إذ تريد قوات الدعم السريع أن يتم الدمج في غضون عشر سنوات، بينما يريد الجيش السوداني أن يتم ذلك في غضون عامين. [1]

3. العامل العسكري (ميزان القوى العسكرية):

يعد الجيش السوداني من أقوى الجيوش في أفريقيا، ويحتل المرتبة 47 بين أقوى الجيوش في العالم، ووفقا لتقديرات غلوبال فاير، يبلغ تعداد الجيش النظامي حوالي 205,000 جندي، منهم 55,000 من قوات الأمن شبه العسكرية، و 50,000 من قوات الاحتياط و 100,000 جندي في الخدمة الفعلية، ويمتلك سلاح الجو السوداني 191 طائرة، منها 12 طائرة تدريب، و 45 طائرة مقاتلة، و 37 قاذفة، و 25 طائرة نقل ويضم سلاح المدرعات التابع للجيش السوداني 7,000 مركبة قتالية مدرعة، و 170 دبابة، كما يضم سلاح المدفعية 40 قاذفة صواريخ، و 400 مدفع كما يضم سلاح البحرية 18 وحدة بحرية، ومع ذلك يقال إن قوات الدعم السريع، التي تتخذ من الخرطوم العاصمة مقراً لها، والتي يبلغ عددها حوالي 100 ألف فرد، تمتلك العديد من المقرات والقواعد العسكرية المهمة التي استولى عليها جهاز الأمن الوطني سابقا، وتشمل هذه القواعد سبع قواعد عسكرية منتشرة في جميع أنحاء دارفور وعدداً قليلاً من الولايات الأخرى، وكذلك أحد عشر معسكرًا رئيساً في العاصمة، ولديها الكثير من المركبات ذات الدفع الرباعي المسلحة بمعدات الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وعلى الرغم من أنها تعتمد في الغالب على عدد قليل من المركبات المدرعة الخفيفة، وبدون الدبابات، لديها أيضًا أنظمة صواريخ مضادة للدبابات وقاذفات صواريخ وأسلحة عديمة الارتداد، ونظرًا لسنوات مشاركتها في حرب دارفور وحروب أخرى خارج السودان فهي تتمتع بخبرة ميدانية غنية، ويشير التعبئة العلنية الواضحة لقوات الدعم السريع إلى عزمها على تكثيف الصراع المسلح، وفي شمال وجنوب ووسط السودان، وتمركز جنودها في عدد من المعسكرات والمواقع الأخرى، فقد حذرت القوات المسلحة

(1) محمد عثمان عوض الله، ما أسباب الصراع في السودان،صحيفة الوطن، 16 أبريل 2023، (تم الوصول في 5:16 11-9-2025)، https://www.al-watan.com/

السودانية، في بيان صدر بتاريخ 13 أبريل 2023م، من عواقب انتشار قوات الدعم السريع وتحركها في عدد من المدن، بما فيها مروي شـــمالاً، وبناء معســـكر لها في منطقة "فاتنة" قرب مطار مروي، ومن خلال ذلك يمكن وصـف هجوم قوات الدعم السـريع بأنه غير متوقع حيث ثمة فارق كبير في القوة العسـكرية بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني، وخصوصاً من حيث العدد، وإن الجيش السوداني يملك اليد العليا في ميزان القوة العســكرية، ولعل التحول نحو التصـــعيد العســكري بدلاً من الخيارات الأخرى، كان مدفوعاً بخبرة قوات الدعم السريع القتالية في حرب العصابات أو حرب الشوارع، وقدرتها على التحرك بسرعة، وخبرتها في القتال في المدن المزدحمة، وحالة المفاجأة التي تحلت بها قبل اندلاع الاشتباكات المسلحة.[1]

سادسا – الجانب الاقتصادي (مساهمة الذهب في الصراع الدائر):

تُعدّ الســـودان ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، بعد جنوب أفريقيا وغانا، والرابع عشـــر عالميًا، ويعتمد حميدتي، أحد أطراف الصراع، بشكل شبه كامل على المعدن الأصفر لتمويل الحرب، رغم أن العامل الاقتصـادي والصـراع على الموارد ليسـا مرتبطين ارتباطا مباشـرًا بالصـراع الدائر، وتُعد شـركة الجنيد الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع، وتمتلك العديد من مناجم الذهب، ويزداد الذهب أهمية مع استمرار المعركة، وقد يتحول من عنصر غير مباشر إلى عنصر مباشر يستخدم لحسم النزاع لصالح أحد الطرفين، ويُعد دعم حميدتي لعمليات التنقيب عن الذهب التي تقوم بها موســكو في الســودان عبر مجموعة فاغنر، واتفاق بناء منشأة بحرية روسية على البحر الأحمر، من القضـايا الرئيسـة بين البرهان وحميدتي، وتفاقمت الخلافات بين البرهان وحميدتي قبل بدء الصـراعات العسـكرية بسـبب رفض البرهان لهذا التعاون لأسـباب دولية، وهو ما اعتبره تحديا. [2]

(1) عبد المجيد محمد حسن محمد محسن، التنمية والتكامل القومي في السودان رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (1982م)، ص 19.

(2) شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، (2023م)، (تم الوصول في 2:00 11-9-2025)، https://democraticac.de/?p=89586

ومن خلال ذلك يمكن تقسيم هذه النقطة الى مجموعة من التداعيات المسببة للصراع المسلح بين البرهان وحميدتي وهي كالتالي:

أ- التداعيات السياسية والاقتصادية:

- **التداعيات السياسية:**

في ظل استمرار غموض المشهد في السودان بشأن موقف القوى المدنية من الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع ظهر ذلك جليًا في مساندة الإسلاميين للبرهان، وفي اتهامات حميدتي المتكررة له بكونه إسلاميًا متشددًا، إذ أعلن حميدتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في اليوم الأول للاشتباكات أن البرهان وصل إلى الحكم في أبريل 2019م بدعم من الإسلاميين، وفي خامس أيام القتال أدلى حميدتي بتصريحات علنية، مدعيًا أن الإسلاميين يقفون خلف المواجهات التي يخوضها الجيش السوداني ضده في مسعى لاستعادة النفوذ، وأضاف أنه يرى كذلك أنه يحارب إسلاميين متطرفين، ورغم ذلك كان الإسلاميون واضحين بشأن تأييدهم للبرهان وموقفهم من الحرب وأوضاع القوى المدنية معتبرين قوات الدعم السريع متمردة ويجب أن تبقى خاضعة لقيادة الجيش، حيث دعا أحمد هارون القيادي السابق في حزب المؤتمر الوطني، أنصاره إلى الاصطفاف خلف الجيش السوداني وأعرب عن دعمه له في تسجيل صوتي، ونتج عن هذا الحادث صراعات إعلامية بين قوات الدعم السريع والجيش، وفي بيان، نفى الجيش أي علاقة له بشخصيات البشير التي فرت من سجن كوبر، بما في ذلك تسجيل أحمد هارون، وفي الوقت نفسه اتهمت قوات الدعم السريع الجيش بعلاقة مع الإسلاميين المسجونين من أجل إعادتهم إلى السلطة. [1]

- **التداعيات الاقتصادية:**

إن أكبر المخاوف التي تواجه السودان في عام 2023م هي التداعيات الاقتصادية والتدهور الناجم عن الحرب الطويلة،حيث إن بعد فترة اقتصادية صعبة عانى خلالها الاقتصاد السوداني من ركود استمر لعقود، اندلعت الحرب المسلحة الحالية في منتصف أبريل من هذا العام، ومنذ انفصال جنوب السودان عام 2011م، فقدت الدولة السودانية ثلث قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها الدولية، وما يقرب من نصف

(1) كرم سعيد، المواجهات العسكرية في السودان تعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها، مركز إستراتيجيكس،2023، (تم الوصول في 1:00 12-9-2025)، Strategiecs /Think Tank. https://strategiecs.com/ar/analyses

إيراداتها المالية، وكذلك تأثيرها السلبي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد أدت الحرب العسكرية بين البرهان وحميدتي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في السودان، ويمكن تلخيص هذه الأزمات بالطرق التالية:

- بسبب الوضع الأمني، توقف برنامج الغذاء العالمي، وبمساعدة هذه المبادرة، سيتمكن حوالي مليوني شخص في إحدى عشرة ولاية سودانية ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي من الحصول على الطعام.
- بما أن معدل التضخم في الربع الأول من عام 2023م بلغ 60%، فمن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 60% في ظل الوضع الأمني الحالي.
- انخفاض الصادرات، وخاصة صادرات الذهب، والتي تمثل حوالي نصف إجمالي صادرات السودان.
- هروب رؤوس الأموال وهجرة المستثمرين، حيث سيؤدي الصراع المطول والوضع الأمني إلى انخفاض ثقة المستثمرين، مما سيؤدي إلى تفاقم حالة الاقتصاد.
- تزايد معدلات البطالة
- تضرر شبكات الإمداد الداخلية، وتعطلها.
- انخفاض قيمة العملة الوطنية. [1]

ب. التداعيات الأمنية:

دارفور إقليم يشترك في حدوده مع أربع دول، ويحده من الجنوب جنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومن الغرب ليبيا وتشاد، والفاشر شمالاً، ونيالا جنوبًا، والضعين شرقًا، وزالنجي عاصمة وسط دارفور هي الولايات الخمس الرئيسة التي تشكل إقليم دارفور غرب السودان، ويغلب على إقليم دارفور الطابع القبلي، ويتألف من قبائل عربية وأفريقية، وكان للحرب المسلحة المستمرة بين البرهان وحميدتي تأثير كبير على الأمن، حيث تأثرت منطقة دارفور بشكل خاص في 24 أبريل 2023م حيث اندلعت هذه الصراعات في عدد من ولاياته الخمس، حيث خاض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع قتالاً ضاريًا في الجنينة عاصمة غرب دارفور، وسرعان ما تحولت هذه المعركة، بقيادة قبيلة المساليت، إلى حرب أهلية بين قبائل عربية وغير

(1) وحدة الدراسات الاقتصادية، الاقتراب من نقطة اللاعودة التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، (2023م)، (تم الوصول في 12:00 13-9-2025)

www.epc.ae/ar/details/brief/alaiqtirab-min

عربية، وبعد ذلك انتقل القتال إلى الفاشـــر وفي نهاية المطاف إلى أجزاء أخرى من المنطقة، وهناك جانبان رئيسان لمسألة تكرار الصراع المسلح في دارفور:

– **الجانب الأول:** هو البعد الأمني، والذي يتجلى في الفوضـــى الأمنية في المنطقة، وتزايد الحوادث العنيفة بما في ذلك القتل والنهب وتدمير البنية التحتية، وقد أدت المواجهة العنيفة بين البرهان وحميدتي إلى تفاقم الوضع الأمني المتردي بالفعل وتوسيع نطاقه، مما أدى إلى أزمة إنسانية مدمرة، وفي الأسابيع التي تلت ذلك، امتد العنف من مركزه الأصلي في الخرطوم إلى منطقة دارفور غير المستقرة.[1]

– **الجانب الثاني:** هو العامل الاجتماعي، الذي يشـــير إلى أن النزاعات القبلية والحرب الأهلية لعام 2003م، قد تطفو على الســطح من جديد، وتتأثر وحدة الأراضـــي الســودانية بهذا النزاع، الذي له أصـــول تاريخية

ج. التداعيات الإنسانية:

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان (أوتشا) بمقتل أكثر من 300 شخص وإصابة 3200 آخرين في المعارك الدائرة بين الجماعات المسلحة السودانية، وبعد اليوم الخامس من القتال، أغلق نصف مستشفيات العاصمة، وفي 18 يناير 2018م أغلق 70% من المستشفيات في مناطق الحرب، وترك العديد من الأفراد المحتاجين للرعاية الطبية الذين ما زالوا عالقين بســبب القتال، صــرح وزير الصــحة الســوداني بأن النزاع المســلح المســتمر قد أثر على 125 مســتشــفى في مدينة الخرطوم، وطالبت اللجنة التحضيرية لنقابة الأطباء السودانيين في بيان لها، بحماية المؤسسات الطبية، ومنذ بدء العنف في منتصف أبريل، وتم فقد رصد 25 اعتداء على المستشفيات ومؤسسات الرعاية الصحية، وفقًا للمتحدث باسم منظمة الصــحة العالمية، كريســتيان ليند ماير، مع وجود اســتثناءات محددة، كتلك المتعلقة بكيفية تعامل الأطراف المتنازعة مع مثل هذه الظروف، وضرورة توفير الرعاية والخدمات الطبية الأساسية، ومنح حق الوصول، فإن هذا يُشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية العامة، ويُتيح وصول عمال الإغاثة للجرحى .[2]

---

(1) أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، تقديرات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (2023م)، ص5

(2) محمود ســلامة، النزاع في الســودان أزمة لجوء جديدة في انتظار إفريقيا، المرصــد (2023 م)، (تم الوصــول في 12:00 13-9-2025)، https/marsad.ecss.com.eg/76832:/

سابعا – أطراف الصراع السوداني

انخرطت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في معارك بالعاصمة الخرطوم مع بداية الحرب، ومع مرور الوقت امتد الصراع خارج الخرطوم، وجذب أطرافاً جديدة، مثل المنظمات المتمردة والميليشيات القبلية، والتي كانت إما مدعومة من أحد الأطراف، أو كانت لها أهدافها وأجنداتها الخاصة، وفيما يلي قائمة بأهم الأطراف التي ظهرت على الساحة السودانية منذ بداية الحرب والتي يمكن تتبعها كالتالي:

أ- القوات المسلحة السودانية

تعد القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك الجيش والبحرية والقوات الجوية، الأطراف الرئيسة في الحرب الدائرة في السودان منذ منتصف أبريل 2023م، ويتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان مسؤولية هذه القوات، بصفته القائد العام للقوات المسلحة السودانية، واعتبارًا من عام 2021م، احتل الجيش السوداني المرتبة 77عالميًا، وبفضل قوتها الجوية وأسلحتها

الثقيلة ودباباتها وناقلات الجند المدرعة، تتمتع القوات المسلحة السودانية، والتي تضم أكثر من 200 ألف فرد، بميزة نسبية على قوات الدعم السريع، تشارك القوات المسلحة السودانية في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتصنيع الضخم للسلع الزراعية والأسلحة والذخيرة.[1]

ب – قوات الدعم السريع:

يقود الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي) وحدة شبه عسكرية تُسمى قوات الدعم السريع، وبدأت كميليشيا عرقية في منطقتي دارفور وكردفان، وكانت في الغالب عربية، كانت قوات الدعم السريع، المعروفة سابقا باسم ميليشيا الجنجويد، منظمة عسكرية مؤقتة تعمل في دارفور تحت رعاية الحكومة السودانية، ومن المهم أن نتذكر أن حكومة البشير السودانية السابقة دعمت بشكل مباشر إنشاء قوات الدعم السريع، وبعد انتفاضة دارفور عام 2003م، اتخذ البشير قرارًا بإبعاد الجيش ونفسه عن القتال ضد المتمردين، وبدلاً من ذلك، لجأ إلى قوات الجنجويد المتمركزة في دارفور، والتي واجهت المتمردين هناك بنجاح كبير، حيث حلت قوات الدعم السريع محل الجنجويد، والتي اعترف بها البشير رسميًا وحصلت على تمويل منفصل، محل

(1)ACAPS Thematic report (2023), Sudan North Kordofan: pre-crisis and current situation, P4 .

الجنجويد في عام 2013م في السودان، حيث نمت لتصبح دولة داخل الدولة، وكان من المتوقع أن يبلغ عدد أفراد قوات الدعم السـريع 100,000 فرد اعتباراً من يوليو 2023م، وقد سـيطرت قوات الدعم السـريع على العديد من المعسـكرات الرئيسـة، بما في ذلك سـبعة معسـكرات متفرقة في جميع أنحاء دارفور والعديد من المحافظات الأخرى، وما يقدر بنحو 11 معسكرًا رئيساً في عاصمة السودان، حيث اكتسب أفراد قوات الدعم السريع خبرة قتالية، وخاصة في حرب المدن والمعروفة أحيانًا باسم حرب العصابات، وذلك بفضل الظروف المحيطة بإنشائها ونوع الوظائف التي حصلوا عليها في الماضي، ونظرًا لأن حميدتي يمتلك العديد من مناجم الذهب، وتعتبر شركة الجنيد الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع، فإن تمويل قوات الدعم السريع يعتمد في الغالب على الذهب. [1]

ويُذكر أن السـودان تُعد ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا، بعد جنوب أفريقيا وغانا، ويحتل المرتبة الثالثة عشـرة عالميًا، وبلغت صـادراته من الذهب نحو 2. 5 مليار دولار أمريكي في عام 2022م، أي ما يُمثل 45% من إجمالي صادرات السودان في ذلك العام، وتُعتبر المناطق الوسطى والشمالية الشرقية، وكذلك دارفور، موطنًا لمعظم مناجم الذهب.

1. صراع جنوب السودان وأثره على الوحدة الوطنية

شـهد العصـر العثماني المصـري ظهور التوترات الأولى بين جنوب السـودان وشـماله، وهدا ناتج عن الاتجار بالعبيد وتجنيدهم في القوات الخديوي، واستغلال الموارد الطبيعية كالعاج والذهب، و الضرائب باهظة و مسـاعدة بعض القبائل الشـمال في تجارتهم في العبيد، الامر الذي قلل من عدد العمال في الجنوب، واندلعت الثورة المهدية، والتي طالبت بإنهاء الضـرائب وتجارة الرقيق، عام 1881م كرد فعل على السـياسـة العثمانية المصـرية، ونجحت في إنهاء الأنشـطة التبشـيرية الأوروبية في الجنوب، وإسـقاط السـيطرة العثمانية، وترسـخت جذور العداء والصـراع بين الشـمال والجنوب مع عودة الاسـتعمار البريطاني بعد اتفاقية مع مصـر عام 1889م، وكانت إجراءات بريطانيا تهدف إلى طرد الوجود العربي والإسـلامي في الجنوب، واسـتمرت التوترات الداخلية بعد حصـول السـودان على اسـتقلاله عام 1956 م نتيجة للانقسـامات الاقتصـادية والعرقية بين الشمال والجنوب. [2]

---

(1)Nesrine Malik (2023), The seeds of Sudan's collapse were sown decades ago, TheGuardian, p6 .

(2) عباس حبيب علي ، قضية السودان بين الحكم الذاتي والفيدرالي والانفصالية، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، (1999م)، ص 52

كانت السلطة وتوزيع الدخل وتحديد الهوية الوطنية هي نقاط الخلاف الرئيسة، ونظرًا لهيمنة النخب الشمالية على الإمكانيات السياسية والاقتصادية، واجه الجنوبيون ذوو الأغلبية المسيحية تحيزًا صارخاً، وقد تكثفت تطلعات الجنوبيين إلى هيكل فيدرالي يضمن حكمهم الذاتي مع رحيل الجنود البريطانيين، ولكن الإدارة المركزية رفضت هذه الطلبات، وفي عام 1955م اندلعت ثورة في الجنوب بسبب الخوف من الانفصال، وبعد تولي نظام إبراهيم عبود العسكري السلطة عام 1958م، ساءت الأمور، وزادت التوترات بين الشمال والجنوب نتيجة لجهوده لفرض الوحدة بالقوة، كانت هناك تطلعات للسلام مع الجماعات المسلحة في الجنوب بعد الإطاحة بحكم جعفر نميري عام 1985م، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، وقد عقد جون قرنق ومحمد عثمان الميرغني اتفاقية في أديس أبابا عام 1988م لوقف لوائح سبتمبر 1983م، إلا أنها انهارت بعد تولي عمر البشير السلطة عام 1989م، واستخدمت إدارة البشير شعارات مثل "الجهاد الإسلامي"، مما أدى إلى تصعيد الأعمال العدائية وتوسيع الخلافات، حيث حاولت المفاوضات بقيادة الرئيس النيجيري إبراهيم بابانجيدا في أبوجا عام 1993م إنهاء هذه القضية، لكنها باءت بالفشل، وحتى إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، استمرت الأمور في التدهور حيث وقع الطرفان بروتوكول مشاكوس في يوليو 2002 م، والذي يضمن حق تقرير المصير ويمنح الجنوب حكمًا ذاتيًا لمرحلة انتقالية مدتها ست سنوات. [1]

وأصبح الجنوبيون الآن قادرين على الاختيار بين الاستقلال والوحدة، ومن أجل الاستعداد لهذه المرحلة، وضعت المعاهدة أيضا الأساس لإنشاء منظمات الحكم الذاتي، وفي 9 يناير 2005م، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) اتفاقية السلام الشامل (CPA) في نيفاشا، والتي تضمنت أحكاماً رئيسة مثل حق تقرير المصير للجنوبيين بحلول عام 2011م، وتقاسم السلطة والثروة وإجراء انتخابات عامة قبل عام 2009م، حيث صوّت الجنوبيون بشكل حاسم لصالح الانفصال في يناير 2011م وفي يوليو من العام نفسه، أعلن جنوب السودان استقلاله، وعلى الرغم من توقيع جون قرنق وحكومة الإنقاذ الوطني على اتفاقية السلام الشامل، إلا أن الانفصال يُظهر كيف فشلت الحكومات المتعاقبة في فهم القضايا الجنوبية ومعالجتها، وعلى الرغم من انتهاء فترة طويلة من الصراع، لا تزال الدولتان تواجهان العديد من الصعوبات.

---

(1) ياغو سالمون، ثورة المنظمات شبه العسكرية قوات الدفاع الشعبي، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية، ط1، سويسرا، جنيف،(2007م)، ص 7

2. توترات شرق السودان وانعكاساتها على التنمية والاستقرار:

يضم إقليم شرق السودان ولايات البحر الأحمر، كسلا والقضارف، ويحده البحر الأحمر وإريتريا وإثيوبيا من الشرق، ومصر من الشمال، وولاية النيل الأزرق من الجنوب، ونهر النيل من الغرب يبلغ عدد سكانه نحو ستة ملايين نسمة من إثنيات متعددة، أبرزها شعب "البجا" غير العربي، إلى جانب قبائل عربية وبدوية ونوبيين ودارفوريين وقبائل من غرب ووسط أفريقيا، وقد يتسبب تنوع المنطقة في الاستقرار وعدم الاستقرار على حد سواء، وخصوصاً عندما يشعر الناس بالإقصاء والتهميش، حيث تأسس مؤتمر البجا كمنظمة سياسية عام 1950م نتيجة للمظالم التاريخية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، وركز المؤتمر على قضايا التنمية في ظل الحكومة الوطنية قبل أن يتحول إلى العمل العنيف عام 1994م وانضم إلى التجمع الوطني الديمقراطي، الذي حارب إدارة الإنقاذ التي اتخذت من إريتريا قاعدة لها، وقد وقعت حوادث خطيرة مثل مذبحة بورتسودان عام 2005م خلال فترة الإنقاذ، وفي عام 2006م، أبرم اتفاق سلام في أسمرة بعد اندماج مؤتمر البجا مع الأسود الحرة لتشكيل جبهة شرق السودان. [1]

ونظرًا للصعوبات المستمرة في المنطقة أصبحت الجبهة جزءًا من الجبهة الثورية في عام 2013م تحت اسم الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، وقد أدت الصراعات العرقية إلى تفاقم الوضع في شرق السودان، والذي بدأ بصرخات الفقر والتهميش والرغبة في التنمية ومع تزايد التوترات، طالبت بعض الفصائل بأن تغادر مجتمعات الهوسا والنوبة العرقية دارفور وجنوب كردفان على التوالي، وكذلك ظهرت دعوات في المنطقة لجعل لغة البداويت كلغة رسمية لها والحصول على تقرير المصير، وقد حدث هذا بسبب عاملين هما:

أولاً: فشلت اللغة العربية الرسمية في الحفاظ على التفرد اللغوي للمكونات العرقية في المنطقة.

ثانيا: إنها اللغة الأم لقبائل البجا الرئيسة، بما في ذلك الهدندوة والأمرار والحلنقة والبشاريين. [2]

---

(1) منى عبدالفتاح، هل يحل الترسيم القبلي أزمة شرق السودان أم يفاقمها؟ اندبندنت عربية، 28 فبراير 2022. (تم الوصول 12:25 16-9-2025).: https://www.independentarabia.com/node/307506

(2) منى عبدالفتاح، هل يحل الترسيم القبلي أزمة شرق السودان أم يفاقمها؟، مرجع سبق ذكرة،16-9-2025).: https://www.independentarabia.com/node/307506

3. أزمة دارفور وتداعياتها على الاستقرار الوطني:

يعود الصراع القبلي في دارفور إلى تضافر أحداث تاريخية، ففي شمال دارفور اندلعت أولى المعارك بين قبيلتي الزيادية والميدوب من جهة، والكبابيش والكواهلة من جهة أخرى عام 1932م، وقد هاجر سكان شمال دارفور جنوبًا بحثًا عن المراعي والمياه نتيجة للهجرات الداخلية الناجمة عن نضوب الآبار والمراعي في العقود الأخيرة، ونتج عن ذلك صراع مع السكان الأصليين، ونشأت جماعات مسلحة للدفاع عن مصالح القبائل، واستمر هذا الصراع في الظهور في السنوات التي تلت ذلك حتى عام 1983م، وقد مثل تصاعد المواجهات بين المزارعين والرعاة هذا العام نقطة تحول في الصراع القبلي في السودان، وفي شرق السودان

بدأت حكومة الإنقاذ في إعادة تنظيم الهيكل الحكومي عام 1994م، مانحة القبائل العربية السلطة، ولذلك عانت القبائل الأفريقية التي اعتبرت المنطقة موطنها، مثل المساليت والفور والزغاوة، من عدم الاستقرار، ونتيجة للتغير المناخي، هاجرت القبائل العربية جنوبا، مما تسبب في اشتباكات بين عامي 1989 م و 1999م، استخدمت الحكومة القوات العسكرية لإنهاء هذه الانتفاضات العنيفة بعد ذبح المئات من رجال القبائل، وكجزء من الصراع الأوسع الذي يواجه السودان، والذي ظل موحدًا حتى عام 2011م، بدأت أزمة دارفور عام 2003 م، حيث ولا تزال مستعرة حتى اليوم، ولقد عانى النظام السياسي والدولة والمجتمع في السودان من عدد من الأزمات والاضطرابات والحروب خلال القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، مما أسفر عن عواقب مادية وبشرية جسيمة، إن القول بأن السودان لم يكن بلدًا مستقرًا أو ناجحًا منذ ما يقرب من قرن ليس مبالغة. [1]

إن المنطقة الأكثر تأثرًا بالصراع القبلي هي غرب دارفور، تليها منطقة كردفان القريبة، والتي شهدت بداية الحروب في الثمانينيات مع انتفاضة يوسف كوة عام 1984م ضد الحكومة المركزية، وكذلك النزاعات بين شعب الدار والمراحيل والصراع على الموارد، ونظرًا للنمو السكاني وارتفاع أعداد الماشية، فإن غالبية الصراعات القبلية في دارفور تُعزى إلى معارك حول الأراضي والموارد المائية الشحيحة، وقد تحول النزاع بين المراحيل، وهي عشائر رعوية بدوية من أصل عربي، إلى صراع على الموارد، وتعد الزيادي والتعايشة والهبانية والرزيقات والمسيرية والمعاليا والمحاميد والمهرية وبني حسين أشهر القبائل العربية في دارفور؛ وغالبيتهم من الرعاة، ويمثل أهل الدار المكون العرقي المتبقي للصراع،هم قبائل زراعية راسخة من أصل أفريقي، بعد أن خسرت القوات المسلحة السودانية 34 من أصل 38 معركة في معركة الفاشر عام

(1) محمد سلامة بن الشرعة، أزمة الدولة والمجتمع في السودان دارفور نموذج، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 30،عدد 347، (2008م)،،ص 79

2003م أمام تحالف حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان شمال و جنوب شكك بعض ضباط وأفراد القوات المسلحة السودانية المتمركزين في دارفور في ولاء القوات المسلحة السودانية، وتبنت الحكومة استراتيجية عسكرية جديدة بعد أن استولى المتمردون على جزء كبير من المنطقة، وتضمنت هذه الاستراتيجية تسليح وتشجيع العرب على مهاجمة قرى الفور وتدمير ممتلكاتهم، واستخدام القوة الجوية لقصف مراكز المتمردين وتدمير المحاصيل من خلال سياسة الأرض المحروقة، واستخدام الاستخبارات العسكرية لقتل قادة المتمردين، وبحلول نهاية عام 2004، نجحت القوات الحكومية في استخدام هذا التكتيك، وإن كان ذلك بتكلفة بشرية كبيرة، ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، فقد أودى الصراع بحياة مئات الآلاف من الأشخاص وخلف أكثر من مليون لاجئ، ووصف خبير من الأمم المتحدة الوضع بأنه عنصري وقبلي بشكل واضح، بعد أن أشار إلى أن المجتمعات العربية كانت مكتظة بينما كانت قرى الفور مهجورة، حيث شهدت الجنينة، عاصمة غرب دارفور، هجمات عنيفة على مجتمعات غير عربية منذ 24 أبريل 2023م، شنتها ميليشيات عربية وقوات الدعم السريع، حيث فرّ مئات السودانيين، معظمهم من قبيلة المساليت، إلى تشاد هربًا من العنف والفظائع، وقتل الكثيرون، واستهدفت القوات والميليشيات المواطنين والمرافق الأساسية كالأسواق والمستشفيات ومخيمات النزوح، ونفذت عمليات قتل جماعي ونهب وحرق، اغتيل محاميان كانا يمثلان ضحايا اعتداءات سابقة، كما استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان وسلطات محلية. [1]

4. حرب 15 أبريل وتأثيرها على التحولات السياسية في السودان

شهد السودان تغييرات سياسية وعسكرية سريعة بلغت ذروتها في سلسلة من الانقلابات، بدأت في 11 أبريل 2019م، عندما أطيح بإدارة البشير، واتضح أن هذا كان انسحابا محسوبًا [2] للحفاظ على تنظيم النظام، وقد تم فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019م، وفي 25 أكتوبر 2021م، كان هناك انقلاب ضد الإدارة المدنية، حيث تسبب هذا في تفاقم الوضع، وفي 15 أبريل 2023م، اندلع صراع واسع النطاق، بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، حيث تم تعزيز استقلال قوات الدعم السريع من خلال الوثيقة الدستورية، مما سمح لقيادتها بزيادة قوتها في الداخل والخارج ومنافسة الجيش، وانعكست صعوبات

(1) محمد سلامة بن الشرعة، أزمة الدولة والمجتمع في السودان دارفور نموذج، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 30،عدد 347، (2008م)،،ص 79

(2) يوسف شرقاوي، م. النزاعات القبلية في السودان، إلى أين؟ فَنَك، 2 أكتوبر 2023. (تم الوصول 1:34 20-9-2025) https://fanack.com/ar/politics/features-insights/sudans-tribal-tensions-uncertain-future~263846

إصـــلاح قطاع الأمن في الســودان في النزاعات داخل المؤســســة العسـكرية، حيث واجهت الجهود المبذولة لإعادة تنظيم الجيش نحو القومية معارضة داخلية. [1]

تسببت النزاعات حول خطة مدعومة دوليًا لبدء انتقال إلى مرحلة سياسية جديدة تضم لاعبين مدنيين في تصـــاعد التوترات بين قوات الدعم الســـريع والجيش الســـوداني قبل أبريل 2023م، وفي أبريل 2023م الذكرى الرابعة للحراك الشـعبي الذي أطاح بدكتاتورية البشـير، كان من المقرر توقيع اتفاق نهائي، حيث دعا الاقتراح الجيش وقوات الدعم السـريع، من بين الجماعات المسـلحة الأخرى، إلى التنازل عن السـيطرة، حيث كان الجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة، النظامية والإطار الزمني لنقل الجيش إلى القيادة المدنية نقطتي الخلاف الرئيســيتي، واندلع القتال بين المجموعتين في 15 أبريل 2023م، حيث تبادلتا الاتهامات بتشـجيع العنف، وقالت قوات الدعم السـريع إنها احتلت مناطق اسـتراتيجية مهمة في الخرطوم بعد أن حاول الجيش الســـيطرة الكاملة بالتعاون مع مؤيدي حكومة الإنقاذ الوطني، بينما اتهم الجيش قوات الدعم السـريع بالتعبئة غير القانونية في الأيام السـابقة، ويمكن اسـتخدام ثلاث نقاط رئيسـة لتلخيص هذه الأسـباب وهي كالتالي:

أ- **الخلافات السياسية والعسكرية:** بعد سقوط حكومة البشير، اختلف البرهان وحميدتي حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني.

ب- **صراع السلطة:** بعد انقلاب عام 2021، تنافس الفصيلان على الهيمنة العسكرية والسياسية.

ت- **الجوانب الإقليمية والعالمية:** اجتذبت الحرب قوى إقليمية وعالمية نظرًا للأهمية الجيوســـياســـية والاقتصادية للسودان. [2]

مكن التراكم التاريخي للتمكين السـياسـي والاقتصـادي الذي بدأ في عهد حكومة البشـير قوات الدعم السـريع من مواجهة القوات المسـلحة السـودانية، حيث تأسـسـت وحُصـنت سـياسـيًا وقانونيًا، واسـتفادت من مجموعة متنوعة من مصـادر التمويل، وعلى رأسـها الموارد المالية التي حصـلت عليها من مشـاركة أعضـائها في الصـــراع اليمني، ونظرًا لمحدودية قدرة القوات المدنية على فرض الإصـــلاحات داخل النظام الأمني أو التأثير على الخيارات العسـكرية، فقد اسـتمر هذا التمكين في عهد الرئيس عبد الفتاح البرهان، وكذلك تحت أعين جنرالات الجيش الذين كانوا مهتمين فقط بالحصـول على السلطة وإعاقة التحول الديمقراطي، حيث لعب

(1) عبد الرحمن الغالي، الدعم السريع في الفترة الانتقالية التمكين والتمدد العسكري، صحيفة التغيير، (2023م)،(تم الوصول 2:20 20-9-2025)،https://www.altaghyeer.info/ar/2024/06/01/

(2) احمد ساتي، الحرب في السودان : بين الأجندة الذاتية والتدخلات الخارجية وكالة الأناضول، (2013م)، ص 18

الدعم الإقليمي وخاصـــة من الإمارات العربية المتحدة – دورًا مهما في تعزيز نفوذ قوات الدعم الســريع، مما ساهم في زيادة التوازن العسكري بين الجانبين، ودول أخرى شكلت معها شبكة معقدة من العلاقات والمصالح وفي المشــهد الســوداني تُعد الإمارات العربية المتحدة أمرًا بالغ الأهمية لأنها تهدف إلى تقليل تأثير الحروب على الاقتصـاد العالمي وبخاصـة فيما يتعلق بتهريب النفط والذهب،ولديها ميل استراتيجي نحو فرنسـا، والتي تدعم الوجود الروســي، على الرغم من شــراكتها الســابقة مع روســيا، وتدافع الإمارات العربية المتحدة عن مصــالحها في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل في السـودان، وخاصــة فيما يتعلق بسـلامة تشـاد، وهي منطقة رئيسية للجنود الأمريكيين والفرنسيين. [1]

تكشــف صــور الأقمار الصــناعية أنه كان من الممكن تنفيذ هذه العمليات بعدد أقل من الرحلات الجوية، على الرغم من نفي الإمارات العربية المتحدة لأي تدخل عســكري في الســودان وإصــرارها على أن عملياتها ذات طبيعة إنســانية، وتظهر تقارير الرصــد أنه تم تشــغيل 69 رحلة جوية بين الإمارات العربية المتحدة وتشـاد في مايو ويونيو 2023م، وقد انعكس التناقض بين الخطاب الرسـمي والتقارير الميدانية حول دور الإمارات العربية المتحدة في الصــراع الســوداني في يناير 2024م عندما زعمت وثيقة مســربة للأمم المتحدة أن الإمارات العربية المتحدة كانت تقدم أسلحة لقوات الدعم السريع، ونفت أبو ظبي هذا الادعاء مرة أخرى، وقد نجمت أكبر أزمة إنسانية في التاريخ الحديث عن الصـراع المسـتمر بين الجيش السـوداني وقوات الدعم السـريع منذ أبريل 2023م، وفقًا للجنة الإنقاذ الدولية، حيث يحتاج 10% من سـكان السـودان إلى مساعدات إنسانية من العالم، حيث نزح 11.7 مليون شخص بسبب العنف، ولقي أكثر من 60 ألف شخص حتفهم في الخرطوم وحدها، وفي غرب دارفور، اســتهدفت الأطراف المتحاربة أيضًــا الســكان غير العرب بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب، وفي ضوء هذه الأحداث، صنفت وكالة الإغاثة التابعة للجنة الإنقاذ الدولية (IRC) السودان كأكثر مشكلة إنسانية إلحاحا في العالم بحلول عام 2025م. [2]

(1) إبراهيم سيف عبده، التدخل الأجنبي في الأزمة السودانية : الإمارات كطرف في الصراع المسلح، قضايا ونظرات، تقرير ربع سنوي، العدد 34، (2024م)، ص 78

(2) إبراهيم سيف عبده، التدخل الأجنبي في الأزمة السودانية : الإمارات كطرف في الصراع المسلح، مرجع سبق ذكرة، ص 78

المطلب الثاني: الأبعاد السياسية للمؤسسة العسكري:

تمثل المؤسسة العسكرية في السودان عنصرًا محوريًا في تطور السياسة السودانية، حيث لعبت دورًا مؤثرًا في تشكيل النظام السياسي منذ استقلال البلاد وحتى اليوم، وتعدّ هذه المؤسسة القوة الثانية بعد الحكومة في التأثير على مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية،وغالبًا ما تتدخل في الحياة السياسية سواء من خلال الانقلابات العسكرية، أو من خلال التأثير على صنع القرار، ويتجلى دور المؤسسة العسكرية في السودان في تداخلها المستمر مع السلطة السياسية وارتباطها الوثيق بمراكز القوى الداخلية والخارجية.

أولا – مفهوم الاتجاهات السياسية:

هى القرارات المنطقية التي تُشكل التوجه السياسي للفرد تجاه صانعي القرار السياسي ومؤسسات الدولة، كما أنها تُحدد كيفية مشاركة الناس في السياسة، سواءً بالتصويت لمرشح مُعين على حساب آخر بناءً على تفضيلاتهم الشخصية، أو الانضمام إلى حزب مُعين على حساب غيره، أو المشاركة في فعاليات كالتجمعات والمظاهرات الهادفة إلى تغيير التوجهات السياسية الأوسع، وما دامت هذه المواقف المنطقية مُتفاعلة مع جوانب المُثل والمعرفة السياسية، فإنها تُدعم بمكونات عاطفية. [1]

ثانيا – الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي:

يستغرق ترسيخ عملية التحول الديمقراطي وتنمية أسسها المؤسسية وقتًا، ويُعتقد أن عدم الاستقرار السياسي يُهدد اكتمالها، فإن ثقافة المشاركة السياسية تتسق مع النظام الديمقراطي ولذلك يُسهّل ضعف أو غياب الثقافة السياسية في المجتمع ومؤسسات الدولة وجود الأنظمة الشمولية واستمرارها، حيث تستغل هذه الأنظمة نقص الوعي السياسي لخداع المجتمع، وتعبئة

مؤسسات الدولة لصالحها، وترسيخ السلطة في أيدي قلة مختارة بدلًا من توزيعها على فئات عديدة، حيث إن نمو الثقافة السياسية وقوتها يتسقان مع الأنظمة الديمقراطية، وهما ضروريان لعلاقة المجتمع بالدولة، وعلاقة مؤسسات الدولة بالمجتمع. [2]

---

(1) ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، (2004م)، ص 99.

(2) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل، ط 3، عمان، (2010م)، ص 151.

ونلاحظ من خلال ذلك تتراجع الظواهر الهدامة بوجود الثقافة السياسية، لكن الظواهر الإيجابية التي تنبع من الشعور بالواجب وإثارة الوطنية تتزايد وتنتشر مع انتشارها، تُعزز الثقافة السياسية النمو الاجتماعي من خلال تغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية واحترام الحقوق والحريات المُتاحة، واستخدامها بما يعود بالنفع على المجتمع،ويُعدّ نطاق النشاط السياسي، الذي يشمل المشاركة في الانتخابات، وقبول الهزيمة، وعدم إقصاء الآخرين، مؤشرًا آخر على الوعي السياسي،وتُعدّ الثقافة السياسية لأعضاء الهيئة التنفيذية لمؤسسات الدولة أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التخطيط، وتنعكس الثقافة السياسية لأعضاء أجهزة الأمن والدفاع في فهمهم لأدوارهم، وتفانيهم في تطبيق القانون، وتأمين الوطن، وحماية حدوده، وتصورهم لكيفية تفاعل مؤسساتهم مع المجتمع والسلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك ينبغي أن يكون بناء ثقافة المشاركة السياسية أولوية قصوى، إذ تُمثّل الركيزة الفكرية للسلوك الديمقراطي، وبالتالي تُسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي وانعكاس الثقافة السياسية بشكل مباشر على سلوك الأفراد والمجتمع، و تزداد احتمالية نجاح الثورة الديمقراطية بازدياد حجم الثقافة السياسية، توجه الوضع العربي بالإشارة إلى ثقافة سياسية وثيقة الصلة بالعقليات التقليدية السائدة في المجتمعات العربية، وثقافة الخضوع التي تتجلى في طاعة الجلادين وتحمل وطأة الاستبداد، كسبب للعجز الديمقراطي وعرقلته، وقد أحدثت انتفاضات الربيع العربي تحولاً جذرياً في هذه القوالب الثقافية كاشفةً عن انهيار ثقافة الخوف والقلق السياسي، حيث أصبحت شعاراتها تنادي بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. [1]

ثالثا – نظريات حول العلاقات المدنية – العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية هي أحد مؤسسات الدولة غير السياسية والتي يجب أن تكون بعيدة عن النظام السياسي باعتبارها من مؤسسات الدولة وليس الحكومة أو الجماعة الحاكمة، حيث يُنظر إلى الجيش على أنه إحدى مؤسسات الدولة غير السياسية التي يجب إقصاؤها عن النظام السياسي، فهو لا يملك سلطة اتخاذ القرار بنفسه ؛ إذًا وظيفتها الإشراف على الأنشطة القتالية، وتتولى المؤسسات الحكومية المعنية بمسؤولية اتخاذ قرار خوض الحرب، والذي يتعارض عملاً سياسيًا، ولذلك، فإن الجيش منظمة فنية يعمل بها

(1) ناصر أحمد وليلى أبو القاسم، مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج 3، عدد 10، (2017م)، ص 164.

فنيون، وتتمثل مهمتهم في تنفيذ قرار خوض الحرب وقيادة القوات في ســـاحة المعركة باســـتخدام مهاراتهم ومعرفتهم في التعامل مع العنف، ونظرًا لأهمية المؤسســة العسـكرية في الحفاظ على الديمقراطية ومواردها، فإن الســلطة المدنية على الجيش تُعد مبدأ أســاســاً من مبادئ الديمقراطية، فإذا كان لدى الجيش طموحات ســياســية أو كان معاديًا للديمقراطية، فلا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي ســلس، ويؤكد روبرت دال في كتابه "الديمقراطية ومنتقدوها على ضرورة استيفاء شرطين لحكم الدولة ديمقراطية" وهما :

1. يجب أن يكون للمدنيين سيطرة على تشكيلاتها العسكرية.
2. يجب أن يكون للمسؤولين المدنيين الجهاز العسكري للعملية الديمقراطية.

ولقد ظلت القوات العسكرية مستقلة عن أي مسار للتحول الديمقراطي، بينما تعرضت المؤسسات الديمقراطية لتقلبات وعدم استقرار في ظل الحكم المدني. ويُعدّ حضور المؤسسة

العسكرية وهيمنتها على مختلف مفاصل الدولة سمة أساسية للنموذج العسكري القائم حاليًا. كما أن ترقية الضــباط ومنحهم الحوافز المالية باتت تقوم على معايير الولاء والطاعة أكثر من الخبرة والكفاءة، الأمر الذي ينعكس سلبًا على أداء المؤسسة العسكرية نفسها، ويُلحق بالمجتمع ضررًا عامًا وشاملاً ومن ثمّ، فإن السبيل الوحيد لاستعادة الجمهورية يتمثل في إنهاء ما يمكن تسميته بـ «جمهورية الضباط. [1]

تختلف عمليات الانتقال عند انهيار هذه الأنظمة تبعًا للظروف المحيطة بالتحول الســـياســـي نحو الديمقراطية، ونظرًا لعدم وجود نظرية عالمية لتحديد الديمقراطيات والتفاعلات المدنية العسكرية، فمن الصعب بناء واحدة؛ ولكن، توجد تعميمات مفيدة، حيث تختلف العلاقات المدنية – العسـكرية في الدولة الناشـئة عن سيطرة عسكرية، وكيفية إصـلاحها، عن تلك التي تؤكد على صـراعات أهلية، أو حكم شـمولي، أو مرحلة ما بعد الفصـل العنصـري من الحكم الاسـتعماري إلى إعادة التوحيد، وإن تحديد سـياق انتقال الدولة في سـنواتها التكوينية الأولى، ووضـع اقتراحات، ووضـع سياسات متوافقة مع السياق الخاص للتحديد، كلها أمور أساسية لبناء جيش يلتزم بالمعايير الديمقراطية، وقد توصـــلت العديد من الأبحاث المتعلقة بالعلاقات المدنية – العسكرية إلى اسـتنتاج أن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها في ظل وجود روابط مدنية – عسكرية ضـعيفة، فإذا أراد الجيش البقاء في السلطة أو المشـهد السـياسـي وطمح إليه، فلا يمكن أن يتحقق الانتقال إلى الديمقراطية

(1) عبد القادر مصطفى، "الديمقراطية عند سبينوزا"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد 8،(2016م)، ص 61 – 75

وترسيخها، ويتطلب الأمر كلاً من التبعية العسكرية والرقابة المدنية، وعندما قسم صموئيل هنتنغتون السلطة المدنية على الجيش إلى فئتين – السيطرة الذاتية والسيطرة الموضوعية المتعمدة التي تحمي الجيش – كان أكثر تحديدًا وضبط النفس نقيض الموضوعية، إذ يكمن جوهره في عدم الاعتراف باستقلالية المجال العسكري حيث إن فعالية الجيش، وتحسين كفاءته العسكرية، وتطوير المواقف والسلوكيات المهنية لسلك الضباط، كلها أمور تقر جوهريًا باستقلالية الاحتراف العسكري، مع تقليص القوة العسكرية إلى حد تحقيق الحياد السياسي للضابط، مع تمكينه في الوقت نفسه من أداء واجباته باحترافية وكفاءة مع أي فئة مدنية شرعية، حيث تسيطر طبقة اجتماعية معينة على الجيش، ويُضحى باحترافية الضباط من أجل تعظيم سلطة مؤسسات حكومية محددة، ويتحقق ذلك من خلال تمدين الجيش، وتحويله من أداة حكومية إلى مرآة لفئة مدنية معينة، ولذلك قد تتدهور القدرة القتالية الفعالة، والتي تستلزم حماية الجيش من المواطنين، وتضعف إذا فرضت عليه سيطرة مدنية جوهرية، وتشمل السيطرة المدنية تحسين الأداء العسكري وإخضاع المؤسسة العسكرية. [1]

رابعا – المجالات التنموية التي يمكن أن تدخل فيها المؤسسة العسكرية:

يصف مصطلح "الدور التنموي" مجموعة من المساعي التي تدعم نمو الدولة وتقدمها، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، وكذلك المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، تشمل ما يلي:

1- **المجال الاقتصادي:** يتم ذلك من خلال إدارة الأعمال والتجارة والمقاولات والتصنيع وكذلك المشاركة في نمو الاقتصاد الوطني، وفي هذه الحالة يمكن للجيش أن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني باستخدام مهاراته.

2- **المجالات الاجتماعية:** بما في ذلك التدريب والثقافة والتعليم، حيث يمكن للجيش، سواء بين أفراده أو بين المدنيين، أن يساهم في تحسين المستويات الثقافية والتعليمية، حيث يساعد في توفير برامج لمحو أمية الكبار وتعليم الأطفال، وكذلك التدريب والمعدات للمعلمين لاستخدامها في الفصول الدراسية.

3- **مجالات البنية التحتية:** من بينها الطرق وشبكات الاتصالات والمواصلات وتطوير المطارات والجسور والأنفاق ومشاريع البنية التحتية الأخرى.

(1) علي أحمد حسن الحاج، الإنقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية الجيش والسلطة في السودان، ع 24، (2017)، ص 52 – 61.

وقد ظهرت التجربة العملية للمجالات الاقتصـــادية للجيش التي توفر فوائد متعددة، فهي تحافظ على وحدة المؤسسة، وتعزز قدرتها المالية، وتعزز دوافعها للحفاظ على استقرار النظام السياسي، وكل ذلك يساهم في استمرارية مصالحها المالية على المدى الطويل، ولذلك تقل الميول الانقلابية، وتصبح المؤسسة قادرة على تشكيل تحالف طويل الأمد مع المسؤولين المنتخبين، ولأنها تحقق فوائد كبيرة، وخصـوصـاً في مجالات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والتعليم والبناء، فقد دفع هذا في الواقع بعض المناهج النظرية إلى الإشـــادة بالدور التنموي للجيش. (1)

ونرى بروز نهج تشاركي في التفاعلات المدنية – العسكرية، والتي تقوم على فكرة غير عملية مفادها أن مجالات المؤسسات السياسية والعسكرية متمايزة بوضوح حتى في الديمقراطيات الغربية، وخاصة في الدول الأفقر، ولا يمكن تحقيق هذا التقسـيم، وقد تتعارض مصـالح الجيش، والتي تتطلب تدخلاً سـياسـياً لحمايتها، وخياراته السياسية، المبنية على فهمه للمصلحة الوطنية، مع فلسفات أصحاب السلطة السياسية، وتشكل إعادة بناء الدولة خلال فترات ما بعد الاسـتقرار والمصـالحة الوطنية أسـاس مشـاركة الجيش في التنمية في الدول الناشـــئة، ويرجع ذلك إلى تمتعه بمكانة اجتماعية مرموقة، نظراً لتكوينه الوطني، وفي بعض الحالات تتولى المؤسسـة العسـكرية زمام المبادرة في دعم منظمات المجتمع المدني، وكذلك المبادرات الاقتصـادية والخدمية وهذا يُسهم في تحسين العلاقة بين الدولة والمواطن ويُقوّض المعتقدات التقليدية، وخصوصاً في الدول النامية، إن الصـراعات النظرية التي سادت في الماضـي والتي ركزت على اكتسـاب القوة، وإثقال كاهل الدول النامية، وتقويض أي فرصـة للتنمية، فإن هذا الوضـع يستدعي عقدًا جديدًا في العلاقات المدنية العسكرية، قائما على الشراكة، ومواجهة التحديات، وبناء الدولة، وتمارس المؤسسة العسكرية وظائفها التنموية ضمن ضوابط وحدود محددة جيدًا في الدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، حيث اســـتقرت بنية التفاعلات بين المؤسسات العسكرية والمدنية، وباعتبارها من أهم المؤسسات الحكومية، فإنها تُؤدي واجباتها بطريقة متوازنة، ملتزمة بقواعد شفافية صارمة، ولا تزيد أو تنقص من سلطته. (2)

---

(1) نارسيس سيزا، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، (2016م)، ص115

(2) سـليم جداي، أزمة العلاقات المدنية العسـكرية في إفريقيا والعالم العربي ومطلب الدولة المدنية، إصـدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين، ط1، (2021م)، ص 21

خامسا – الهيكل التنظيمي والإنضباط العسكري في الجيش السوداني:

يتميز النظام العسكري السوداني بخصائص سمحت له بأداء وظائفه المتعددة، بما في ذلك التدرج العسكري، ومنذ استقلاله، اعتمد الجيش السوداني على التدرج في بناء وحداته وقواه البشرية، بدءًا من المجموعة والفصيل، والسرية، والكتيبة، واللواء، والفرقة ،والمنطقة، ومن سماته المميزة الأرقام وأسماء الوحدات، وكانت رتب الملازم، والملازم أول، والنقيب، والرائد، والمقدم، والعقيد، والعميد والجنرال، والمشير، هي الرتب الأولى في تدرج مطرد لرتب الضباط، كما تم استحداث رتب الجنود، بدءًا من الجندي من الدرجة الأولى، والعريف، والرقيب، ومساعد الرقيب، وقد اتسم الأداء العسكري للجيش السوداني، أقوالاً وأفعالا، ومظهرًا عامًا، بالانضباط دائما، حيث تعد الأوامر الدائمة للمؤسسة العسكرية، وتنوع عناصر التدريب العسكري، والاهتمام بالوقت، من الأسباب الرئيسة لانضباط الجيش السوداني، وذلك فيما يتعلق بالقانون العسكري، حيث كان للقوات المسلحة السودانية قانون يُنظم عملياتها من خلال القضاء العسكري، وهو فرع من فروع أداء المهام القانونية.

شغل العميد عبد الرحمن الفكي، والقوات المسلحة السودانية، منصب أول مستشار قانوني للمجلس العسكري السوداني بعد الاستقلال، وكانت العلاقات بين أفراد المجتمع العسكري وقادته وأفراده خاضعة للقانون، وقد أدمجت جميع الشؤون والمواد القانونية التي حفظها القادة والرتب في التشريع، وداخل المؤسسة العسكرية السودانية، حيث كانت هناك روابط وثيقة بين الفرد والجماعة من حيث التركيز على الجماعة، وبفضل روابطهم الوثيقة، التي بدأت خلال مراحل التدريب المبكرة، ولأنهم قضوا أكبر وقت ممكن مع بعضهم البعض بدلاً من عائلاتهم، كان للجنود ارتباط أقوى بمجموعاتهم العسكرية منه بعائلاتهم، كما كانت لديهم روابط أقوى مع زملائهم في الوحدات، فقد توحدوا بمعتقد مشترك – وهو الدفاع عن الوطن ومواطنيه – وقد سهل أسلوب الحياة العسكرية عليهم التواصل والتفاعل والعيش معا. [1]

(1) صالح عبد الرحمن أرباب، ملامح من التقاليد العسكرية السودانية، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ط1، السودان، (2010م)، ص 124 – 125

سادسا – التثقيف السياسي مدخل لتجديد النسق الفكري:

تعمل الدول على بناء منظوماتها العسكرية للدفاع والحفاظ على مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وحماية حدودها وأمنها الخارجي إذ تعتبر القوات المسلحة بمختلف صنوفها القوة الرئيسة للدولة للتصدي لكل ما يهدد سلامة أمنها حيث توليها إهتمام خاص فيما يتعلق بالتدريب والتنظيم والتسليح والهيكل العام وذلك لضمان مقدرتها على القيام بواجباتها والتي ربما تشمل تدخلها أحياناً للحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة تختلف الجيوش في قوتها وعقيدتها القتالية وجاهزيتها وتتفق في التزامها وتقيدها بالقوانين. (1)

يجب أن يمتلك الجيش أساسًا فكريًا يركز على العقل لا على الجسد لضمان استمرارية عملياته وتحسينها، حتى مع استيفائه العديد من المعايير اللوجستية والتكنولوجية والتدريبية، ويُعرف هذا بالعقيدة العسكرية وهي ترسي الإطار المفاهيمي للجيش، حيث تتشكل هذه الفلسفة من خلال تفاعل العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تاريخ الدولة وموقعها ونوع التحديات الأمنية التي واجهتها، ولذلك نكتشف أن هذا يختلف من دولة لأخرى، وينبع من الأهداف والغايات الوطنية للدولة، والتي تشكل المبادئ التوجيهية التي تشكل أساس الاستراتيجية العسكرية للدولة، والتي تُعدّ، بطبيعة الحال، أحد مكونات الاستراتيجية الشاملة للدولة، ويجب أن يُراعي تطوير معايير التأهيل العسكري والتقنيات المستخدمة في بناء الإطار العسكري الثقافة السياسية للجيش بما يتوافق مع فلسفته العسكرية، وفيما يتعلق بالفعالية القتالية في سياق تعظيم القوة وتعزيز الكفاءة، حيث يتجاوز تأثيرها المستوى الاستراتيجي، وذلك لأن الطابع المتغير للحرب جمع الجوانب العسكرية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية والإنسانية معا، مما خلق متغيرات تتأثر بالخيارات المتخذة في ساحة المعركة، إضافة إلى ذلك، ازداد تعقيد ساحة المعركة، التي كانت تتكون سابقًا من طرفين متقاتلين، في السنوات الأخيرة، مكتسبة عناصر من خارج نطاق الحرب، ومن الضروري الآن للقادة دون المستوى الاستراتيجي مراعاة الاعتبارات السياسية عند اتخاذ القرارات، وذلك بسبب عدم القدرة على تنظيم المعلومات وسهولة انتقالها بين الأوساط المدنية وتعبئة الرأي العام، فإن الأخطاء التكتيكية لا تؤدي فقط إلى خسائر في الأرواح والمعدات، بل تؤثر أيضاً على المستوى الاستراتيجي. (2)

---

(1) عبد الحق فرشيش، الإنعكاسات الإستراتيجية لنشاط الشركات الأمنية الخاصة على مساعي بناء الأمن العالمي دراسة حالة العراق"،مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي،العدد 3،(2020م)، ص 105

(2) ديفيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن جنوب افريقيا، معهد الدراسات الأمنية، ط1، جنوب افريقيا، (2011م)، ص 77

ونظرًا للاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، فإن السلوك غير الأخلاقي والعنيف لا يُحدث شرخًا مع المجتمع الدولي فحسب، بل يُسهّل أيضا على المجتمعات المحلية رفض شرعية الدولة وأنشطتها،يُجبر أصحاب المستويات الأدنى على الاعتراف بوجود عوامل سياسية وإنسانية واقتصادية في ساحة المعركة، وتشكل جزءًا من إطار العمليات العسكرية، نظرًا لهذا الواقع الجديد والمتغير باستمرار، حيث لن يكون للقوة أي معنى إذا لم تُعترف بهذه العوامل، لأنها ستعيق تحقيق الأهداف والنتائج السياسية المرجوة، وقد زعم كلاوس فيتز أن الحروب ليست سوى امتداد عنيف للسياسة، ويجب على العقيدة العسكرية، بطبيعة الحال، أن تُعلّم القوات المسلحة الوفاء بالمبادئ التي تتمسك بها ديمقراطية الأمة، ويجب على النظام السياسي أن يتدخل في هذه المرحلة ويضع أسس التثقيف السياسي، حيث يؤدي هذا إلى تحديد العقيدة العسكرية وحدود علاقتها بالتدريب، والتي بدورها تفضي إلى عقيدة قتالية، حيث تؤثر على تفاعل الجيش مع المجتمع خلال النزاعات الداخلية وفي أوقات السلم، ونظرًا لتنامي اعتقاد الجيش بأنه حامي القيم الوطنية، حتى عن المجتمع، يرى نارسيس سيرا أن هذا الانفصال عن القيم المجتمعية في البيئات الانتقالية يُمثل تهديداً خطيرًا لتطور الديمقراطية، بينما يرى هنتنغتون ضرورة عزل الجيش عن المجتمع والسياسة للحفاظ على السيطرة والفعالية، وهذا هو جوهر حجة جانوفيتز الداعية إلى إنشاء جيش داخل نظام ديمقراطي بحيث تستمد مبادئه من المجتمع الذي يخدمه. [1]

سابعا – العلاقة بين الجيش والسياسة:

تعتبر العلاقة بين الجيش والسياسة إحدى أكثر المواضيع تعرضًا وإثارة للاهتمام في العلوم السياسية وعلم الاجتماع العسكري اليوم، حيث إن السياسة بمعانها الأوسع، والتي تشمل أكثر من مجرد السعي وراء السلطة أو السيطرة، واتفاقيات ارتباط وثيقا بالجيش، تعاقد هذا الارتباط مسائل تتعلق بالدفاع والأمن، تنفيذ السياسة الخارجية للحكومات، ومن المهم دراسة كيفية تأثير الخيارات السياسية على العمليات العسكرية، والعكس صحيح، لفهم هذه القوى بشكل كامل، وتزداد الصورة بسبب تداخل هذه القوى، مما يستلزم تحليل الجوانب العديدة التي تؤثر على كيفية تفاعل الجيش والسياسة، ويعتبر الجيش مكونًا أساساً في النسيج

(1)Thomas Mockaitis, (2003) "Winning hearts and minds in the 'war on terrorism", Small Wars & Insurgencies, Vol 14, No 1, P,21

السياسي للدولة، ويلعب جزءًا مهماً في عمليات الاستخبارات والدبلوماسية الأمنية في بيئة عالمية متزايدة التعقيدات، وتزداد هذه العمليات بسبب الروابط بين الوظائف العسكرية للجيوش ومكوناتها السياسية والاجتماعية، ولأن الجيوش تستخدم قوتها المسلحة للتأثير على السياسة الخارجية، ولها تأثير كبير على علاقات الدولة، حيث يصبح من الضروري إعادة تقييم هذه العلاقات العديدة من أجل فهم كيفية تأثير الجيوش على مستقبل الدول، وكيف قد تتقاطع المخاوف السياسية مع أجندات الأمن القومي. [1]

ثامنا – الجيش كفاعل سياسي:

لا يُنظر إلى الجيش ككيان منفصلاً عن السياسة، بل هو منظمة تتفاعل مع القوى السياسية وتؤثر عليها، ولذلك، فهم هذه التدخلات بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير الجيش على الحياة الاجتماعية والسياسية، للجيش تأثير كبير في تشكيل السياسات العامة في العديد من الدول، وخصوصاً تلك التي تشهد حروبًا، وتتداخل وظيفتها مع خيارات استراتيجية الأمن القومي، وقد يُعزز الجيش نفوذه الأكبر من العديد من الجهات السياسية الأخرى نظرًا لمكانته كمؤسسة قوية، وفي العديد من دول الجنوب العالمي، حيث ينص التدخل في أي لحظة لتسوية المشاكل السياسية أو الاجتماعية ويُنظر إلى الجيش أحيانًا على أنه ضمان للاستقرار، ومع ذلك فإن هذه التدخلات ليست مفيدة دائمًا؛ وقد تؤدي أحيانًا إلى تصعيد الأعمال العدائية أو ترسيخ الأنظمة الاستبدادية. [2]

تاسعا – السياقات التاريخية للجيش السوداني:

تعود أصول الجيش السوداني إلى حقبة الاستعمار البريطاني المصري في القرن التاسع عشر، حين شكلت مجموعات عسكرية محلية لتلبية متطلبات الحكومة الاستعمارية، حيث كان الجيش من أهم المؤسسات التي شكلت الشخصية الوطنية والسياسية للسودان، وكان له دور محوري في استقلال البلاد عام 1956م، وعلى مر السنين شهد الجيش السوداني تغييرات كبيرة، وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فقد شارك في عدد من الانقلابات العسكرية التي غيّرت المشهد السياسي وبدأت فترة من الأنظمة العسكرية الساعية

(1) عزمي بشارة،الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1،بيروت،(2017م)، ص12.

(2) عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية، مرجع سبق ذكرة، ص 14

للهيمنة على المشهد السياسي بانقلاب عام 1958م بقيادة الفريق إبراهيم عبود، والذي مثل نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي للجيش ومشاركته في الحكم، وكان للجيش دور حاسم في صراعات البلاد طوال تلك الحقبة، وخاصة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب (1983م – 2005م)، مما زاد الأمور تعقيدًا على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وكان لاستقلال جنوب السودان عام 2011م، نتيجةً لهذا الصراع، وتأثير كبير على تكتيكات الجيش وتنظيمه، كما اضطر الجيش السوداني إلى التعامل مع عدد من القضايا الإقليمية، مثل أزمة دارفور، حيث تورط في انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وقد أثر ذلك على التفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني آنذاك، وساهم في تشكيل الصورة العامة للجيش محليًا ودوليًا، وفي وقت كانت فيه دول المنطقة تنهار الواحدة تلو الأخرى، حيث أصبح الجيش قوة مؤثرة في تحديد مسار الأمة نتيجة للاضطرابات السياسية المتزايدة في المنطقة خلال العشرين عاما الماضية، وقد أعطى هذا الارتباط بالسياسة بعدًا جديدًا. [1]

وتماشيا مع ما سبق، جاء رد فعل الجيش على المظاهرات الحاشدة الداعية للتغيير في عام 2019م حاسمًا في الإطاحة بدكتاتورية المؤتمر الوطني، وكان رد فعل على المطالب الشعبية.

ومع ذلك لا يمكن اعتبار حادثة 25 أكتوبر 2021م انقلابًا على إدارة انتقالية فحسب، أصبح من الضروري إعادة النظر في موقف الجيش في الساحة السياسية بعد سقوط النظام، ومن خلال ماسبق يجب إعادة تفسير هذا الانقلاب من منظور استراتيجي داخلي، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الأمنية التي تحيط بالمنطقة، وخاصة تلك التي تشكلها ميليشيا قوات الدعم السريع والمؤامرة الواسعة الدائرة ضد الوطن، وهذا يتطلب فهمًا أدق للوضع المعقد للسودان قبل 15 أبريل 2023م، بدلًا من فهمه من منظور تاريخي، حيث إن قراءة الأحداث والتطورات ومعالجتها بدقة، بما في ذلك الملف الأمني، تشير إلى أن الجيش يساهم في جهود الأمة للتغلب على مشاكلها، فهو الآن أكثر من مجرد منظمة عسكرية تقليدية ؛ بل له تأثير كبير على تاريخ السودان وهويته السياسية. [2]

(1) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي،المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط1، الكويت، (1978م)، ص 32

(2) صلاح الدين، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي سلسلة عالم المعرفة، مرجع سبق ذكرة، ص 34

المبحث الثاني:
العوامل الداخلية المؤثرة في تصاعد الصراع

تتسم الصراعات في العديد من البلدان بتعقيدها وتعدد العوامل التي تساهم في نشوئها وتصاعدها، حيث تتداخل العوامل الداخلية والخارجية في صنع هذه الأزمات، ولكن العوامل الداخلية تعد من العوامل الأساسية التي تسهم بشكل كبير في تأجيج الصراع وتفاقمه، فالنزاعات التي تنشأ داخل الدول لا تقتصر على أسباب دينية أو عرقية فقط، بل تتشابك مع عوامل اقتصادية، سياسية واجتماعية تخلق بيئة خصبة للصراع، مما يؤدي إلى تصاعده وتحوله من أزمة داخلية إلى حرب أهلية أو نزاع مفتوح، وتعد الأزمات السياسية، بما في ذلك الأنظمة الاستبدادية، وسوء إدارة الدولة، وغياب الديمقراطية، من أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في تطور الحرب، ويفقد الناس والحكومات الثقة نتيجة لهذه الأوضاع، وينجم تزايد مشاعر الظلم والغضب بين مختلف القطاعات المجتمعية بشكل مباشر عن نظام سياسي لا يدعم التعددية، ولا يوفر لجميع الأفراد حقوقًا متساوية، كما أن غياب العدالة الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للدخل، يُسهم في تفاوتات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية، مما يُغذي الصراعات الاجتماعية، ويُعد الفساد المالي والإداري أسبابًا داخلية لتدهور الأوضاع الاقتصادية، مما يُفاقم مشاعر الفقر وعدم الرضا لدى السكان، ويزيد من احتمالية التصعيد الاجتماعي، فعندما تكون فرص العمل شحيحة وتهدر الموارد الوطنية بسبب الفساد، يشعر السكان بالحرمان من حقوقهم في بلدهم، مما يشجعهم على الانضمام إلى صراعات قد تتحول في بعض الحالات إلى صراعات مسلحة، وقد يُعزى تصاعد الصراعات أيضًا إلى عوامل داخلية، كالصراعات العرقية والدينية، ويمكن أن يُستخدم التنوع العرقي أو الديني كوسيلة لإثارة الصراع والانقسام بين مختلف الجماعات في الدول التي تُبدي هذا التنوع، وينشأ. [1]

شعور بالإقصاء وتتصاعد التوترات عندما تسيطر جماعة على مفاصل الدولة، وتُهمّش جماعات أخرى، وقد يكون الخطاب السياسي أو الإعلامي الذي يُغذّي العداء ويُثير الصراع بين مختلف الجماعات

(1) Çinar, H, Y, & Özer, A, (2023), Internal and External Factors behind the Instability in Sudan, Perceptions: Journal of International Affairs, 28(2), p 176-180.

مصـدرًا لهذا التوتر، ويُعزى انتشـار العنف وعدم الاسـتقرار إلى غياب سـيادة القانون وضـعف المؤسـسـات القضـائية، ويعجز المواطنون في الدول التي تعاني من تراخي في تطبيق القانون أو فساد قضـائي متفش عن ممارسة حقوقهم، مما يفاقم مشاعر الاستياء، ويُعطي انطباعًا بغياب العدالة الحقيقية، ويزداد احتمال تصاعد الصراع إذا تحول هذا الغضب إلى عنف أو تمرد ضد الحكومة، كما يتأثر تصاعد الصراع أيضًا بالمتغيرات الاجتماعية والنفسية، ويُعدّ الصـراع بديلًا عن المطالبة بالتغيير والعدالة، إذ قد يلجأ الناس إلى العنف للتعبير عن اسـتيائهم عندما يعيشـون في ظروف صـعبة تتسـم بالقمع والجوع والتهميش، وكذلك قد يدفع الناس إلى التطرف بفعل معتقدات أو مفاهيم متطرفة، مما يزيد من حدة الصراع. [1]

ومن خلال ما سبق، سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما :

المطلب الأول – دور المؤسسة العسكرية والسياسات الأمنية في تأجيج النزاعات:

تعد المؤسسة العسكرية أحد الأعمدة الأساسية في الهيكل السياسي للعديد من الدول، حيث تؤدي دورًا محوريًا في الحفاظ على الأمن والاستقرار، إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، سواء عن طريق الانقلابات العسكرية، أو من خلال السياسات الأمنية الصارمة، قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة تتمثل في تفاقم النزاعات الداخلية، ولقد تدخلت هذه المؤسسات بادعاء حماية النظام أو حفظ الأمن، إلا أن سياساتها الأمنية القمعية والهيمنة العسكرية على مؤسسات الدولة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الانقسامات السياسية والاجتماعية.

ويظهر دور المؤسسة العسكرية في تأجيج النزاعات السياسية والاجتماعية، حيث يصبح النظام السياسي معتمدًا على القوة العسكرية، مما يعزز الفجوات بين القوى المدنية والعسكرية ويزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أولا – لمحة تاريخية حول نشأت المؤسسة العسكرية في السودان:

ظهرت أولى مؤشرات تشكيل الجيش السوداني في أوائل الحقبة الاستعمارية، حيث كان أي شاب سوداني يقع أسيرًا لدى ما يُسمى "جيش الفتح" يُجبر على الانضمام إلى الجيش السوداني المكون من ست

(1) Çinar, H, Y, & Özer, A, (2023), Internal and External Factors behind the Instability in Sudan, .Op. Cit, p. 182

كتائب منذ الحكم البريطاني للسودان، وجاء تأسيس قوة دفاع السودان بسبب ثورة الضباط سنة 1924م، حيث شرع الجيش البريطاني منذ ذلك الوقت في تطبيق مخطط لفك الارتباط بين الجيشين المصري والسوداني، وذلك بعد أن تبين لهم أن الجنود والضباط السودانيون لا يشعرون فعلًا بأي فوارق مع نظرائهم المصريين، وأبعد من ذلك، فقد كانوا يتشاركون معهم في كل القضايا والتطلعات كما كانوا يتأثرون بكل الأحداث التي تحصل في مصر، وهو ما يشكل تهديدا لوجود بريطانيا في البلدين. [1]

تم الاتفاق بين دولتي الحكم الثنائي على منح السودان الحكم الذاتي في يوم 12 نوفمبر عام 1953، وانسحاب القوات الانجليزية المصرية من السودان فوراً، وكان من المفترض أن تنفرد قوات دفاع السودان بتولي الشؤون العسكرية، وسد الفراغ الذي سيخلفه انسحاب الجيشين البريطاني والمصري، وهو ما يتطلب توسعاً في القوة وتغييراً شاملاً في تنظيمها وتشكيلها لمواجهة المسؤوليات الجديدة، تعتبر سنة 1969م أول فترة تطوير حقيقية للجيش السوداني، فقد تزامنت مع انقلاب مايو وخلالها تم توقيع اتفاقيات عديدة مع دول الكتلة الشرقية لتزويد القوات المسلحة بأحدث المعدات ونظم التسليح وفقا للكفاءة وانتقالاً بها لمصاف الجيوش الحديثة، حيث تم العمل على إعادة تنظيم القوات المسلحة من جديد، ولأول مرة أدخلت التخصصات المختلفة، كما تم تكوين القوات المسلحة وفقاً لأسلحة المعركة الحديثة، إذ شملت القوات البرية والبحرية والطيران والدفاع الجوي، كما قام "نميري" بإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية كبيرة في السودان، بما فيها طبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الجيش في حكمه وخاصة بعد انقلاب الرائد هاشم العطاء الذي كان من أشد المقربين له، لذلك كان من أوائل القرارات التي اتخذها هو عمله على تغيير عقيدة الجيش حيث اضطر الضباط إلى تغيير أداء القسم من الدفاع عن الأمة والأراضي السودانية إلى الدفاع عن النظام الحاكم.[2]

(1) سراج الدين عبد الغفار عمر، مقالة بعنوان: تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، (1998م)، ص 21

(2) خالد عثمان الفيل، سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية، حالات عربية مختارة سياسات عربية،(2020م)، (تم الوصول في 6:18 20-9-2025).

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue044/Pages/art03.aspx

ثانيا – طبيعة العلاقات المدنية – العسكرية في السودان:

شهدت السودان أزمة اقتصادية حادة بعد الاستقلال، حيث فشلت أول حكومة مدنية في تقديم الحلول لها، ودفعت البلاد نحو صراعات حزبية شديدة انتهت بتسليم السلطة للجيش، حيث جرت عدة لقاءات بين عبد الله خليل قائد حزب الأمة وكبارة القادة العسكريين المتواجدين في العاصمة، شدد فيها الأخير على ضرورة تسليم السلطة للعسكر، وعلى هذا الأساس بدأت الوحدات العسكرية السودانية برئاسة الفريق "عبود" بالانتشار بالعاصمة الخرطوم، حيث توجهت بعض هذه الوحدات نحو القصر الجمهوري ومبنى البرلمان والمباني الحكومية الرئيسة من العاصمة، ومكاتب البريد ومنازل زعماء الطوائف الدينية والأحزاب السياسية والوزراء السابقين؛ الذين أبلغوا بإعفائهم من مناصبهم وضرورة التزامهم بعدم مغادرة منازلهم، بعد سقوط نظام "عبود"، جاء دور نميري" الذي وصل إلى الحكم بعد فشل الأحزاب السياسية في تحقيق الاستقرار المنشود للبلاد، بعد أن تعمقت الصراعات بينها على خلفية محاولاتها لوضع دستور إسلامي وهو ما كان يرفضه "نميري" فقد برر استيلائه على السلطة بسعيه إلى استبدال السياسات القديمة التي تقوم على الطائفية بسياسات جديدة تستوعب تطلعات الجماهير وتضمن مشاركتها في السلطة بديلاً لتمثيلها الوهمي في مؤسسات لا تنتمي لها ولا تعبر عن إرادتها، السعي إلى تقديم الخدمات والعدالة في توزيعها والارتقاء بها، حيث تكون شاملة وكافية ومتناسبة مع متطلبات الحاضر والمستقبل، والقضاء على امتيازات الطبقة البرجوازية وتقليص امتيازات بعض الفئات. [1]

لم يمض سوى أربعة أشهر تقريبا من الانقلاب العسكري حتى بدأت حالة عدم الاستقرار وتوتر العلاقات بين الحزب الشيوعي و جعفر نميري" وذلك بسبب عدم التوافق في الأفكار والتوجهات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة الشيوعيين من جهة، وأنصار الهادي المهدي من جهة أخرى وكان الخلاف يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي الذي يتولى إدارة شؤون البلاد، وهو ما أدى إلى قيام طائفة الأنصار بتمرد ضد "جعفر نميري" عندما زار في أوائل مارس عام 1970م إلى جزيرة أبا في النيل الأبيض غرب السودان، ولذلك أمر الرئيس "نميري" في 27 مارس من العام نفسه بضرب الجزيرة وتم اغتيال الهادي المهدي أثناء محاولته الهروب على الحدود الاثيوبية، أما الحزب الشيوعي فقد توترت العلاقات بينه وبين الحكومة السودانية

(1) ذاكر محي الدين عبد الله، المؤثرات والضغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان" مجلة أبحاث كلية التربية الاساسية، م 6، ع 2 (2007) ص 232– 243

عندما رأى عبد الخالق محجوب الأمين العام للحزب ضرورة النضال الحزبي لتطبيق الشيوعية، وإعلان حكم شيوعي في السودان، وسانده ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وهم من الشيوعيين لتحقيق ذلك الهدف الذي يسعى الى تحقيقه . [1]

وفي خضم صراعه مع الأحزاب السياسية حليفته في الانقلاب على ثاني حكومة مدنية، فشل "نميري" في تحقيق استقرار سياسي للبلاد، بل وصل به الأمر إلى الدخول في صراع دموي مع الأحزاب السياسية قاده إلى إقامة نظام سياسي له واجهة حزبية واحدة وهي الاتحاد الاشتراكي السوداني، واعتبره معبرًا عن قوى الشعب العاملة التي تتكون من الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية والمثقفين والجنود كما سبق وأشرنا خاصة بعد أن فقد غطاء الشرعية الأيديولوجية التي كان يقدمها له الشيوعيون، وما زاد الوضع سوءًا هو ضعف الإدارة الحكومية، وانهيار الخدمات الاقتصادية والفساد الحكومي بفعل التركيز الشديد في عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسي، حيث أعلن بتاريخ 14 أغسطس 1971م أن مجلس قيادة الثورة قد رشحه للرئاسة، وأجريت الانتخابات في 10 أكتوبر، وبعد يومين فقط تم الإعلان عن الانتهاء من فرز الأصوات وأظهرت النتائج "نميري" قد فاز بنسبة 98.9 من الأصوات، حكم "نميري" السودان منذ سنة 1969م، غير أنه فترة حكمه لم تحمل التغيير الإيجابي الذي طمح إليه السودانيون بل على العكس، زادت الأوضاع تدهورًا على جميع الأصعدة وأدت في الأخير إلى استياء شعبي كبير، فقد بدأت الإرهاصات الأولى للمعارضة الشعبية لنظام "نميري" من خلال الحركة الطلابية في السودان بالتنسيق مع الجماعات الإسلامية والقوى السياسية الأخرى، ولقد اعترضوا على هذه المواد التي تضمنها دستور سنة 1973م الدائم، وتم تنفيذ مذكرة في هذا الشأن تضمنت مقترحات تلبي توجهات هذه الجماعات بشكل خاص، والقوى الأخرى بشكل عام، إلا أن الحكومة العسكرية أهملت المذكرة وتبعا لذلك بدأ اتحاد الطلبة بإجراء اتصالات تنسيقية مع حركة الإخوان المسلمين، وحزبي الأمة والاتحادات الثقافية والمهنية وأبرزها:" نقابة المعلمين السكك والحديد النقل الميكانيكي واتحاد العمال لشرح برنامجهم المتمثل في الإطاحة ب "نميري" مطالبين السلطة بكفالة استقلال

(1) Kristin Mo, (2014) Contested Constitutions Constitutional Development in Sudan 1953-2005, Sudan, University of Bergen, Bergen, p,33

الجامعات والحريات العامة في البلاد" غير أن السلطة قابلت هذه المطالب بحملات واسعة من الاعتقالات كان أبرزها اعتقال حسن الترابي والعديد من قادة المعارضة المحرضة ضد النظام. [1]

ثالثا – العلاقات المدنية – العسكرية في السودان من منظور أفريقي:

تعتبر العلاقات المدنية العسكرية في السودان جزءًا من التفاعل المعقد بين السياسة والعسكرية في العديد من الدول الأفريقية، وفي السودان، حيث شهدت هذه العلاقات تطورًا متقلبًا من فترة الاستقلال وحتى العصر الحديث، ويمكن تناول هذه العلاقات من خلال منظور أفريقي يسلط الضوء على عوامل القارة التي تساهم في توجيه العلاقة بين القضايا المدنية والعسكرية في السودان، وهي كالتالي:

1. التاريخ العسكري والسياسي في السودان:

يعتبر تاريخ السودان طويل من الانقلابات العسكرية منذ استقلال السودان في عام 1956، كانت البلاد مسرحًا للعديد من الانقلابات العسكرية، وعلى غرار العديد من الدول الأفريقية، حيث تداخلت القوى العسكرية مع القوى السياسية بسبب الاضطرابات الداخلية، وعدم الاستقرار، حيث نجد العلاقة بين الجيش والحكومة كان الجيش السوداني في كثير من الأحيان القوة الرئيسة في الشؤون السياسية، وهذه العلاقات تتجسد في انقلابات متعددة مثل انقلاب 1959م بقيادة الفريق "إبراهيم عبود"، وكذلك انقلاب 1969 بقيادة جعفر نميري، الذي حكم البلاد لنحو 16 عاماً والاستقطاب بين المدنيين والعسكريين، حيث جعل السودان تعاني انقسامات داخلية بين القوى السياسية والمدنية من جهة، والعسكريين من جهة أخرى، مما أدى إلى ضعف بناء مؤسسات مدنية قوية توازن القوة العسكرية.[2]

2. العوامل المؤثرة:

الهيمنة العسكرية في القارة في العديد من الدول الأفريقية، كان الجيش يشكل القوة الرئيسة التي تضمن استقرار النظام، كما في غيرها من البلدان الأفريقية، حيث واجهت التحديات المدنية

---

(1) حسين سرحان غلام، الانقلاب العسكري الثاني في السودان فترة حكم المشير جعفر النميري 1969–1985، مركز المستنصرية للدراسات العربية والإسلامية، ع (46)، ص 46 – 73

(2) الأمين كرواز نقاش، العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي حالتي تونس ومصر 2011م – 2014م، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 9، ع 2،(2020م) ص 379–390

تحديات من الجيش بسبب التحديات السياسية والاقتصادية، مما جعل التدخل العسكري أمرًا شائعًا في تلك الفترة، غياب الثقة في الأنظمة المدنية التي تعاني العديد من الدول الأفريقية من ضعف الهياكل المؤسسية في الحكم المدني، وبالتالي يعمد العسكريون إلى التدخل لإعادة النظام، حيث كانت التحديات المدنية تؤثر بالصراع الحزبي والانقسامات الإقليمية، مما يفتح المجال للتدخلات العسكرية، والاستعمار وتأثيره، وقد ترك الاستعمار البريطاني المصري للسودان (1899م) – 1955م) بصماته في النظام الإداري والعسكري، حيث كانت المؤسسة العسكرية متطورة، بينما كانت المؤسسات المدنية ضعيفة وهو ما أدى إلى تحول الجيش إلى أداة مركزية في السياسة السودانية بعد الاستقلال. [1]

رابعا – أسباب استيلاء العسكريين على السلطة:

هناك بعض العوامل الشاملة التي تهيئ الظروف والأجواء اللازمة لتولي العسكريين زمام الأمور، وتشمل هذه العوامل:

1- أوجه القصور والخلل في التربية السياسية للمجتمعات، فاللامبالاة ونقص المعرفة للحقوق والمسؤوليات أمر شائع في الثقافات القائمة على الضعف، والتي تُعلي من شأن المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، فبدلاً من أن تكون التربية السياسية شاملة وكفؤة، فإنها عادةً ما تكون نتيجة للتحيز ومعايير الاختيار.

2- الأداء غير السليم لمنظمات المجتمع المدني وأوجه قصورها، حيث يتعلق هذا بالجهود التطوعية التي تبذلها مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف مشتركة خارج الإطار المحدد وكذلك محاولات خدمة المصالح التجارية على حساب المصلحة العامة، فهناك نقص في التمييز بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفي هذه الحالة تؤدي منظمات المجتمع المدني نفس وظيفة الأحزاب السياسية في محاولة تحقيق وجهات نظر سياسية، ولذلك، نكتشف نقصاً في الوعي وجواً ملائما للتدخل نتيجة لعدم وضوح المسؤوليات والأهداف.

(1) الأمين كرواز نقاش، العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي حالتي تونس ومصر 2011م – 2014م، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 9، ع 2،(2020م) ص 379-390

3- عدم نضج الأحزاب السياسية وهشاشتها، حيث نكتشف أن الأحزاب تسعى للإصلاح والممارسات الديمقراطية وانتقاد الحكومة ومع ذلك، فإن الحزب نفسه لا يمارس هذه الديمقراطية، وغالبًا ما يتمسك قادة الأحزاب بالسلطة حتى وفاتهم، مستغلين الجماهير لكسب ولائهم، وغالبًا عبر وسائل أيديولوجية ودينية. [1]

4- ضعف الثقافة السياسية للمجتمع، حيث نكتشف أن ثقافة المجتمع غالباً ما تكون موروثة من الطابع الاستعماري السابق بدلاً من أن تكون وطنية،ولذلك تتدهور ثقافة الأمة وروحها، مما يؤدي بدوره إلى فقدان السكان لثقتهم بالحكومة، وبدون أجندة إصلاحية واضحة المعالم، يُسهل هذا على الأفراد الانجراف نحو التجريم، وبالتالى اللجوء إلى الثورة والتغيير وتذعن الحكومات لمطالب القوى الاستعمارية، وهذا يُسبب صراعًا بين الجيش وعامة الناس،مما يؤدي إلى مأزق سياسي، ويُصعب التوصل إلى بدائل وإجابات، حيث إنهم يستخدمون ما يشار إليه بوحشية الديمقراطية والتكتيكات الصارمة واستخدام القوة والانقلابات، كما نكتشف أن السياسة الحزبية قد تسببت في تراجع شرعية هذه الأحزاب، مما أدى إلى حالة من الفوضى وانعدام الفهم بين المواطنين السودانيين فيما يتعلق بالتعددية الحزبية، وكذلك التحديات الاقتصادية وعدم قدرة النخب السياسية على العمل معا لحلها، فإن الخلاف حول الاهتمامات المركزية للسودان، حيث جعلها مصدرًا للصراع، مما يؤدي باستمرار إلى سيطرة الجيش ثم يحاولون تقاسم السلطة مع العصر العسكري الجديد ويستمرون في مباركته، أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى هناك يلجأون إلى تجريم الجيش وإبعادهم عبر مجموعة متنوعة من الأساليب.[2]

كانت هناك علاقة معقدة بين الجيش والشعب، وتكثر الأمثلة على عمق الصراع والاحتكاك بينهما عبر التاريخ في دول العالم الثالث أو الدول الشمولية التي لا يوجد بها سوى السلطة التنفيذية للحكم، تعمل السيطرة العسكرية، ومع ذلك، فإن السلطة المدنية أكثر تنظيما هيكليًا وسياسياً في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تقوم على تقسيم السلطات ونظام المؤسسات السياسية، وبالتالي، فإن الهياكل السياسية القوية والديمقراطية المتطورة وفصل السلطات هي القاعدة، ولأنهم يشعرون بأن القادة المدنيين يقوضون قدرة الجيش

(1) عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، مرجع سبق ذكره، ص 19

(2) عصام الدين ميرغني أبوغسان ، الجيش السوداني والسياسة، مركز الدراسات السودانية، ط 1، القاهرة،(2002م)، ص 18

على خوض الحرب في أوقات الأزمات الداخلية والخارجية، فقد يشعرون بأنهم ملزمون بالانخراط في السياسة، وذلك لأن حماية الدولة ومؤسساتها – الدفاع الوطني عن السيادة الإقليمية والوحدة الشعبية وهي الواجب الرئيس للجيش، يكون انخراط الجيش في الشؤون السياسية مدفوعاً دائماً بالوطنية والولاء و الانضباط والاحترافية والوئام، كما يتضح من تجربتهم، فإن هذا يحفز العسكريين على الدفاع عن وطنهم وتحريره من قبضة المواطنين غير الأكفاء، وبالتالي فإن التواصل ومجموعة القيم والأهداف المشتركة بين الجيش والمواطنين أمر بالغ الأهمية، فهم أقل ميلًا للتدخل عندما يكونون أكثر توافقًا، حيث أن المدنيين، والعسكريين، والشعب نفسه هم الطبقات الثلاث للمعادلة الوطنية التي يجب مراعاتها في هذا الوضع. [1]

خامسا – تسلسل تاريخي عن استيلاء العسكريين على السلطة في السودان:

شهدت السودان عددًا من الانقلابات العسكرية منذ استقلالها عام 1956م، بعضها ناجح وبعضها الآخر غير ناجح، وتشمل هذه الانقلابات ما يلي:

1- عام 1957م : أطيح بأول حكومة وطنية ديمقراطية في انقلاب قامت به مجموعة من ضباط الجيش بقيادة إسماعيل كبيدة بعد عام واحد من الاستقلال أوقفه إسماعيل الأزهري.

2- عام 1964م : كان عام انهيار حكم عبود نتيجة ثورة شعبية، وبدأت الأحزاب السياسية دورة من صراعات السلطة استمرت أربع سنوات.

3- عام 1969م : وبعد فترة من الأزمات السياسية والمؤامرات والتحالفات المتصارعة على السلطة، نفذت جماعة الضباط الأحرار بقيادة جعفر نميري انقلابًا عسكريًا.

4- عام 1971م : سيطر انقلاب بقيادة الضابط هاشم العطا وحفنة من ضباط الحزب الشيوعي في الجيش السوداني على الحكومة لفترة وجيزة لمدة ثلاثة أيام، لكن نميري استعاد السيطرة وقتل ضباط الانقلاب وبعض المواطنين.

5- عام 1976م : جرت محاولة انقلاب ضد إدارة نميري بقيادة العميد محمد نور سعد، وتم قمعها بوحشية شديدة.

---

(1) عصام الدين ميرغني أبو غسان، الجيش السوداني والسياسة، مرجع سبق ذكرة، ص 20.

6- عام 1985م: أعلن الجيش السوداني، عقب حملة واسعة من العصيان المدني والمظاهرات احتجاجًا على الأسعار الباهظة، نهاية إدارة نميري، وفي معارضة لإقالة نميري، أعلن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب تشكيل مجلس عسكري للإشراف على مرحلة الانتقال تحت إشرافه.

7- عام 1989م : أطيح بالإدارة المدنية المنتخب لرئيس الوزراء الراحل صادق المهدي في انقلاب قاده العميد عمر حسن البشير، وكان حسن الترابي، رئيس الجبهة الإسلامية القومية من بين قادة جميع الجماعات السياسية التي تشملها حملة الاعتقالات التي شنها مديرو الانقلاب. [1]

8- عام 1990م : قاد محاولة الانقلاب الفاشلة الشهيرة في 28 رمضان اللواءان محمد عثمان وعبد القادر الكدرو، وكان قائدا الانقلاب من بين 28 ضابطا أعدموا.

9- عام 1992م : اتهم حزب البعث بتدبير انقلاب بقيادة العقيد أحمد خالد، لكن المحاولة أحبطت وسجن قادته.

10-عام 2019م : لم يشهد أي أعمال عسكرية أو مظاهرات في البلاد بعد انقلاب حزب البعث الفاشل حتى عام 2018 م، عندما اندلعت الثورة السودانية، داعية إلى الإطاحة بعمر البشير في 11 أبريل 2019 م، أنشأ الفريق عوض بن عوف، وزير الدفاع أنذاك، مجلسا عسكرياً مستقلًا لحكم البلاد لمدة عامين حتى إجراء انتخابات مدنية ولكن بعد أقل من 24 ساعة من انقلابه، أجبر بن عوف على التنحي بسبب المعارضة الشعبية، وتولى الفريق عبد الفتاح البرهان رئاسة المجلس العسكري، وفي يوليو 2021م، أعلن الجيش إحباط محاولة انقلابية للإطاحة بالمجلس العسكري، وبعد ذلك اعتقل اثنا عشر شرطياً، وبعد أيام قليلة، اعتقل الفريق أول هاشم عبد المطلب، رئيس الأركان، وقدم للمحاكمة العسكرية.

11-عام 2021م : الإعلان عن العميد طاهر أبو هاجة، المستشار الإعلامي للقائد العام للقوات المسلحة، أن اللواء عبد الباقي بكراوي، و 22ضابطًا من مختلف الرتب، وعددًا من ضباط الصف والجنود، قد أحبطوا محاولة انقلاب ضد مجلس السيادة الانتقالي في البلاد، وفي خطاب متلفز يوم

(1) حسن حاج على، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية للجيش والسلطة في السودان، مجلة سياسات عربية، مج 5، العدد 24 (2017م)، ص 14

25 أكتوبر 2021م، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني، حالة الطوارئ وتعليق بعض مواد الدستور، وحل مجلس السيادة ومجلس الوزراء. [1]

سادسا – تولي المؤسسة العسكرية مقاليد الحكم:

إن الأحزاب السياسية أساءت تفسير الديمقراطية، حيث سمحت ببيع وشراء الممثلين كسلعة

مما دفع تنظيم الضباط الأحرار السودانيين إلى اتخاذ قرار بالتحرك والإشراف في مايو 1957م، وكان المقدم عبد الرحمن كبيدة القوة الدافعة وراء ذلك، حيث جند العديد من ضباط الصف وضباط الكلية الحربية، وكانت رغبة الرائد عبد الرحمن في السلطة توظيفه لتجمع الضباط الأحرار لتحقيق هذا الهدف من خلال محاولة انقلاب فاشلة هي الدوافع السياسية الوحيدة وراء هذا الإجراء، مما أدى إلى سجن وتشريد عدد من الضباط بعد أن عثرت السلطات على تنظيم الضباط الأحرار، وبعد أن علمت القيادة العسكرية بالوضع، ردّ الجيش ببيان جاء فيه: "لقد قبلنا نبأ تسليم الجيش السوداني، بقيادة ضباطه العاملين، زمام الأمور في بلادنا، ونأمل أن تتضافر الجهود وتصدق النوايا لتحقيق الطمأنينة وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد"، وقد قام اللواء إبراهيم عبود باعتقال الرائد كبيدة وضباط الصف المنشقين عنه. [2]

اتفقت المؤسسة العسكرية السودانية على الحكومة في 17 نوفمبر 1958م بقيادة الفريق إبراهيم عبود، ونجحت في الإدارة المدنية الأولى، وقال طلبة إن الفريق عبود وافق على استبدال رئيس الوزراء عبد الله خليل بسبب خلافات حزبية، وبدلا من أن تكون اتفاقاته ديكتاتوريةً عسكرية، كانت إدارية ومهيكلة وفقًا للأقدمية العسكرية المطلقة، وقد اكتسبت المؤسسة العسكرية السيطرة على أسباب أهمها:

1. العوامل التي أدت إلى استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة:

تأثر توقيت الانقلاب بعدد من المتغيرات، منها السياسية والاقتصادية، وكذلك تدهور الوضع السياسي للبلاد خلال فترة الحكم المدني (1956م – 1958م) نتيجة عجز الحكومة عن معالجة القضايا الداخلية، وكان انخفاض سعر شراء القطن يزيد الوضع الاقتصادي سوءًا ففي العامين السابقين للانقلاب، بلغ متوسط إنتاج القطن حوالي 400 ألف بالة، وبلغ إجمالي المخزون 250 ألف بالة، مما دفع الحكومة إلى طلب

(1) حسن حاج على، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية للجيش والسلطة في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 17

(2) مزمل سلمان غندور، السودان في الوثائق البريطانية، مجلة التضامن، العدد 148، فرنسا، (1986م)، ص 55

المساعدة الأمريكية، ومن خلال الاضطرابات التي سادت البلاد والتعدي على المال العام والخاص، نكتشف أيضًا أن الوضع السياسي تدهور حيث الناس بدأوا يتقبلون التغيير العسكري، وأكد الفريق إبراهيم عبود أن عدم استقرار الأحزاب الناتج عن محاولاتهم للسعي وراء الثروات الشخصية بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة، هو مصدر بؤس الأمة بعد تدهور الأمن القومي إلى درجة الاعتداء على الوطن من قبل قوى خارجية وفقدان السودان حرمة حدوده، اضطر الجيش إلى تولي زمام الأمور وإعادة السلام إلى الوطن، كما تزايدت المشكلة التي تواجه الجنوب مع تصاعد استياء الجنوبيين من حكومة عبد الله خليل بسبب تجاهلها لشكاواهم ورغبتهم في تولي مناصب حكومية رئيسة، وكذلك رفضها تنفيذ مطالبهم بوضع خاص للجنوب، وفي تقريره لوزارة خارجية الولايات المتحدة، قال السفير البريطاني أيضًا إن فشل النظام البرلماني والأحزاب بسبب الفساد الإداري، وسوء إدارة الوضع الاقتصادي من قبل الحكومات السابقة وسوء إدارة ترشيح عبد الرحمن المهدي لرئاسة الجمهورية كانت القضايا الرئيسة للانقلاب.[1]

2. العملية التي استحوذت من خلالها المؤسسة العسكرية على الحكومة:

تباينت الآراء حول طريقة ودوافع تسليم السلطة السياسية إلى الجيش، حيث زار عبد الله خليل عبد الرحمن المهدي وأحياء رغبته التي طالما راودته في تولي عرش السودان، ولذلك توجه عبد الرحمن المهدي إلى البريطانيين على أمل الحصول على مساعدتهم في حال وقوع أحداث غير متوقعة، وكان يطمح إلى أن يكون رئيسًا للجمهورية، وفي الوقت نفسه، اتصل عبد الله خليل بعلي الميرغني رئيس حزب الشعب الديمقراطي وزعيم طائفة الختمية، وأخبره أن إسماعيل الأزهري، زعيم المعارضة البرلمانية،على اتصال بالصديق المهدي من أجل الإطاحة بحكومته وتشكيل حكومة جديدة لا تضم حزب الشعب الديمقراطي، وتمكن عبد الله خليل من الحصول على موافقة الميرغني والمهدي على التنازل عن السلطة للجيش بهذه الطريقة، حيث اتصل الحزب الوطني الاتحادي بالفريق إبراهيم عبود، رئيس أركان الجيش، لحرمان الطرفين من فرصة قلب إدارة عبد الله خليل بسبب الشراكة بين الطرفين، حيث التقى بمسؤولي الجيش ثلاث مرات في الشهرين السابقين للانقلاب : وعقدت الأولى في منزل الصديق المهدي في أم درمان في بداية سبتمبر

(1) إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، المعهد الدولي للعلوم الإدارية – الشعبة المصرية، القاهرة، م 12، ع 3،(1970م)، ص 200

1958م وحضر هذا المؤتمر إبراهيم عبود وعبد الله خليل وعدد قليل من قادة الجيش وفي 7 نوفمبر 1958م، خدم الفريق إبراهيم عبود رئيسًا للأركان للمرة الثانية. [1]

وكذالك حدثت المرة الثالثة في 13 نوفمبر 1958م، حيث خدم الفريق إبراهيم عبود رئيسًا للأركان، كما أبلغ رئيس الوزراء عبد الله خليل الفريق إبراهيم عبود أن الجيش السوداني يجب أن يدافع عن مستقبل الأمة بسبب الأزمة السياسية المتفاقمة، وبعد حظر الفريق إبراهيم عبود، بدأ الجيش في البحث في القضية، حيث وافق الجيش على تولي زمام الأمور من أجل الحفاظ على الأمة، وخلال اجتماعاته مع مختلف القادة العسكريين، تعهد عبود ورفاقه بحماية علاقتهم، وتم تحديد موعد الانقلاب في 16 نوفمبر 1958م، وهو اليوم السابق لافتتاح البرلمان، وخلال هذا الاجتماع الذي يُعقد مرتين أسبوعيًا في مكتب الفريق إبراهيم عبود، وقد سمح ذلك لإبراهيم ورفاقه باستخدام حماية البرلمان كذريعة لإخفاء نية الانقلاب، وتم تحديد ساعة الصفر في دقيقتين بعد منتصف الليل، وأرسلت رسائل إلى الوزراء وأعضاء مجلس السيادة، ثم بدأ الجيش في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الرسائل، وتم احتلال الراديو والمطار ومكتب البريد والهاتف والتلغراف، وبذلك نجحت خطة الانقلاب، وتولى الفريق إبراهيم عبود الذي قاد المؤسسة العسكرية قيادة البلاد. [2]

3. تسلم الفريق إبراهيم عبود مقاليد الحكم:

تحدث الملازم أول إبراهيم عبود إلى الشعب السوداني من محطة أم درمان بعد أن تولى العسكري منصبه في 17 نوفمبر 1958م، وقال في مقدمته: "نحن نجري هذا التغيير في الوضع الحالي، ولا نسعى للحصول على أي فائدة أو مكسب منه، ولا نحتوي على عداء أو خبث تجاه أي شخص"، بدلاً من ذلك، نسعى جاهدين من أجل الاستقرار، ومتعة الناس، ورفاههم، وبالتالي أطلب من جميع الناس أن يحافظوا على السلام وأن كل شخص، سواء كانوا موظفين في مكتبهم، أو مصنع في مصنعهم، أو مزارع في مجالهم أو تاجر في متجرهم أن يقوموا بواجباتهم بتفاني للدولة. [3]

ركز خطابه الرئيس على حالة الفوضى والاضطراب التي شهدتها البلاد، والتي أثرت سلبًا في سير العمل الحكومي، وعزا الوضع الذي آلت إليه الأمة إلى الصراع السياسي المستمر بين الأحزاب المتنافسة

---

(1) إبراهيم محمد حاج موسى ، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، مرجع سبق ذكرة، ص 201

(2) ابتسام محمود جواد العكيلي ، الحياة الديمقراطية في السودان 1953–1969، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية للبنا، جامعة بغداد، (2003م)، ص 119

(3) جميل ألياس عفارة، مشاكل السودان السياسية والدوافع وراء الانقلاب الأخير، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1985 ص 175.

على المصـــالح والمكاســـب الفردية، مســـتخدمةً مختلف الوســـائل لتحقيق أهدافها. وأكد في خطابه أن تدخل الجيش جاء بوصفه إجراء تصحيحيًا، وأنه سيعمل على إعادة السلطة إلى المؤسسات المنتخبة، وأن القوات المسلحة ستعود إلى ثكناتها فور استقرار الأوضاع وإزالة العناصر الفاسدة من السودان، وذلك تحت قيادة الجنرال إبراهيم عبود، وفي أعقاب ذلك، أصدر الجيش عددًا من القرارات، شملت عزل الوزراء السابقين من مناصبهم، ركز خطابه الرئيس على حالة الفوضى والاضطراب التي شهدتها البلاد، والتي أثرت سلبًا في سير العمل الحكومي، وعزا الوضع الذي آلت إليه الأمة إلى الصراع السياسي المستمر بين الأحزاب المتنافسة على المصـــالح والمكاســـب الفردية، مســـتخدمةً مختلف الوســـائل لتحقيق أهدافها. وأكد في خطابه أن تدخل الجيش جاء بوصفه إجراء تصحيحيًا، وأنه سيعمل على إعادة السلطة إلى المؤسسات المنتخبة، وأن القوات المسلحة ستعود إلى ثكناتها فور استقرار الأوضاع وإزالة العناصر الفاسدة من السودان، وذلك تحت قيادة الجنرال إبراهيم عبود، وفي أعقاب ذلك، أصدر الجيش عددًا من القرارات، شملت عزل الوزراء السابقين من مناصـبهم، واحد من الانقلاب أصـدر الجنرال إبراهيم عبود أوامر تقضـي بأن تُمارس السيادة باسم شعب السودان، وأن تُسنّ القوانين باسمه، وأن يكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب أعلى سلطة دستورية في البلاد، مع منحه قيادة القوات المسلحة وكامل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية وقد تكوّن المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ثلاثة عشر عضوًا، وأنشئت الحكومة الجديدة برئاسة إبراهيم عبود في اليوم نفسه، وضمت خمسة مدنيين وسبعة من أعضاء المجلس الأعلى، وخلال الأسبوع الأول من الحكم العسكري، أصدرت الحكومة قانون دفاع السودان، الذي منح وزير الداخلية سلطات واسعة شملت مراقبة البريد والصـحف والمنشـورات، وإلزام المواطنين بتقديم المعلومات التي تطلبها الشـرطة، وفرض قيود صـارمة على الحريات العامة وفرض حظر التجول في أي منطقة، كما أعطى التشـريع وزير الداخلية أو أي شـخص آخر من سلطة الحكومة بوضع أي شخص قيد الإقامة الجبرية دون أمر اعتقال، إلى جانب حظر على النشاط النقابي المهني والعمالي، أصدرت الإدارة العسكرية أيضًا مرسومًا آخر يمنع الصحافة من انتقاد الحكومة، كما أوضحت الحكومة أن هذا كان حتى الاكتفاء من تحقيق مسؤولياتها للحفاظ على سلامة الأمة وأمنها. [1]

واعتمد إبراهيم عبود في سياسته على جعل قيادات الجيش السوداني في تلك المرحلة من رتبة لواء إلى رتبة عميد يتولون السلطة السياسية والتنفيذية، حسب الأقدمية دون أي اعتبار للكفاءة السياسية والإدارية المطلوبة، وكانت العناصر الوطنية الشابة داخل القوات المسلحة معزولة ومضطهدة طوال مدة حكم المؤسسة العسكرية، وكذلك أعتمد في نظام حكمه على الاستعانة المباشرة بالقوات المسلحة في حكم البلاد، وعين قادة

(1) أحمد زين العابدين، سنوات العجاف من انقلاب عبود إلى حكم نميري، مجلة الدستور، العدد 449، لندن، (1980م)، ص 20.

الوحدات كحكام عسكريين في مناطقهم مع منح صلاحيات واسعة بما في ذلك سلطات قضائية، فضلاً عن صلاحية الاعتقال لمدة غير محدودة ولقد أدت السياسة المتبعة من قبل الحكم العسكري الى عدم الاستقرار السياسي الذي كان الفريق إبراهيم عبود يأمل في تحقيقه ولم يتحقق، وذلك لوجود معارضة ليس من قبل الشعب فحسب بل معارضة من قبل قادة الجيش أنفسهم، فقد ادى ذلك الى حدوث محاولات انقلابية استهدفت الاطاحة بحكومته. [1]

سابعا – دور المؤسسة العسكرية في السودان:

1. التدخل العسكري في السياسة: منذ استقلال السودان عام 1956م، كانت المؤسسة العسكرية تتدخل بشكل متكرر في الشؤون السياسية، حيث شهدت البلاد العديد من الانقلابات العسكرية، وقد بدأ هذا التدخل منذ انقلاب 1959م وحتى آخر الانقلابات التي أدت إلى سقوط الرئيس البشير في 2019م.
2. الهيمنة على السلطة: كان الجيش السوداني جزءًا أساساً من النظام الحاكم، حيث تولت المؤسسة العسكرية السلطة سواء بشكل مباشر أو من خلال دعم الأنظمة العسكرية.
3. السيطرة على الاقتصاد: الجيش السوداني كان له دور كبير في الاقتصاد السوداني، خاصة في قطاعات مثل الزراعة والصناعة، مما منحه سلطة كبيرة في السياسة الداخلية.

ثامنا – السياسات الأمنية وتأثيرها على النزاعات:

1. استخدام القوة المفرطة: غالبًا ما كانت الحكومة السودانية تستخدم القوة العسكرية لقمع الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، مما أسهم في تصاعد العنف والنزاعات، على سبيل المثال، في دارفور أسفرت السياسات الأمنية القمعية عن مذبحة وتدمير العديد من القرى.
2. التعامل مع الحركات المسلحة: السودان شهدت نزاعات مسلحة مع العديد من الحركات المتمردة في مختلف المناطق مثل دارفور وجنوب كردفان، حيث كانت المؤسسة العسكرية تستخدم أساليب قمعية وأحيانًا تدميرية في محاولة لاستعادة السيطرة على المناطق المتمردة.

---

(1) ابتسام محمود جواد العكيلي، الأوضاع السياسية في السودان 1969–1985، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد، بغداد، 2007 (رسالة ماجستير غير منشورة)، ص 63.

3. التوترات بين الجيش والأمن: كانت هناك توترات وصـــراعات بين الجيش والأجهزة الأمنية (مثل جهاز الأمن والمخابرات)، وهو ما أدى إلى تصاعد الحروب الداخلية والتنافس على السلطة. [1]

تاسعا – الاستراتيجية الأمنية وتأثيرها على النزاعات:

1. التسليح والتحالفات الإقليمية: كان للسودان سياسات أمنية تعتمد على تسليح بعض المجموعات المسلحة بهدف مواجهة الحركات المعارضـــة في مناطق معينة مثل دارفور وجنوب كردفان، كما كانت هناك تحالفات مع دول إقليمية لتوفير الدعم العسكري، مما ساعد في تأجيج النزاعات.
2. تدخلات خارجية : لم تكن السياسات العسكرية السودانية محصورة في الداخل فقط، بل كان لها تأثيرات إقليمية، خاصـة في النزاع في جنوب السـودان وتورط السـودان في الصـراعات الإقليمية الأخرى، مثل الحرب في اليمن.

أمثلة لتأثير السياسات العسكرية والأمنية

1. حرب دارفور: الحرب في دارفور هي أحد أبرز الأمثلة على تأثير السياسات العسكرية في تأجيج النزاع، حيث اسـتخدم الجيش السـوداني قوات ميليشـيا لشـن هجمات على المدنيين، مما أدى إلى مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين.
2. الحرب الأهلية في جنوب السودان: قبل انفصـال جنوب السودان عام 2011م، كان النزاع بين الشمال والجنوب مدفوعاً بالكثير من السـياسـات العسـكرية القاسـية من قبل الحكومة المركزية، والتي اسـتهدفت جنوب السودان.
3. الانتفاضـة الشـعبية 2019م: عندما خرج الشـعب السـوداني في 2019م مطالبًا بتنحي الرئيس البشـير، حيث قامت الأجهزة الأمنية والعســكرية بمحاولة قمع الاحتجاجات، مما أدى إلى مزيد من التصـــعيد والانتقال إلى مرحلة من العنف الحكومي الشديد. [2]

---

(1) النور حمد، مراجعة كتاب أزمة الحكم في السـودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟"، مجلة "سـياسـات عربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الثالث (3)، 2013م، ص 12

(2) محمود جواد ابتسـام، الحكومة العسـكرية الانتقالية في السـودان 1985 وظروف تشـكيلها"، مجلة كلية التربية الأسـاسـية، العدد 73، (2012م)، ص 15

المطلب الثاني: دور العوامل الاجتماعية والاثنية في توتر الاستقرار

تمثل العوامل الاجتماعية والإثنية أحد الركائز الأساسية التي تسهم بشكل كبير في استقرار الدول والمجتمعات، حيث تكون هذه العوامل مصدرًا للتوترات الاجتماعية والسياسية، مما يؤثر بشكل مباشر على استقرار الدولة، حيث تشهد تعددية إثنية وثقافية، ويمكن أن تؤدي الفروق العرقية أو الطائفية إلى خلق صراعات داخلية تقوض الوحدة الوطنية، وهذا التوتر لا يقتصر على الجوانب السياسية فقط، بل يمتد إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس سلباً على التنمية والتقدم، وتعد الخصائص الاجتماعية والعرقية من العناصر المهمة التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الدولة والهوية الوطنية، وتشمل هذه العناصر والتي قد تؤثر على كيفية رؤية "الآخر" في المجتمع، والاختلافات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والتجمعات العرقية، والدين، واللغة، والعادات الثقافية، وقد تصبح هذه التفاوتات مصدرًا مهماً للتوتر والاحتكاك، مما يؤثر على وحدة الدولة واستقرارها، وعند التعامل معها عبر تشريعات جائرة أو تمييزية، أو عند استخدامها لأغراض سياسية. [1]

أ- أسباب النزاع القبلي في السودان

يرتبط النظام السياسي السوداني، والخطاب السياسي، وهيكل الدولة، جميعها بالصراع وما ينتج عنه من صراع قبلي، وقد يتحول الصراع الاجتماعي أحيانًا إلى صراع سياسي لأسباب موضوعية، حيث إن جميع المجتمعات تعاني من صراعات اجتماعية، بما في ذلك الصراعات القبلية، وهي شائعة بشكل خاص في المجتمعات الأقل نمواً، حيث يمكن تطورها إلى عنف،وتوتر متزايد،وصراعات أكثر- وخاصة الصراع المسلح حيث يُصبح مشكلة وظاهرة تتجاوز سمات الصراع القبلي التقليدي، وغالباً ما تنشأ هذه الصراعات والخلافات بسبب نزاعات المراعي أو الثار القبلي في الحضارات التقليدية القائمة على البنية القبلية، ومع ذلك غالباً ما تقيدها التقاليد القبلية، ولكن مع التقلبات في وتيرة الصراعات، وعدد الضحايا، وحجم الخسائر، فإن الارتفاع السريع في المعدلات خلال فترة زمنية قصيرة يؤثر على الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي، حيث يظهر تحليل النزاعات القبلية السودانية أنها بدأت كتنافس أو صراع بين القبائل على الماشية والموارد الزراعية، ومحدودية إمدادات المياه، والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، ويعد تدخل الحكومة السودانية، والذي

(1) عبده مختار موسى، السياسة العرقية في السودان: ديناميات عدم الاستقرار، المجلة الأفريقية للاقتصاد والسياسة والدراسات الاجتماعية، 1(1)، (2022)، ص 79-83

اعتبرته بعض الجماعات العرقية غير محايد، عاملاً آخر يسهم في تفاقم الصراع، حيث إن غياب الشرعية والقبول والكفاءة للإدارة المدنية التقليدية في هذه البيئة، إلى جانب تدهور الأوضاع الاقتصادية، مهد الطريق لظهور منظمات بدأت تستغل الصراعات لأغراض سياسية أو انتخابية، أو لبيع الأسلحة، وذلك لتحقيق أهدافها، حيث تسعى هذه المنظمات إلى إثارة الفتنة بين القبائل لإطالة أمد القتال، ونتيجة لهذا التدخل السياسي الخاطئ، سُيست القبائل في المناطق الريفية، وازدادت المسألة تعقيدًا بتوسع الصراع القبلي المسلح وتفاعله مع الحرب في دارفور بين الجماعات المسلحة والحكومة السودانية والتي استمرت منذ عام 2003.[1]

ومن خلال ذلك نشأ استقطاب سياسي، مستغلا الصراع القبلي بطرق مختلفة، ويعتقد البعض أن أحد أسباب تزايد القبلية والصراع القبلي هو غياب الديمقراطية، كما تم القضاء على دارفور، والتي كانت تمارس الديمقراطية عبر الأحزاب السياسية، وذلك من خلال انقلاب يونيو 1989م، والذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية، ولم تكن القبلية أو حتى البرنامج شرطًا أساسيًا للعضوية في هذه المنظمات المعاصرة، وعلى الرغم من أن الممارسة كانت كافية لتحريك الموازين لصالح البرنامج على القبيلة، إلا أن هذا لا يغير حقيقة أن الأحزاب في دارفور كانت قبلية في الغالب، وفي الريف كانت القبلية أكثر انتشارًا من المناطق الحضارية، وإن ضعف الولاء القبلي للمواطن الريفي عندما انتقل إلى المدينة بسبب الروابط الاجتماعية والسياسية والثقافية للمدينة، مما منحه مجموعة متنوعة من قنوات الانتماء،حيث تم استيعابه في عدد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأندية والجمعيات والنقابات والأحزاب وما شابه ذلك، وكان للقبائل أحيائها الخاصة في المدينة خلال فترة حكومة الإنقاذ الوطني بزعامة البشير، ونتيجة لغياب الديمقراطية في دارفور اصبحت المدينة اكثر تحضرا على حساب القرية بدلًا من أن تكون القرية أكثر تحضرا. [2]

ب- الهويات العرقية في السودان:

إن العرقية تشمل اختلافات في اللغة والدين والعرق وسمات ثقافية أخرى، حيث إنها تشكل أساس "الهوية" وبالتالي فإن الصراعات العرقية في السودان هي أيضا نزاعات على الهوية إلى حد ما وقد تجلى صراع الهوية بين الشمال المسلم العربي جزئيًا والجنوب "الأفريقي" غير العربي وغير المسلم في الحرب

(1) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مجلة الدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، مج 2, ع 4، (2006)، ص 181.

(2) علي احمد حقار ، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، مرجع سبق ذكره، ص 166

الأهلية التي اندلعت في السودان بين الجنوب والشمال قبل الاستقلال، ولأن سكان الجنوب المشار إليهم بالجنوبيين يختلفون عن سكان الشمال المشار إليهم بالشماليين من حيث اللغة والدين والعرق والثقافة، فإنهم يتمتعون بهوية فريدة وهناك متغيرات إضافية تؤثر أيضاً من أهمها معدل ودرجة الاستيعاب، وقد يُسهم كل من التحضر والتعليم في هذا الاتجاه، حيث يتأثر بالثقافة الأساسية أو الثقافة العربية الإسلامية الرئيسة في السودان، وقد نجحت هذه الهيمنة الثقافية المركزية في توحيد شمال السودان في هوية عربية إسلامية مشتركة، بغض النظر عن المسار الذي سلكه، وقد حافظت الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية، المتمثلة في المناطق المغلقة"، والتي سعت إلى وقف انتشار الأسلمة والتعريب في الجنوب، المختلف عرقيًا عن الشمال، على بقاء الجنوب على حاله، وفي هذا الجزء من أفريقيا، ساد تنافس مفترض بين الحضارة الإسلامية والبريطانية ولذلك كون الجنوب شخصيته الخاصة، وثار الجنوبيون ولجأوا إلى العنف سعياً للاستقلال، إذ سعت الطبقة الحاكمة في الخرطوم لسنوات إلى الحفاظ على وحدتهم في دولة واحدة مع السودانيين الشماليين. [1]

واستمرت عدة أقليات عرقية في ممارسة خصوصياتها الثقافية، ولأن النخبة الحاكمة في العاصمة الخرطوم تنتمي إلى جماعات عرقية "مهيمنة" وتتحكم في المال والسلطة التي تُوزّع على أساس الانتماء العرقي، فإنها تشعر بأنها في وضع حرج عرقياً أو إثنياً، حيث إن غالبية هذه الجماعات العرقية المهمشة أو المستبعدة ليست عربية، ولطالما رثت النخبة المتعلمة من هذه الجماعات "الهيمنة المتحيزة عرقياً" و"التفوق العرقي العربي" حيث فرق الراحل جون قرنق، الزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، بين التفوق العرقي والعروبة كثقافة، قائلاً: "إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لا ترفض العروبة كهوية ثقافية، بل ترفضها عندما يُستخدم هذا المفهوم للتعبير عن التفوق السياسي القائم على الإرث العرقي" ولذلك فإن المشكلة برمتها هي صراع هوية، ناجم عن الممارسات العرقية السياسية للنخب الحاكمة (الشمالية) وخاصة سوء تعاملها مع التنوع العرقي. [2]

---

(1) عبده مختار موسى، السياسة العرقية في السودان: ديناميات عدم الاستقرار، مرجع سبق ذكره، 79-83

(2) أحمد الفاتح، السياسة العرقية في السودان، في س، ح، حر-ريز، و أ، الفاتح، العرقية، الصراع والتكامل الوطني في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، (1989) ص، 41.

يؤدى التطرف العرقي والنزعة الانفصـــالية الى عدم المســـاواة الهيكلية، وعدم المســـاواة بين المركز والأطراف، وهيمنة قلة من القبائل على ثروة الأمة وســـلطتها مع حرمان البقية من حقوقهم، وقد تبنت النخب الوطنية بعد الاستقلال ما يُسمى بـــــ " استراتيجية قطب النمو" التي انتهجتها الإدارة الأنجلو – مصرية في السودان، حيث ركزت هذه الاستراتيجية على جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الوسطى (ولاية الخرطوم والمحافظات الشـمالية، وضـفة النهر)، متجاهلة بقية أنحاء البلاد، واعتمدت حكومة البشـير الإســلامية ســياســات خلقت دولة قائمة على الطبقات والهويات بدلاً من دولة القانون والعدالة وذلك بســبب موقفها الأيديولوجي،حيث اتخذت الطبقات الاجتماعية في السودان في عهد البشير شكل تداخل عضوي بين الأعراق والبنية الطبقية، وقد منحت هذه السياسات بعض الجماعات العرقية شعورًا زائفًا بالتفوق، بينما منحت جماعات أخرى شعورًا بالاستبداد.

ج– مطالب الجماعات العرقية:

تعتبر الجماعات العرقية هي مجموعة واســـعة من التوقعات التي تتغير تبعًا لظروفها، وتختلف في قوتها ونوعها، وغالبا ما تتعلق هذه التوقعات بمطالب ملموسة تتعلق بالقدرات الاجتماعية ودرجة المساواة مع الجماعات الأخرى، أو بمطالب رمزية تتعلق بالاعتراف بهوية الجماعة وأعضائها ومنحهم مكانة في المجتمع، وغالبًا ما يتعرض استقرار الدول للخطر بسبب تجاهل هذه المطالب، حيث تسعى هذه المنظمات إلى الحكم الذاتي أو الانفصال، وتشمل هذه المطالب التالي:

أولاً: المطالب الثقافية: غالبًا ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد من أهم المواضـيع في المطالب العرقية التي تتقدم بها مختلف الجماعات العرقية، وتشمل:

1. اللغة: حيث تُعتبر إحدى أدوات الهيمنة والسيادة في النظام السياسي، وعندما يُطلب الاعتراف بلغة ما كلغة رسمية في الدولة، فإن ذلك يعني أن الأشخاص الذين يتحدثونها يتمتعون بشرعية أكبر، إذا كانت المجموعة العرقية أقلية، وكانت اللغة مهمة للتنقل الطبقي الاجتماعي، والفعالية الإدارية، والحصـــول على وظائف، والسياسة الخارجية للدولة، فقد تُطالب أيضا بالتعددية اللغوية أو أولوية اللغة.
2. الدين: أداة لحشـــد الناس لدعم النظام الســـياســـي أو معارضـــته، فبينما تُطالب الأقليات العرقية عادةً بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة، حيث تؤيد الأغلبية دينها كدين رسمي.

3. التقاليد والعادات: تسمح المجتمعات العرقية لأعضائها باتباع تقاليدها وتطالب باحترامها.[1]

ثانياً: المطالب السياسية: تُطالب المجموعات العرقية بمكانة داخل الدولة، وتريد تمثيلًا في الحكومة وهيئات صنع القرار، وذلك من خلال ترسيخ انتصاراتها السياسية في الدستور، كما تهدف المجموعة الحاكمة أيضًا إلى ضمان حصانتها، حيث اضطر النظام السياسي إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنه من التعامل مع الجماعات العرقية بطريقة تضمن استمرارية الدولة، وتتراوح هذه المطالب بين الانفصال والحكم الذاتي والحصول على مقاعد تمثيلية في هيئات الدولة ومن بين هذه التوجهات المختلفة في النقاط التالية:

1. الانفصال: تشمل مطالب الجماعات العرقية بشأن النظام السياسي الانفصال للانضمام إلى دولة أخرى، أو إنشاء كيان سياسي جديد ومستقل، حيث تناضل الحركات الانفصالية السياسية والشعبية من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي بأساليب دستورية (غير مسلحة وباستخدام العنف المسلح أو التهديد به ضد الدولة والجماعات العرقية أو الثقافية الأخرى) وقد حدث هذا في أكثر من دولة، بما في ذلك جنوب السودان قبل انفصاله عن السودان، و التي تسعى للانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصومال.
2. الاستقلال الإداري: لا تُطالب الجماعات العرقية بالانفصال؛ بل تُمنح استقلالاً إدارياً أو حكمًا ذاتياً ضمن اتحاد، أو تخصيصات بلدية، أو الاعتراف بتميزها وقيمتها في المجتمع.[2]
3. المناصب العامة: تتنافس الجماعات العرقية عمومًا على السيطرة على المناصب الرسمية والخدمة المدنية في الدولة.
4. الحكم الذاتي: يوفر الحكم الذاتي استقلالاً إداريًا شبه كامل عن الحكومة الفيدرالية، وذلك من خلال التوزيع العادل للدخل والسلطة، حيث يضمن مستوى معينًا من الخدمات والنمو، مع ضمان قدرة الأفراد على حكم أنفسهم، كما يُسهم في الحفاظ على السلام وإنهاء النزاعات، ومع ذلك، قد لا تُنظم الوثائق نفسها بشكل كاف للتداخل في القوانين والصلاحيات بين مكوناتها والمركز، وقد يكون استخدام هذه السلطات عاملًا حاسمًا في فعاليتها، إن رغبة الأقلية العرقية في الحكم الذاتي تهدف إلى تحقيق

(1) جمال عبد القادر البدوي، حمى المطالبة بالحكم الذاتي تتفشى بين الأقاليم السودانية، 2022م، (تم الوصول 3:50 10-10-2025)، https://www.independentarabia.com/node/322916 /

(2) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية في جنوب إفريقيا، دار الكتب الوطنية، ط 1، طرابلس، (2004م)، ص 55.

الاستقلال الإداري لكل من المجموعة وأراضيها عن نظام الحكم الحالي، وهذا يسمح للمجموعة العرقية بتفويض المسؤوليات الإدارية لأعضائها، وإدارة أنشطتها الإدارية ضمن حدودها، والحصول على مخصصات مالية.[1]

ثالثاً: المطالب الاقتصادية: عادةً ما تشمل هذه المطالبات توزيعا عادلا للثروة مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الفئات، وعادةً ما تُقدّم الجماعات العرقية تفسيرات إدارية أو تاريخية لهذه الطلبات، مثل امتلاك المزيد من المعرفة والمهارات والخبرة، وكذلك هناك حجج تستند إلى الجدارة والكفاءة، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح المطالبات يتوقف على فعالية الجماعة وحجمها وتماسكها وتركيزها الجغرافي وخصائص تلك المنطقة، دور النخبة السياسية في المنطقة، وتشارك الجماعات العرقية المختلفة في تنظيم مطالبها وتحديدها ودعمها ومع ذلك غالبًا ما يزداد إقصاء الفئات المهمشة عدائيةً، وتلجأ إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق مطالبها عندما يتجاهلها النظام السياسي، أو لا يعترف بها، أو تعجز مؤسساته عن تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية، ومن هنا يبدأ العنف ضد الحكومة أو غيرها من الجماعات.

د- تصنيف الجماعات الأثينية (العرقية):

يمكن تصنيف الجماعات الإثنية بالاعتماد على عدد من المؤشرات كالمقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة والثقافة أو الدين، كما يصنف باحثون آخرون الجماعات الإثنية وفقاً لمواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وينطلق باحثون آخرون في تصنيف الجماعات الإثنية من طبيعة الأهداف التي تمثل منطلقات تعامل هذه الجماعات في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، ولذلك يمكن تصنيف الأثنية الى عدة عوامل منها :

أولا: طبيعة الهدف

1. جماعات انصهارية

تندمج الجماعة العرقية في المجتمع الأوسع نتيجة لعملية الاندماج، ومن خلال الاندماج يُظهر أعضاء هذه الجماعة صفاتهم وسماتهم المتأصلة لصالح السمات الأساسية للجماعة المهنية والتي ينظر إليها على أنها تتمتع بمكانة أعلى من الجماعة المندمجة، حيث إن الهدف من عملية الاندماج هو إزالة أي حواجز

(1) مهدي محمد عاشور التعددية الاثنية إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية، عمان المركز العلمي للدراسات السياسية، (2002م)، ص 88 – 90.

تمنع أعضـــاء المجتمع العرقي من التفاعل مع عامة الســكان وتحدث عملية الاندماج تلقائياً وتدريجياً بمرور الوقت على مراحل صــغيرة، ومع ذلك تحتفظ الجماعة المتحدة ببعض سـماتها الفريدة، بحيث يسـهل دمجها، وتضيف قيمة للمجتمع، ولا تهدد النظام السياسي. [1]

2. جماعات اندماجية

يعد التزاوج بين أعضـــاء عدة جماعات الوســيلة الأســاســية التي تندمج بها جماعات التكامل مع جماعات أخرى، وينتج هذا عن شعور بمستقبل مشترك وعواطف مشتركة، ويتطلب التكامل عدم وجود شعور بالتفوق أو الدونية بين الجماعات المندمجة وأن تكون لها مزايا متقاربة من حيث القوة والقيمة، وتتمتع الجماعة الجديدة الناتجة عن الاندماج بسمات وتوجهات الجماعات المندمجة، وتتشرب سماتها.

3. الجماعات التعددية

تســـعى هذه الجماعات إلى الحفاظ على هويتها العرقية في المجتمع، مع المطالبة بالمســـاواة مع الجماعات الأخرى من حيث الحقوق والواجبات المدنية والسـياسـية، ومن أجل الحفاظ على تماسـك المجتمع الســـياســـي ووحدته، تســـعى الجماعات التعددية إلى احترام هويتها العرقية وتنوعها الثقافي، حيث تقاوم الاسـتيعاب والاندماج في جماعات أخرى، وقد تُعلن الجماعات العرقية تمردها وتسـتخدم أسـاليب عنيفة ضـد الحكومة الحالية لتحقيق مطالبها بالاعتراف بالتنوع العرقي، حتى أنها قد تصل إلى حد الدعوة إلى الانفصـال، إذا لم تقبل غالبية الناس جهودها الرامية إلى اكتساب شرعية التنوع الثقافي والهوية. [2]

4. الجماعات الانفصالية

إن المطلب النهائي الذي قد تطالب به الجماعات العرقية عندما ترى أن مصـــالحها وامتيازاتها سـتتضـرر من جراء التعايش المطول مع أعضـاء المجتمع السـياسـي نفسـه هو الانفصـال، وذلك عندها يميل أعضــاء تلك الجماعة إلى الدعوة إلى الانفصــال أو الحكم الذاتي، وقد يتخذ هذا أشـكالاً مختلفة، مثل الرغبة في الانفصال عن الحكومة الوطنية والحصول على بعض الاستقلال

---

(1) مهدي محمد عاشور التعددية الاثنية إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية، عمان المركز العلمي للدراسات السياسية، (2002م)، ص 88 – 90

(2) بلقاســم مربعي ، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة – دراســة في النموذج الماليزي، مذكرة ماجســتير منشــورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2015 م)، ص 78

داخل الوحدة السياسية، حيث إنها تشكيل وحدة سياسية مستقلة تماماً عن الكيان السياسي الحالي أو الانفصال الكامل والانضمام إلى كيان سياسي آخر هما طريقتان محتملتان لظهور الرغبة في الانفصال. [1]

5. الجماعات الاستعلائية

تسعى هذه الجماعات إلى خلق وغرس شعور بالتفوق بين أعضائها على الجماعات الأخرى بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك احتكار السلطة واستخدامها لخدمة مصالحها الخاصة وذلك مع إدراكها لضرورة التعايش مع الجماعات الأخرى ضمن إطار مجتمع سياسي واحد، ومن خلال تقديم تفسيرات متنوعة تدعم احتكارهم، يحاولون إضفاء الشرعية على هذه الاستراتيجية، وتشمل هذه التفسيرات التاريخية مثل الوجود السابق في المنطقة، والتفسيرات العرقية مثل تفوق البيض)، والتفسيرات الدينية الحق الإلهي والوعد السماوي، إلخ)، والتفسيرات الاقتصادية (مثل الكفاءة الاقتصادية). [2]

ثانياً: بناء على المواقع الاجتماعية

يصنف باحثون آخرون الجماعات العرقية بناءً على مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يميزها عن الجماعات الأخرى من حيث ظروفها المعيشية، ومشاركتها السياسية ونشاطها ولذلك يمكننا التمييزبين مستويين للجماعات :

1. الجماعات المسيطرة

يشكل أعضاء هذه الفئة أغنى فئة في المجتمع، ويشغلون أهم مناصب السلطة وصنع القرار وذلك بالمقارنة مع الفئات الأخرى في المجتمع، حيث تتمتع الجماعات المسيطرة بسلطة و ثروة بالمقارنة مع الجماعات الأخرى في المجتمع.[3]

2. الجماعات غير المسيطرة

تتمتع هذه المجموعة بأدنى مستوى من الثروة ومستوى المعيشة، ويشغل أعضاؤها أدوارًا اجتماعية وسياسية غير أساسية وغير فعالة، وغالبًا ما تمارس الجماعات المسيطرة ضغوطاً على هذه الجماعات وتميز

---

(1) حنان بن عبد الرزاق، الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية – دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(2007)، ص 19.

(2) مهدي محمد عاشور، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية،مرجع سبق ذكره، ص 58

(3) David Mason, (1992), Ethnicity and politics, in Mary tlawkesworth and Murie kogan (eds) Encyclopedia of Government and politics, Vol2, London Routledge, P, 577

ضدها من ناحية أخرى، في بعض الدول، قد تتمتع الجماعات العرقية غير المسيطرة بالمساواة مع الجماعات المسيطرة، حيث يوجد جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي.[1]

ثالثاً: المقومات **الذاتية**

تصنف الجماعات الإثنية وفقا لأنصار هذا الاتجاه وفقا للمقومات الذاتية للجماعة:

1- العرق: أساس هذا التصنيف هو الاختلافات الواضحة في السمات والصفات الجسدية بين مختلف المجموعات الاجتماعية، وهو العامل الأساس الذي أستُخدم تقليديًا لتصنيف المجموعات العرقية هو لون البشرة، ويستند هذا التصنيف إلى الفروق الجسدية الفردية والتي تنعكس في الاختلافات القيمية المتعلقة بمستوى نشاط وكفاءة أعضائها، وهذا يعزز الفكرة السائدة بأن هذه المجموعة العرقية متفوقة على غيرها.

2- اللغة والثقافة: تُعدّ اللغة والثقافة العاملين الأساسيين في تصنيف المجموعات العرقية، إذ تتيحان التواصل بين أفراد المجتمع، وتُعدّان أيضاً العنصر الأهم في الحفاظ على المهارات والعادات والقيم التي تدعم شعور المجموعة العرقية بالتماسك والتوحيد، ولأنّ اللغة مورد للثقافة، ونظام فكري، وعامل موحد للعادات والتقاليد والقيم الحضارية والثقافية، فهي العامل الأقوى في تنمية شخصية الفرد أو المجموعة، وتعكس نظام القيم وقواعد السلوك السائدة في المجتمع.[2]

3- الدين: يُعد الدين مبدأ أساساً في جمع الشعوب، على الرغم من اختلاف اللغة والأصول وهو يرمز إلى هوية المجموعة العرقية، ويميزها عن المجموعات العرقية الأخرى في المجتمع.[3]

وتعتبر الاثنية هي المجموعة الاجتماعية أو فئة الأفراد داخل مجتمع أوسع، والذين تجمعهم سمات عرقية أو لغوية أو ثقافية مشتركة.

أ- مفهوم النزاع الإثني:

هو صراع يحدث بين جماعات إثنية مختلفة، ويكون عادة بسبب اختلافات ثقافية، عرقية دينية، أو لغوية بين تلك الجماعات، وقد يشمل النزاع الإثني صراعات بين مجموعات متعددة داخل الدولة نفسها أو في بين دول مختلفة.[4]

---

(1) بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 81

(2) سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراف هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات، القاهرة،(1994م)، ص 21

(3) بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة، مرجع سبق ذكرة، ص 76

(4) عائشة بو عشيبة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، (2018م)، ص 22

ب- أسباب النزاعات الإثنية:

تعد ظاهرة التنوع التي تُميّز الدول الأفريقية أحد العوامل الداخلية الرئيسة، فقد يتخذ التنوع العرقي أو اللغوي أو الديني أشكالاً وأنماطاً مختلفة في المجتمعات الأفريقية، وعلى سبيل المثال، يوجد في أفريقيا أكثر من 2000 لغة ولهجة مختلفة، مما يُظهر التعددية اللغوية، وعلى الرغم من أن عدد سكان أفريقيا لا يزيد قليلاً عن 10% من إجمالي سكان العالم، إلا أنها موطن لحوالي 33% من لغات العالم الحية، وكذلك الديانات التقليدية، وتُعدّ أفريقيا موطنا للديانات التوحيدية الرئيسة الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، ولقد تأثر الوجود السياسي للدول الأفريقية في حقبة ما بعد الاستقلال بشكل كبير بهذه الانقسامات والتنوع، وذلك مع استثناءات قليلة، وقد تنتج أحيانًا حروب أهلية مدمرة عن هذه الانقسامات، ومن الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية في جنوب السودان، والانتفاضات والتمردات التي حدثت في العديد من الدول الأفريقية الأخرى، بما في ذلك رواندا وبوروندي وأنغولا وموزمبيق، ونظرًا لوجود اختلافات كبيرة داخل المجموعة العرقية الواحدة، فإن التعددية العرقية لا تزال أهم أنواع التعددية التي نراها في البلدان الأفريقية، ويزداد التنوع العرقي في القارة الأفريقية صعوبة بسبب احتمال أن يؤدي ذلك إلى تبرير الصراعات الداخلية داخل كل مجموعة عرقية وإن الميل إلى اعتبار الأشخاص من المجموعات العرقية الأخرى أعداء، هو نتيجة لهذا التنوع وهذا يتفق مع الاستراتيجية الأصلية، التي تحدد التنوع والتميز كأسباب جذرية للصراعات العرقية.[1]

1. السياسات الاستعمارية

انقسمت الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر نتيجة للحدود الاستعمارية، كما تسببت هذه الحدود في تعايش جماعات عرقية ذات تاريخ من العداوة والعنف داخل منطقة جغرافية واحدة مما أدى إلى تفاقم الصراعات العرقية، وتجدر الإشارة إلى أن الحكام الاستعماريين استخدموا إجراءات التفكيك وإعادة التجميع لتغيير الجغرافيا العرقية لمستعمراتهم الأفريقية، وقد شكل المستعمرون الأوروبيون أحيانًا جماعات عرقية جديدة.

(1) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسات في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، مركز أبحاث جنوب الصحراء، العدد1، بريطانيا، (2004م)، ص 2 - 5

2. العولمة ودور العوامل الخارجية

يرى بعض الباحثين أن الدمار الذي أحدثته قوى العولمة في الهياكل السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية هو سبب تزايد النزاعات العرقية والحروب والصراعات، وخصوصاً في أفريقيا، فقد تضاءلت سلطة الحكومة المركزية في أفريقيا نتيجة للعولمة، وتتجلى عواقب هذه الظاهرة في ظهور جماعات ومنظمات عرقية ودينية وطنية ومحلية تنازع سلطة الدولة الأفريقية، يتزايد تواتر الصراعات والنزاعات العنيفة باطراد في جميع أنحاء القارة الأفريقية، فقد وقعت حوالي ثلاثين حرباً بين عامي 1970م ونهاية التسعينيات، وكانت الصراعات العرقية الأهلية الداخلية هي السبب الرئيس في هذه الصراعات.

3. الاختلافات الثقافية

الجماعات الإثنية قد تملك ثقافات أو عادات تختلف عن بعضها البعض، مما يسبب الشعور بالرغبة في الانقسام.

4. التنافس على الموارد

يمكن أن تنشأ النزاعات الإثنية بسبب التنافس على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، مثل الأراضي، المياه، أو الوظائف.

5. التمييز الاجتماعي والسياسي

كانت هناك سياسات تمييز ضد جماعة إثنية معينة، مثل الحرمان من حقوق المواطنة أو المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى تصاعد النزاع. [1]

ج- خصائص النزاعات الإثنية:

تعد الظاهرة العرقية من أبرز الظواهر التي شهدتها الثقافات الإنسانية عبر التاريخ، قديمها وحديثها، وقد ازدادت أهميتها، وخصوصاً منذ ظهورها العالمي في أواخر القرن العشرين،ورغم وجود هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها أكثر وضوحًا في الدول الأفريقية،حيث تُعدّ الخصوصية العرقية السمة الاجتماعية والسياسية الأبرز ويُهدد استقرار الدولة وسلامة مجتمعها، إذ لا تزال مؤسسات الدولة الوطنية أسيرة الهياكل الاجتماعية والثقافية التي تكوّنها، وفي المجتمعات الأفريقية غالبًا ما تعرف العرقية بأربع سمات أساسية:

---

(1) عزوز محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2191، (2008م)، ص 3

1. أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة، ومن ثم فالرابطة الإثنية بين الأفراد والجماعات تقوم على أسس الوعي بالذات.
2. أن الجماعات الإثنية تتميز بوجود إيمان جماعي بمجموعة من القيم والمعتقدات، ويتم التعبير عليها بشكل مؤسسي.
3. تتميز الرابطة الاثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يفعل الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية في القارة الإفريقية.
4. تتميز الإثنية في الدول الإفريقية، أنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة. [1]

وتعد التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، إلا أن السياسات الاستعمارية ساهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية إلى درجة أصبح الاختلاف الإثني أحد أهم أسباب الحروب والصراعات في القارة الإفريقية، فقد عزز التنوع العرقي في القارة الأفريقية التمسك بالهويات والثقافات المحلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات وحروب .

حيث يحاول الناس الحفاظ على بقائهم وتأكيد وجودهم في مواجهة جماعات عرقية أخرى تشترك في أهداف مماثلة، وقد انتشر الصراع العرقي على نطاق واسع في هذه القارة، مما يعرض كل من الدولة والفرد للخطر، وكذلك استقرار القارة وبناء الدولة.

د- تأثير التنوع العرقي (الاثنى) على الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية:

إن الدولة التي تتكون من مجموعة عرقية متجانسة قد تكون أكثر استقرارا من تلك التي تتكون من خليط عرقي، إن الصراع العرقي يمثل عائقًا وتحديًا أمام بناء الدولة، وقد يؤدي إلى مشكلة استقرار داخلي ذات تداعيات عالمية، حيث تفقد الدولة ولاءها لجماعة عرقية إذا حاولت حرمانها من الشعور بالهوية، وحيث إن الناس لديهم حاجة فطرية للتمسك بتاريخهم وشعورهم بذاتهم، مما يُسبب توترات بين الدولة والمجتمع العرقي إذا حاولت فرض قيمها ومعتقداتها، وكما قد تنشأ مشكلة استقرار داخلي ذات تداعيات عالمية عندما

(1) عزوز محمد عبد القادر ناجي، أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا، مرجع سبق ذكرة، ص 3-4

تضـــع الدولة أهدافًا ومثلًا تتعارض مع أهداف ومثل المجموعة العرقية، إن ثقافة الاختلاف داخل الدولة متعددة الإثنيات يمكن أن تنتعش إذا كانت هناك استراتيجية ناجحة من النخب السياسية، أما إذا سيطرت هذه الأخيرة على عرش الدولة وأزاحت ثقافة الاختلاف والتعدد، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم مشكلاتها وحدوث النزاع الإثني والذي بدوره يعد عائقاً أمام الاستقرار السياسي والتنمية. (1)

و- عوامل بروز النزاعات الإثنية دوليا:

تعد النزاعات الإثنية من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاجتماعي في العديد من الدول، وفي السنوات الأخيرة أصبح بروز هذه النزاعات ليس محصوراً في إطار الدولة الواحدة، بل أصـبحت ذات طابع دولي، حيث تتأثر بها دول أخرى على مسـتوى الجوار أو حتى عالميًا، حيث تنشـأ النزاعات الإثنية نتيجة لتداخل عوامل تاريخية ثقافية، اقتصادية وسياسية، وقد تتخذ أشكالاً متعددة من الصراع بين الجماعات العرقية أو الثقافية المختلفة التي تسعى إلى تحقيق مصالحها، سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية وإن تزايد النزاعات الإثنية في العصـــر الحديث يعود جزئياً إلى العولمة التي ســـاهمت في تزايد التواصل بين المجتمعات المختلفة، بينما في الوقت نفسه عمقت الفجوات بين هذه الجماعات بسبب التفاوتات الاقتصادية والتغيرات السياسية العالمية ومن بين هذه العوامل هي :

أولا – العوامل الرئيسة:

1. التدخلات الخارجية في العديد من الدول

تلجأ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى التدخل العســـكري أو الإنســـاني لتحقيق أهداف إنسـانية، وذلك تحت سـتار الدفاع عن حقوق الإنسـان وحماية الأقليات من الجرائم ضـد الإنسـانية وضـمان ســـلامة الناس، وضـــمان حصـــولهم على الغذاء والدواء والرعاية الطبية، وكما كان الحال في البلقان عام 1996م، حيث تُجرى التدخلات الأجنبية – ســـواءً أكانت عســـكرية أم إنســـانية – وفقًا للجهود الإقليمية والاتفاقيات الدولية، تعتمد الأمم المتحدة على العمل الإنســاني لضــمان ســلامة المدنيين وتأمين غذائهم في وقت الحرب، حيث عرفت ســنة 1992م إنشـــاء قوة تابعة للأمم المتحدة مهمتها تأمين وتقديم المســـاعدات الإنســـانية وقت الحرب مع القوة العســـكرية نجد أداء مهمتها إذا واجهتها عراقيل تعيق عملها، كما أنها تقوم

(1) رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول حالة كوسوفو – أطروحة دكتوراه منشورة علوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر، (2009م)، ص 25

بعملية مراقبة وقف إطلاق النار بين الجهات المتصـــارعة لكن يجب الاعتراف بعجز الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في تدخلاتها سواء الإنسانية أوالعسكرية لأن هذه العمليات تخضع عادة الحساب مصالح دولية على الجوانب الإنسانية.[1]

2. تزايد الإثنية عالميا

أصـــبحت الإثنية أو القومية ميزة العالم المعاصـــر بعد الحرب الباردة، فلا يكاد أن نجد أي بلد من التعددية الإثنية حيث تتوزع على جميع أنحاء العالم حوالي 5000 قومية إثنية، وذلك من أجل إيجاد حلول قد تنجر عن هذا التنوع الإثني قد تؤدي إلى مشـاكل وتهديدات على المسـتوى الوطني والإقليمي والدولي، حيث قامت دول في أوروبا وآسـيا بتأسـيس مراكز للدراسـات الإثنية من أجل معالجة آثار التعددية الإثنية، الشـيء الذي لا نجده في إفريقيا بالرغم من العدد الهائل للإثنيات في كل دولة فمثلًا نيجيريا ب 250 إثنية و 450 إثنية في الكونغو الديمقراطية. [2]

ثانيا – العوامل الثانوية:

1. تزايد عدد اللاجئين

حظيت قضـــية اللاجئين باهتمام متزايد من المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، يُعتبر كل من فرّ من موطنه الأصـلي خوفاً أو اضـطهادا بسـبب عرقه أو دينه أو جنسـيته أو انتمائه لجماعة معينة لاجئًا، ويخشـــى اللاجئون العودة إلى وطنهم خوفاً على حياتهم، وقد صـــرّح مفوض الأمم المتحدة الســامي لشـؤون اللاجئين بوجود حوالي 5، 7 مليون لاجئ في المنفى منذ أكثر من خمس سـنوات، يعيش 3 ملايين منهم في البلقان، وتشـــهد دول جنوب و شـــرق آســـيا، وشـــرق وغرب أفريقيا، والقوقاز، أزمات لاجئين مطولة، ووفقًا لمفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين، وصـل أكثر من 8500 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسـطى إلى تشاد عام 2009م، هربًا من الصراع المستمر بين الحكومة والمتمردين، كما تستضيف تشاد حوالي 25 ألف لاجئ ســوداني من دارفور، ووفقًا لتقرير اجتماع الخبراء الإقليمي للوحدة الأفريقية المعنى اللاجئين والعائدين

(1) Sécurité humaine et le rapport entre humanitaires et militaires, perspective historique depuis 1990–2008, P,21

(2) سمية بلعيد، أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، (2010م)، ص 48

والنازحين، لم يتمكن أكثر من سبعة ملايين لاجئ في أفريقيا من الوصول باللاجئين والعائدين والنازحين، لم يتمكن أكثر من سبعة ملايين لاجئ في أفريقيا من الوصول إلى بلدان الملجأ في السنوات الأخيرة، ولا يشمل هذا الرقم عدد اللاجئين الذين يتوفون في مخيمات اللاجئين سنويًا، ومعظمهم من النساء والأطفال، وقد تفاقمت المشكلة بسبب فقر الدول المضيفة نتيجة لضعف وبطء المساعدات الدولية، مما أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين وكما ازدادت قضايا حقوق الإنسان والأمن بشكل ملحوظ نتيجة لأزمة اللاجئين، والتي تسببت أيضًا في قلق بل وحتى عداء داخل الدول المضيفة وفيما بينها، ونشهد حاليًا حركة نزوح واسعة النطاق، منظمة وغير منظمة، للاجئين من مالي ونيجيريا والنيجر إلى الجزائر هربًا من الصراعات، وقد تفرق اللاجئون الأفارقة على نطاق واسع في أنحاء الجزائر على الرغم من محاولات الحكومة إنشاء مراكز إيواء وتقديم جميع المساعدات الغذائية والطبية اللازمة عبر الهلال الأحمر الجزائري، وقد قاموا بتأسيس تنظيمات في بعض الأماكن تشكل خطرا على سلامة المدنيين الجزائريين، حيث ارتكبوا جرائم من بينها الاعتداء والسرقة والتزوير،

2. الإبادة الجماعية

تنشأ هذه الظاهرة نتيجة رغبة جماعة ما في تطهير جماعة أخرى نتيجة لعدة عوامل بما فيها الاختلاف الإثني، الذي يحد من قدرة التعايش بين الجماعات، وأبلغ مثال عن ذلك ما حدث في التسعينات بمنطقة البلقان، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 200000 ألف معظمهم من المسلمين، وما حدث في رواندا سنة 1994م، حيث بلغ عدد الضحايا 500000 ألف وما حدث في بورما ضد المسلمين حيث بلغ عدد الضحايا مئات الآلاف حتى اليوم، وما حدث في باكستان ضد البنغاليون سنة 1981م حيث تراوح عدد الضحايا بين 1,25 مليون إلى 3 مليون. [1]

(1) سمية بلعيد، أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الأفريقية – دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، مرجع سبق ذكرة، ص48-49.

الفصل الثاني:
أثر الصراع السوداني على الأمن الليبي والتحديات العابرة للحدود

المبحث الأول: تداعيات النزاع والآثار الأمنية المشتركة

المطلب الأول: آليات تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة عبر الحدود

المطلب الثاني: تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية

المبحث الثاني: استراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتعاون الإقليمي

المطلب الأول: السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة التهريب والتدخلات العابرة

المطلب الثاني: آفاق وآليات تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا

تنازلت حكوماته المتعاقبة على السلطة وتعرضت مناطق البلاد للإقصاء سياسياً واقتصادياً، وقد أدت تعقيدات الوضع الداخلي في السودان وعلاقاته الإقليمية والدولية إلى العديد من الأزمات والاضطرابات السياسية والاجتماعية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام 1956، وقد تأثرت الدول المجاورة بهذا الصراع، وكانت المواجهات المسلحة بين الشمال والجنوب، وبين المناطق الطرفية والمركز، أبرز الأحداث السياسية والاجتماعية، ما دفع إلى تصنيف السودان كـ "دولة هشة"، من الناحية الجغرافية، يمتلك السودان حدوداً طويلة مع ليبيا، وتساهم هذه الحدود الشاسعة والمفتوحة، التي يصعب على الحكومة المركزية السيطرة عليها، في استمرار الصراع، وتشمل الأسباب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والنفسية والجغرافية والتاريخية والبيئية عوامل تزيد من صعوبة المعيشة وتشجع الهجرة غير النظامية بين سكان البلدين نظراً لموقع ليبيا الجغرافي وحدودها الشاسعة والمفتوحة مع العديد من الدول الأفريقية والعربية، يُعد أمن ليبيا من أهم التحديات الإقليمية التي تتأثر بالأحداث السياسية والأمنية في الدول المجاورة. [1]

وبسبب روابطه الاجتماعية والتاريخية والجغرافية، يُعد السودان لاعباً مهماً في هذه المنطقة، ويمكن للناس والجماعات والموارد الانتقال بسهولة بين البلدين عبر الحدود المشتركة، التي تُعدّ نقطة ضعف أمنية وتمتد على مساحات شاسعة من الصحراء، ومع عدم استقرار المنطقة وانقسامات ليبيا الداخلية منذ عام 2011، و زادت الأزمة السودانية الأخيرة، بتداعياتها العسكرية والسياسية والإنسانية المعقدة من تعقيد المشاكل الأمنية في المنطقة، وتشمل هذه التداعيات تدفق اللاجئين، وتوسع شبكات التهريب، ونقل المقاتلين والأسلحة عبر الحدود

وارتفاع الجريمة المنظمة والتهديدات الإرهابية نظراً لضعف المؤسسات الأمنية في ليبيا وانشغالها بالصراعات الداخلية، من المهم دراسة تأثير الأزمة السودانية على الأمن الليبي لفهم طبيعة هذه المخاطر الحدودية وقدرة ليبيا على مواجهتها، وتؤكد هذه الدراسة أيضاً على ضرورة اتباع أساليب منسقة لحل المشاكل المشتركة التي يواجهها البلدان والصلة الوثيقة بين الأمن الإقليمي والأمن الوطني. [2]

---

(1) د. وجدي محمد بقبق، الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / جنزور، م 3، ع 25، 2024 م، ص 368

(2) وجدي محمد بقبق، الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا، مرجع سبق ذكرة، ص 369

شهد السودان سلسلة من الأحداث المتسارعة، وتفاقم الوضع السياسي في البلاد بسبب مخاوف إقليمية ودولية من عودة الجيش إلى السيطرة، مما قد يعرقل الانتقال إلى الحكم المدني، ومنذ استقلال السودان، ظلت العاصمة الخرطوم بمنأى إلى حد كبير عن الصراعات الداخلية التي شهدها البلاد، بما في ذلك الحروب الأهلية والأزمات الأخرى في الجنوب والشرق والغرب، ويُعد اندلاع المعارك الحالية في الخرطوم أبرز ما يميز الوضع الحالي في السودان فبسبب استمرار حالة عدم الاستقرار التي انتشرت من الخرطوم إلى مناطق أخرى في السودان، أدى ذلك إلى توتر وانعدام للأمن، فضلاً عن مخاوف بشأن مستقبل السودان، وبالنظر إلى التركيبة السكانية المعقدة والمتشعبة في معظم الدول المجاورة للسودان، فإن هذا الوضع يشكل تهديداً بتصاعد التوترات، وقد تكون له آثار سلبية على دول أخرى في المنطقة.[1]

(1) شيماء محي الدين ، الصراع في السودان الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية،مجلة الدراسات الافريقية، م (46)، ع (1)، ج (1)، 2024م، ص 345

المبحث الأول:
تداعيات النزاع والآثار الأمنية المشتركة

تعد هذه الحرب من أكثر الأزمات الإقليمية تعقيداً، فقد ساهم طبيعة هذا النزاع وتدهور البنية الأمنية في السودان في ازدهار أنواع مختلفة من التهديدات الإقليمية، مما زاد من صعوبة تحقيق الأمن الإقليمي وتؤثر هذه العوامل سلباً على ليبيا، حيث تزيد من تدفقات الهجرة والنزوح، ما يسبب أعباء اقتصادية وإنسانية، فضلاً عن تحديات أمنية تتعلق بمراقبة الحدود الليبية الطويلة والمتشعبة وإن استمرار القتال في السودان يفاقم حالة عدم الاستقرار في ليبيا، ويُتيح للمجموعات التي تنشط في تهريب البشر والأسلحة فرصة استخدام المناطق الحدودية كقاعدة لانطلاق عملياتها غير القانونية، قد تستغل الجماعات المسلحة أو الفاعلون الإقليميون الآخرون حالة الفوضى لتحقيق أهدافهم الخاصة، في حال تداخلت الأزمة السودانية مع المشاكل الداخلية في ليبيا، لذلك، فإن أي تصعيد أو امتداد للصراع له آثار سلبية على الأمن في كل من ليبيا والسودان، وهذا يبرز أهمية دراسة آثار هذا الصراع وتداعياته الأمنية لفهم ديناميكيات العلاقات بين البلدين في هذه المرحلة الحرجة، مما أدى إلى تدفق كبير للاجئين إلى الدول المجاورة، خاصة ليبيا وقد زاد هذا من الضغط على موارد ليبيا وخدماتها العامة، التي كانت تعاني أصلاً من نقص في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية الصعبة، كما شهدت ليبيا تزايد نشاط الجماعات المسلحة نتيجة لتدهور الأوضاع في السودان، استغلت بعض الجماعات المتطرفة الفراغ الأمني الذي خلفه أزمة السودان لتعزيز نفوذها أو حتى تدريب عناصرها هناك.[1]

إضافة إلى ذلك، أثرت تبعات أزمة السودان على الوضع السياسي في ليبيا، حيث تداخلت أدوار بعض الجهات الفاعلة في كلا النزاعين، مما جعل جهود السلام في ليبيا والوضع السياسي أكثر تعقيداً، وللحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة والحد من تصاعد النزاع الذي يهدد أمن المنطقة بأكملها، أدت هذه التداعيات إلى مشاكل إنسانية واقتصادية وسياسية خطيرة في ليبيا، مما يستدعي استجابة دولية فعالة.[2]

---

(1) أماني الطويل، حرب الجنرالين، أبعاد إقليمية ودولية تتجاوز حدود السودان، اندبندنت عربية. (تم الوصول 12:23 8-11-2025)،2023م،https://www.independentarabia.com/node/445776/

(2) أماني الطويل، حرب الجنرالين، أبعاد إقليمية ودولية تتجاوز حدود السودان، مرجع سبق ذكرة، ص 62

ويُعد النزاع العسكري الحالي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع نتاجاً للأوضاع المضطربة في السودان، والتي تتسم بالتناوب بين فترات عدم الاستقرار والعنف، ويُهدد هذا النزاع استقرار السودان وأمن الدول المجاورة، كما أنه يُثير قلقاً إقليمياً وعالمياً بشأن قضايا مثل خطوط أنابيب النفط، وحقوق المياه في نهر النيل، ومأساة اللاجئين السودانيين والمقاتلين الأجانب، والأنشطة الإرهابية وغيرها، إضافة إلى ذلك، منذ الإطاحة بالرئيس البشير في عام 2019، أضعف النزاع السوداني الجهود الدولية الرامية إلى دعم الانتقال السلمي نحو الديمقراطية بقيادة مدنية، وعرقل النمو الاقتصادي في السودان ودول الجوار المحاذية له. [1]

سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول: آليات تسلل المقاتلين وتهريب الأسلحة عبر الحدود

تعد طرق اختراق الحدود ونقل الأسلحة عبرها ظاهرة رئيسة تؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات النزاعات الإقليمية واستقرار الدول المجاورة ويُسهّل ضعف الرقابة على الحدود، بالإضافة إلى امتداد المناطق الصحراوية والساحلية الواسعة، وتداخل الشبكات الاجتماعية والعشائرية عبر الحدود، عمليات التهريب غير المشروع، تتراوح هذه الطرق من استراتيجيات بسيطة تعتمد على الحواجز الطبيعية والتخفي، إلى استراتيجيات معقدة تستغل الفساد المؤسسي والتكنولوجيا والقنوات التجارية الرسمية لتسهيل حركة الأشخاص والأسلحة ويُساهم التداخل بين العوامل اللوجستية والاقتصادية والاجتماعية، كالممرات البرية والبحرية غير الرسمية، ومستودعات التخزين المؤقتة في القرى الحدودية، والشركات الوهمية والشحنات المدنية التي تستخدم ستاراً، وأنظمة تحويل الأموال الرسمية وغير الرسمية، في فعالية شبكات التهريب، وتلعب الميليشيات المحلية والوسطاء دوراً أساسياً، إذ يُمكنهم العمل كشبكات للتجنيد والتسهيل أو كغطاء عملياتي، ويُفاقم هذا الوضع ويُصعّبه ضعف قدرات إنفاذ القانون والفساد في بعض نقاط العبور الحدودية لذلك، يتطلب دراسة هذه الآليات اتباع منهج متعدد الأبعاد يأخذ في الاعتبار العوامل المؤسسية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والجيوجرافية، ويتطلب تطوير أساليب فعالة لوقف تدفق المقاتلين والأسلحة فهم الإجراءات التشغيلية المعقدة، ولإعداد سياسات تنظيمية ووقائية فعالة

(1) منى حسين عبيد "دولة جنوب السودان وعلاقاتها مع دول الجوار الفريقي " مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العراق مركز الدراسات الستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد 4، المجلد 61، 2022م، ص 316-315

لاستعادة السيطرة على الحدود وتخفيف آثار زعزعة الاستقرار على الأمن الداخلي، لا بد من دراسة جوانب محددة مثل طرق التهريب، والتخفي والفساد، ومراكز اللوجستيات، والتقنيات الرقمية، وغيرها لكي تجمع بين المبادرات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والإجراءات الأمنية، فبدون تحسين أساليب الحكم المحلي، وتعزيز سيادة القانون، وتنفيذ برامج تنموية تستهدف الحد من البطالة والفقر، وتوفر فرصاً اقتصادية حقيقية للمناطق الأكثر احتياجاً، لن تكون الإجراءات الأمنية وحدها فعالة، إلى جانب سنّ قوانين جنائية ومدنية تضمن محاسبة الجناة وتقديم التعويضات للمتضررين، وتسهل إعادة إدماجهم في المجتمع، يتطلب الأمر أيضاً تعزيز آليات حماية الضحايا من خلال توفير خدمات فعّالة للإبلاغ عن الحوادث، وإنقاذ الضحايا، وإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً، وللحد من الثغرات التي قد تستغلها شبكات الاتجار، ومن الضروري توسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي ليشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، ودعم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية، وتوحيد معايير قوانين اللجوء والهجرة، وبالنتيجة، فإن أفضل استراتيجية لإنهاء دورة الاستغلال وتقليل الآثار السلبية لتهريب البشر والأسلحة على استقرار المنطقة، هي تطبيق سياسات شاملة تركز على الوقاية والحماية ومحاكمة الجناة، مدعومة بالتمويل الدولي والرقابة المجتمعية. [1]

وتعد ظاهرة الاتجار بالبشر، التي تتزايد خطورتها على الصعيد الدولي، من أخطر تبعات عدم الاستقرار في العالم، وتشكل تهديدا للفئات الأكثر ضعفًا، لا تزال هذه الظاهرة غير مفهومة تمامًا، ولم تنجح الأساليب المتبعة لمكافحتها، كما أنها تتفاقم بسبب عوامل مساعدة عديدة غالبًا ما يتم تجاهلها، رغم زيادة الوعي بها، ومن المستحيل عملياً وقف هذه الجريمة وحماية الضحايا ومحاكمة الجناة دون فهم جذورها وطبيعتها المعقدة وأطرافها الجناة والضحايا في شبكات الجريمة الدولية السرية، أشار الباحثون وصناع السياسات والمختصون إلى الفقر كسبب رئيس للاتجار بالبشر، نظرًا لطبيعة هذه الظاهرة التاريخية، حيث كانت النساء والأطفال أكثر عرضة للاستغلال من قبل العصابات الإجرامية تحت ستار فرص العمل، نتيجة لذلك، حظى الفقر باهتمام كبير باعتباره سببًا ونتيجة للهجرة والاتجار بالبشر، ولا يُعد الاتجار بالبشر ظاهرة حديثة في أفريقيا جنوب الصحراء، بل هو شائع هناك، خاصة في سياق الاتجار بالنساء والأطفال للاستغلال

(1) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1973، ص 82-85

الجنسي والعمل المنزلي والزراعي، ركزت معظم الدراسات الأفريقية على أن الضحايا الرئيسيين هم النساء والأطفال من الأسر الفقيرة، لكن ظهر شكل جديد من الاتجار بالبشر في شرق السودان مؤخرًا، ويتضمن اختطاف اللاجئين من المخيمات والمناطق المحيطة بهم ونقلهم إلى شبه جزيرة سيناء، وهذه ظاهرة حديثة نسبيًا في أفريقيا جنوب الصحراء، كما أن أحد أهم أسباب هذه الظاهرة وعواملها المحفزة لم يتناولها الباحثون بالدراسة، تشمل هذه العوامل غياب الأمن الإنساني الذي تفرضه الدول انعدام سيادة القانون، والقمع، والعنف، وسوء الإدارة، والفساد، والحرمان من حقوق أساسية بالإضافة إلى سياسات الهجرة واللجوء المشددة في دول المنشأ والعبور والوجهة، هناك أدلة قوية على أن السياسات الحكومية المشددة وإغلاق الحدود في إريتريا، التي سُنّت في الأصل لمنع تدفق السكان إلى الخارج، هي المسؤولة إلى حد كبير عن ازدياد ظاهرة تهريب اللاجئين وطالبي اللجوء إلى شرق السودان.[1]

وقد تفاقم الوضع نتيجة استقبال اللاجئين في دول العبور ودول اللجوء الأولية بطرق عدائية وغير قانونية، مما قد يكون هدفه ردع وصول المزيد من طالبي اللجوء عبر زرع جو من الخوف والفوضى وعدم الأمان بين اللاجئين الموجودين بالفعل، من ناحية أخرى، فإن من عواقب سياسات الهجرة المشددة في دول الوجهة، والتي تهدف إلى منع وصول اللاجئين، زيادة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، واعتمد اللاجئون على شبكات التهريب لقطع البحر المتوسط والصحراء الكبرى بحثاً عن الحماية، وتعد شبكات التهريب والهجرة غير النظامية، سواء الأولية أو الثانوية، من أبرز أمثلة فشل سياسات الدول التي تفاقم ظروف الضعف والاستغلال وعدم الأمان والتهجير، فبينما دفع غياب الأمن الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان في دول المنشأ اللاجئين إلى الفرار، سهلت السياسات العدائية للهجرة وسياسات الحدود المشددة في دول اللجوء عمل مهربي البشر دون أي عقوبة، وهكذا، ولد سعي الحكومات لمكافحة الهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى المقاومة المتزايدة لحماية حقوق اللاجئين وفقاً لاتفاقية جنيف، سوقاً مربحة

(1) بكر يوسف مالك، الاتجار بالبشر وتهريب البشر من وإلى شرق السودان: العواقب المقصودة وغير المقصودة لسياسات الدول، المجلة الأكاديمية للدراسات متعددة التخصصات، م 5، ع1، (2016)، ص 215

لوســـيطي التهريب ذوي العلاقات والموارد اللازمة، ومع محاولات الحكومات لتقييد الهجرة غير النظامية، تزداد الحاجة إلى خدمات هؤلاء المهربين. [1]

ومن خلال ذلك نصـل الى مجموعة من الأسـباب التي تزيد من تسـلل المقاتلين وتهريب الاسلحة عبر الحدود وهي كالتالي :

أولا – الصراع المسلح في السودان وتأثيره على الاستراتيجية الليبية:

مع تصـــاعد الأزمة في الســـودان، واجهت ليبيا تحديات اســـتراتيجية كبيرة ومتغيرة، فقد اضـطرت ليبيا إلى إعادة تقييم خططها وتكييف استراتيجيتها مع الظروف الجديدة، مع تفاقم حالة عدم الاســـتقرار والأزمات في الجارة الجنوبية، أدركت القيادة الليبية منذ البداية أن الوضـــع في السودان لن يغير فقط الوضـع الإقليمي، بل سيؤثر بشكل جذري على استراتيجيتها، لقد أثر تدفق المهاجرين الســـودانيين إلى ليبيا على الموارد والبنية التحتية، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في خططها لإدارة حالات الطوارئ وتعزيز الأمن الداخلي، مع تفاقم الأزمة في الســـودان، ازداد النشـــاط غير المشـــروع على الحدود الليبية، مما أجبر الحكومة على تعزيز تواجدها الأمني على الحدود مع السـودان، التي أصـبحت بؤرة لعمليات الجماعات المسـلحة وتجارة السـلاح والتهريب، ولحماية أراضـيها ومنع انتشـار النفوذ غير المشـروع، اسـتدعى هذا التحدي الجديد زيادة العمليات الأمنية واللوجستية، كما أدى تعمق التدخل الإقليمي في السودان إلى تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الليبية، كانت مكانة ليبيا في المنطقة غير مستقرة، شارك عدد من الدول الإقليمية، مثل مصـر وتركيا والإمارات، بشكل مباشـر في الشؤن الليبية، نتيجة للمنافسـة على النفوذ في المنطقة واجهت ليبيا صـعوبة في الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع الدول الكبرى والمجتمع الدولي نتيجة هذا التدخل الإقليمي، مع تفاقم الوضـــع في السـودان، واجهت ليبيا صـــعوبة في الحصـــول على المســـاعدات الدولية، حيث تراجعت الدول الكبرى عن تقديم المســـاعدات خشـــية تأثير عدم الاســـتقرار الإقليمي على اســـتقرار ليبيا، وفي محاولة لكســـب تأييد الدول الأخرى وجذب حلفاء محتملين.[2]

---

(1) بكر يوسف مالك، الاتجار بالبشر وتهريب البشر من وإلى شرق السودان: العواقب المقصودة وغير المقصودة لسياسات الدول، مرجع سبق ذكرة، ص 215

(2) حمدي عبد الرحمن، الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2023، ص 26

عززت ليبيا جهودها الدبلوماسية وأظهرت نفسها كقوة داعمة للاستقرار في المنطقة، على الصعيد الداخلي، تأثرت السياسة الاقتصادية الليبية سلبًا بهذه الأزمات، مما جعل التركيز على النمو الاقتصادي والتعافي من الأزمة أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لعدم استقرارالوضع الإقليمي، اضطرت ليبيا إلى التركيز على وضع خطط للنمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاعتماد على مواردها المحلية.[1]

تعد المعارك المسلحة بين القوات الحكومية والمجموعات المسلحة في دارفور وكردفان الجنوبية والنيل الأزرق من بين الأزمات السياسية والأمنية المتعددة التي يعاني منها السودان منذ فترة طويلة، ويُعد التنافس على الموارد والمناطق الاستراتيجية والسلطة السياسية السبب الرئيس للكثير من النزاعات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ويُعد الوضع في السودان معقدًا، ومن المرجح أن يكون له آثار بعيدة المدى، نظرًا لترافق هذه الأزمات غالبًا مع تدخلات إقليمية ودولية ويؤثر الصراع المسلح في السودان بشكل مباشر على استقرار المنطقة، وخاصة الدول المجاورة مثل ليبيا، فمستقبل ليبيا الأمني مهدد بسبب هذه النزاعات، التي تتسبب في تدفق اللاجئين والمجموعات المسلحة عبر الحدود، لا سيما في جنوب شرق ليبيا حيث تتلاقى الحدود والمصالح المشتركة، ويفاقم هذا الصراع أوجه الضعف الأمنية الداخلية في ليبيا، كما يتيح للمسلحين الليبيين فرصة المشاركة في تهريب السلاح وتعتمد ليبيا استراتيجيتها السياسية والأمنية على مراقبة وتقييم الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة في السودان، ويجب على ليبيا اتباع استراتيجية مرنة للتعامل مع الأزمة السودانية، توازن بين الجهود الدبلوماسية والاستعداد العسكري، مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، بما في ذلك التعاون التجاري واستقرار طرق تهريب الموارد والنفط، كما تُلزم هذه الأزمة ليبيا بتعزيز علاقاتها الإقليمية لضمان السيطرة على الحدود، ومراقبة حركة المقاتلين والأسلحة، قد تتمكن ليبيا من تعزيز نفوذها السياسي في السودان من خلال الوساطة في النزاعات أو دعم بعض الفصائل التي تتوافق مع أهدافها، لكن يبقى التحدي الأكبر أمام ليبيا هو قدرتها على حماية حدودها من التدخلات الخارجية والميليشيات المسلحة، ومنع تحول الأزمة السودانية إلى تهديد مباشر لأمنها القومي. [2]

---

(1) حمدي عبد الرحمن 2023، الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي،مرجع سبق دكره، ص 26

(2) محمد خالد عبد الله، قراءات حول ما تم تفعيلها على التمويل في السودان 1954-2025م مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, م6(ج5)، (2025)، ص 201-214

1- الثغرات الأمنية وضعف الرقابة الحدودية:

يؤثر الأزمة السودانية بشكل كبير على الأمن الليبي، نظراً للضغوط الأمنية على الحدود الليبية السودانية،التي تسمح بتدفق المقاتلين والأسلحة والبضائع المهربة، ويشكل طول الحدود، إضافة إلى طبيعتها الصحراوية الصعبة، وغياب نقاط التفتيش الرسمية، والخلل اللوجستي، تحديات كبيرة أمام قدرة الأجهزة الأمنية على السيطرة على الوضع، وبسبب هذه العوامل، إضافة إلى محدودية إمكانيات الأجهزة الأمنية وضعف تنسيق المعلومات بين الوحدات المحلية والقيادة المركزية، تصبح إجراءات الأمن ضعيفة ومتفرقة، مما يسهل استغلالها من قبل الجماعات غير الحكومية وشبكات التهريب، تستغل هذه الجماعات كالميليشيات والوسطاء هذه الثغرات الأمنية عبر طرق مختلفة، كاستخدام طرق غير رسمية، وإنشاء مخازن مؤقتة في القرى الحدودية، واستغلال العلاقات العشائرية، وإخفاء البضائع في شحنات مدنية أو عبر شركات وهمية، ويزيد الفساد داخل أجهزة الأمن والجمارك من تفاقم المشكلة، حيث يسهل اختراق نقاط التفتيش الحدودية بالرشوة أو الإرغام، مما يتيح عبور الأسلحة والمقاتلين أو تحويل تدفقات الهجرة غير الشرعية، ويزداد هذا الوضع سوءاً مع ازدياد الطلب على الأسلحة والمقاتلين في ليبيا، وتفاقم الأزمات الإقليمية كالأزمة في السودان، ويترتب على ذلك آثار سلبية على الأمن الليبي: أولاً، يساهم تدفق المقاتلين والأسلحة في تعزيز الميليشيات وزيادة قوتها، ما يعيق قدرة الحكومة على استعادة السيطرة ويشعل الصراعات الداخلية، ثانياً، يزداد انتشار الجريمة المنظمة والتهريب الاقتصادي المخدرات والوقود والهجرة غير الشرعية، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحدودية ويعرقل تنميتها، ثالثاً، تصبح المناطق الحدودية والجنوبية بؤر صراع مستمر، مما يتسبب في نزوح داخلي وخارجي ويضع ضغطاً على الخدمات العامة، يسهل ضعف الأمن الحدودي استغلال الوضع من قبل قوى إقليمية ودولية لتحقيق أهدافها، مما يجعل الوضع الأمني أكثر تعقيداً.[1]

(1) Lounnas, D, (2018), The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System, Middle East and North Africa Regional Architecture, MENARA Working Papers, 1-26

وتداخلت حدود الدول المجاورة ليبيا وتشـــاد وجمهورية أفريقيا الوســـطى مع حدود الســـودان عند ترسيمها، ونتيجة لذلك، انقسمت القبائل السودانية على جانبي الحدود، مما أدى إلى وجود روابط قبلية مشـــتركة بين دول مختلفة، وســـهل ضـــعف حماية الحدود حركة الجماعات المســـلحة عبر الحدود، والتواصل بين القبائل على جانبيها، وبالتالي، أصبح السودان ساحة للصراع مع جيرانه، ومخزنا للأســـلحة، وموقعًا لتدريب لقوى المقاومة، ونقطة انطلاق أحيانًا لهجمات على الحكومات المجاورة، واســتغلت بعض القبائل هذا الوضـــع لتحســين وضـــعها العســكري والســياســي، وكانت القبائل التي تســعى للســيطرة على تشــاد تســتعين بقبائل دارفور، وتعد قبيلة الزغاوة، التي ينتمي إليها إدريس دبي، الرئيس الحالي لتشـــاد، مثالاً بارزًا على هذا التداخل القبلي وعند اندلاع القتال في دارفور عبرت بعض القبائل التشـــادية الحدود للدفاع عن أقاربهم، مما زاد من حدة الصـــراع القائم بين القبائل في دارفور، وكانت دارفور متضـــررة بشـكل مباشـر من الاضـطرابات والحروب التي اندلعت في تشـــاد في الثمانينيات وأوائل التســـعينيات، حيث لجأت الجماعات المقاتلة إلى دارفور، كما لجأت معظم الجماعات المتمردة التشـــادية، التي كانت تتكون من قبائل عربية، إلى دارفور مع مواشـــيها، نظرًا لأن جبل مرة كان ملجأً طبيعيًا لها، وتعرضـــت مناطق الزراعة في دارفور لمشـاكل منها تدمير المحاصـيل والمنافسـة على الموارد الطبيعية، وخاصـة المياه، وأدى ذلك إلى عمليات انتقامية، بما في ذلك النهب وحرق الحقول والمراعي، كما صـــادرت القوات التشادية قطعان الإبل التي يملكها راعاة سودانيون وتشاديون أثناء مطاردتها للجماعات المتمردة، وبعد انقلاب مارس 2003 في جمهورية أفريقيا الوســـطى، انهارت قوات الجيش، وفر العديد من الجنود إلى دارفور، في كلا الصـــراعين في جمهورية أفريقيا الوســـطى وتشـــاد، اعتاد الطرف المنتصـــر بدء عملياته العســـكرية من دارفور، بينما كان الطرف المهزوم ينســـحب إليها لإعادة تنظيم صفوفه، ولتمويل احتياجاتهم الأساسية، كانوا يبيعون أسلحتهم للسكان المحليين.[1]

ونتيجة لغياب الإجراءات الأمنية الكافية لمكافحة هذه الظاهرة، أصـــبحت الأســـلحة بكل أنواعها متوفرة بســـهولة، وقد ســـاهمت كل هذه العوامل في تحوّل دارفور إلى منطقة منكوبة بالحروب ومأوى للمجموعات المســـلحة التي زرعت عدم الاســـتقرار والإرهاب في المنطقة، كما تأثرت ليبيا، الدولة المجاورة، بهذه الظروف.

---

(1) رانيا حسين خفاجة، "تسوية الأزمة السودانية الفرص والتحديات"، في السياسة الدولية،القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق تحولات استراتيجية، العدد (233)، 2024م، ص 27

2- وسائل النقل والأساليب اللوجستية في التهريب:

توجد نقاط عبور رسمية وغير رسمية على طول الصحراء الشاسعة والجافة التي تشكل الحدود بين السودان وليبيا، وقد ساهمت هذه البيئة الطبيعية، إلى جانب وجود شبكات قبائلية مسلحة وضعف البنية التحتية الأمنية في العديد من المناطق، في ازدهار اقتصاد التهريب المتنوع الذي يشمل تهريب البضائع (الوقود، السلع الاستهلاكية، السجائر)، والمسافرين، والأسلحة، والمخدرات ولتفسير هذه الظاهرة، يجب مراعاة عاملين مرتبطين بتقنيات الخدمات اللوجستية التخطيط والتخزين، الاتصال، التمويل، وإدارة المخاطر ووسائل النقل المركبات المستخدمة لنقل البضائع أو الأشخاص، ويُعد التخطيط اللوجستي صعبا بسبب المسافات الشاسعة وغياب الطرق المعبدة ونقص مصادر المياه، وفي الصيف تزداد احتمالات حدوث نوبات الجفاف وتعطل المركبات بسبب الحرارة، بينما قد تتسبب الأمطار الموسمية في الشتاء في حدوث فيضانات محلية تجعل السفر صعبًا، لذلك، يلجأ مهربو إلى وضع خطط بديلة، وحمل مخزون من الوقود والمياه، واتخاذ قرارات حكيمة بشأن مسارات السفر ووقت التنقل (نهاراً أو ليلا) استجابةً لعمليات دوريات الأمن وظروف الطقس، نظرًا لمدى الصحراء الشاسعة والمناطق شبه الجافة على الحدود بين السودان وليبيا، فإن أي سفر عبرها يتعرض لظروف جوية قاسية مثل الحرارة الشديدة نهارًا والبرودة الشديدة ليلاً ونقص المياه، وتعقد هذه العوامل عمليات التهريب، إذ تتطلب من المهربين التخطيط المسبق لتوفير الوقود والمياه وقطع الغيار، بالإضافة إلى وضع مسارات بديلة في حال إغلاق الطرق بسبب الطقس أو نقاط التفتيش الأمنية، لذا، يُصبح التكيف مع الظروف الزمنية – اختيار وقت السفر يومًا أو ليلا بناءً على نشاط قوات الأمن ونقاط التفتيش – أمرًا بالغ الأهمية لنجاح عمليات التهريب في هذه البيئة. [1]

تعتمد الشبكات الكبيرة على العلاقات القبلية والوسيطين المحليين، ومن أهم استراتيجيات تقليل الخسائر تقسيم البضائع وإخفاؤها؛ فتقسيم الشحنة إلى أجزاء أصغر أو إخفاؤها بين البضائع المشروعة أو توزيعها على عدة ناقلين يجعل من الصعب على السلطات مصادرة الشحنة بالكامل وتستمر هذه شبكات التهريب في الوجود بشكل كبير بسبب اعتبارات اجتماعية ومؤسسية، فشبكات العلاقات القبلية والاجتماعية توفر ملاذات آمنة وممرات عبور غير رسمية، بينما يتم

(1) رانيا حسين خفاجة، "تسوية الأزمة السودانية الفرص والتحديات"، في السياسة الدولية،القاهرة: مؤسسة الأهرام، مرجع سبق ذكرة، ص 27.

تجاوز نقاط التفتيش الرسمية من قبل شحنات التهريب بسبب ضعف إجراءات مراقبة الحدود وارتفاع مستويات الفساد، وفي بعض الأحيان، تتطور هذه الشبكات إلى هياكل منظمة تستغل النفوذ المحلي أو تتعاون سراً مع جهات حكومية، وتساهم الفوارق الكبيرة في الأسعار والتوفر بين البلدين في خلق حوافز اقتصادية قوية تدعم الطلب على السلع المهربة، مما يجعلها نشاطاً مربحاً للكثيرين، الأمر الذي يزيد من صعوبة مكافحة التهريب عبر الإجراءات الأمنية وحدها. [1]

يتطلب تنظيم عمليات التهريب تخطيطاً لوجستياً وتقنياً متطوراً، فبينما يشكل تهريب البشر خطراً إنسانياً جسيماً بسبب مخاطر صحية واستغلال الإنسان، تتطلب شحنات أخرى مهمة مثل الوقود، شروط تخزين ونقل أكثر دقة لتجنب الحوادث البيئية أو الحرائق، وبسبب حساسية المنتجات المحتملة، وإمكانية حدوث عواقب أمنية خطيرة في حال ضبطها، يتطلب تهريب المخدرات استخدام طرق أكثر سرية وتقنيات إخفاء معقدة، ونتيجة لذلك، تختلف الأساليب المتبعة لإدارة كل نوع من أنواع السلع بحسب حجمها وطلب السوق المحلي عليها ومخاطرها فقد أصبح من الصعب أكثر مكافحة بعض الشبكات التي تستخدم استراتيجيات شبيهة باستراتيجيات شركات الخدمات اللوجستية المرموقة في إدارة المخاطر وتقسيم العمل وبناء علاقات دائمة مع الموزعين والموردين، من ناحية أخرى، تسعى المنظمات الأمنية إلى استخدام أدوات مراقبة حديثة، مثل تحليل البيانات والمراقبة الجوية، للتنبؤ بشكل أفضل بطرق التهريب والتعاون مع الوكالات الدولية الشريكة، إلا أن هذه المبادرات تواجه تحديات عملية تتعلق بتمويل المعدات والمسائل السياسية الحساسة في بعض المناطق لشبكات التهريب آثار على الاقتصاد والقضايا الإنسانية والبيئة بالإضافة إلى القضايا الأمنية اقتصادياً، تُخلّف هذه الشبكات تشوهات في الأسواق المحلية، وتضعف المنافسة العادلة، وتُسبب خسائر في إيرادات الجمارك، ومن الناحية الإنسانية، تزيد من احتمالات الاستغلال والعنف، خاصة للمهاجرين، وقد تسبب الوفاة بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها المهاجرون أثناء عملية التهريب، كما أن نقل البضائع بطرق غير آمنة، وخاصة الوقود والمواد الكيميائية، يُمكن أن يلوث المناطق الحساسة ويضر بالنظم البيئية المحلية على المدى الطويل ويتطلب معالجة هذه المشكلة اللوجستية المعقدة مزيجاً متكاملاً من الأدوات واللوائح، بينما تساهم مبادرات التنمية المحلية والبدائل الاقتصادية في الحد من دافع السكان المحليين

(1) أحمد محمد يحيى وعبد الله أونور، تصورات وتجارب محلية حول التهريب والاتجار بالبشر في السودان، حالة شمال دارفور وولاية شمال السودان، ورقة بحثية، (2024)، ص 15

للمشـاركة في أنشـطة الاتجار غير المشـروع، فإن تعزيز التعاون على الحدود وتبادل المعلومات الاســـتخباراتية بين الســـودان وليبيا، بل وحتى مع الدول المجاورة، يســـاهم في الحد من أوكارعصابات الاتجار .[1]

كما يجب إيلاء الأهمية اللازمة للمركز الإنساني في مكافحة الاتجار بالبشر، من خلال توفير الحماية والرعاية الصحية والخدمات القانونية للمتضررين، مما يعزز تعاون المجتمع ويقوي شـــرعية المبادرات الأمنية، وفي النهاية، لا تزال ظاهرة الاتجار غير المشـــروع عبر الحدود السـودانية الليبية قضـية معقدة تتطلب نهجاً متكاملًا يجمع بين مشـاركة المجتمع وبرامج التنمية والإجراءات الأمنية الفعالة فبدون معالجة المشـــاكل الاجتماعية والاقتصـــادية التي تغذي هذه الشـبكات، لن تكون الحلول أحادية الجانب فعالة ومعالجة هذه المشـاكل الأسـاسـية قد يقلل من الطلب على قنوات الاتجار غير المشروع، ويحسن أمن الحدود.[2]

3- المسارات البرية وشبكات التهريب:

تعد الحدود البرية بين الســـودان وليبيا من أكثر المناطق انعدامًا للأمن في المنطقة، وقد تحولت هذه الطرق البرية إلى قنوات رئيسـية لعمليات تهريب مختلف أنواع البضـائع، بما في ذلك الوقود والأســـلحة والأفراد، بالإضـــافة إلى دخول الجماعات المســـلحة، وغياب الرقابة الرســـمية الفعالة، ووجود جماعات مســـلحة وقبائل تســـيطر على جزء كبير من طرق العبور وتتميز هذه الطرق التي لا تقتصـر على المعابر الحدودية الرسـمية بل تشـمل أيضـا طرقا غير رسـمية مؤقتة يتم فتحها وإغلاقها حســـب الحاجة، بالمرونة وقدرتها على التكيف مع الظروف الأمنية والطقس المتغيرة، وبسبب ضـعف الدولة الليبية وانقسام السلطة فيها، تلعب شبكات التهريب المنظمة التي ترتبط غالبًا بجماعات محلية أو دولية دورًا أسـاسـيًا في مراقبة هذه الطرق وضـمان اسـتمراريتها، ومن هنا، فإن دراســـة هذه الطرق والشـــبكات المرتبطة بها، لا ســـيما فيما يتعلق بنقل المقاتلين المسلحين وتهريب الأسلحة تكشف عن أحد أكبر التهديدات التي يشكلها النزاع في السودان على الأمن الليبي يمثل الحدود البرية بين ليبيا والسودان حيوية لفهم التفاعل بين جوانب الأمن المحلي

(1) Mengiste, T, A, (2019), Precarious mobility: Infrastructures of Eritrean migration through the Sudan and the Sahara Desert, African Human Mobility Review, 5(1), 1482-1509

(2) أليكس دي والي .، الصراع في دارفور، السودان: خلفية ونظرة عامة، كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، جامعة تافتس، https://sites.tufts.edu(2022)، (تم الوصول 12:12 12-11-2025)، ص ص 13-20

والإقليمي، وقد ساهم تدهور مؤسسات الدولة في بعض المناطق، إلى جانب تصاعد النزاعات المسلحة في الدول المجاورة في تعزيز نمو شبكات الجريمة والإرهاب عبر الحدود، كما أن طبيعة المنطقة الصحراوية الواسعة ذات المناخ القاسي، إلى جانب الحدود المعرضة للتهريب، والتي تسمح بتغير مسارات التنقل تبعاً للحاجة والأوضاع الأمنية، تفاقم هذه الظاهرة، و لتوثيق هذه الظاهرة وفهم ديناميكياتها وأطرافها ومصادر تمويلها، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لمكافحتها، من الضروري رصد مسارات تهريب السلع التي تستخدمها الشبكات الإجرامية وأنماط حركة الجماعات المسلحة.[1]

4- تأثير عدم الاستقرار الليبي على تهريب الأسلحة والإرهاب عبر الحدود:

تهريب السلاح عبر الحدود مع تزايد عدم الاستقرار والطلب من الجماعات المتطرفة، ازدهر تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الدول المجاورة، ساهم توافر الأسلحة في تمويل عمليات جماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والإرهاب عبر الحدود استفادت الجماعات المتطرفة من عدم استقرار ليبيا لتنفيذ هجمات على الدول المجاورة، مما أثر سلباً على علاقات ليبيا مع جيرانها، من المهم فهم طموحات معمر القذافي في تعزيز نفوذه في الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى خلفية الصراع التاريخي مع دول المغرب العربي خلال حكم القذافي، شكلت هذه العوامل علاقات ليبيا مع جيرانها، وأوضحت ردود فعل الدول المجاورة على أزمة ليبيا عام 2011، قدمت مصر وتونس والسودان دعمًا متفاوتًا للثورة لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية، في البداية، كانت علاقات الجزائر وتشاد والنيجر وثيقة مع المجلس الوطني الانتقالي، ودعمت القذافي بدرجات متفاوتة، إن استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا خلق عقبات جديدة أمام التعاون الإقليمي، كما أن ردود فعل الدول المجاورة على الحرب في ليبيا ساهمت في ظهور تحالفات جديدة وتوترات إضافية، ويُشير البعض إلى أن الحكومة الليبية الجديدة ستعطي الأولوية للعالم العربي وأوروبا على حساب دول منطقة حوض الساحل وأفريقيا

(1) رشيد خشانة، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، جريدة الحياة،العدد، (2015)،(تم الوصول 7:27 27-11-2025) https://www.dw.com/ar/

جنوب الصـحراء، وذلك نظراً لمخاوفها الداخلية، إضـافة إلى أن سـياسـات القذافي تجاه أفريقيا كانت غير مقبولة لدى الشعب الليبي. [1]

والمشكلة الرئيسـة في ليبيا تكمن في ضـعف أمن الحدود، يعاني كل من منطقة المغرب العربي والسـاحل من ضـعف الرقابة الحدودية في ليبيا، مما يسـمح بتنامي تجارة التهريب للمواد والبشـر والأسـلحة، خلال الأزمة الليبية، سـيطرت مجموعات مسـلحة محلية على نقاط العبور الحدودية مع تدهور قدرة الجيش الليبي على السـيطرة على الحدود لتأمين البنية التحتية الحيوية ومراقبة المناطق الحدودية،انضـمت الكتائب الثورية التي حاربت القذافي إلى تحالفات كبيرة ومنظمة، ودخلت إلى المناطق الحدودية في وسط وجنوب ليبيا، سميت هذه الكتائب لاحقاً "قوات الدرع الليبية" بعد تنسـيق أنشـطتها رسـمياً مع وزارة الدفاع الليبية، سـعت قوات الدرع الليبية والمجلس الوطني الانتقالي الليبي إلى دمج هذه المجموعات المسـلحة في جهاز حرس الحدود، ليتمكنوا من العمل تحت مظلة المجلس، إلا أن دمج هذه الجماعات في نظام شامل لإدارة الحدود كان صـعباً نظراً لعدم وجود قيادة مركزية موحدة، وضـعف البنية التحتية في المناطق الحدودية، يرتبط صراع الحكومة الليبية الحالي للسيطرة على الجماعات المسلحة وإنشاء قطاع أمني شامل ومسؤول ارتباطاً وثيقاً بقضية أمن الحدود، ظهرت كيانات أمنية غير رسمية نتيجة فشل محاولات السيطرة على هذه الجماعات، وتتميز هذه الكيانات بوجود عناصر رسمية وغير رسمية، وهيكل سلطوي غير واضح، وضعف الولاء للحكومة المركزية، العوامل المؤثرة في النزاعات عبر الحدود وعلاقة ليبيا مع جيرانها الروابط العرقية والقبلية عبر الحدود تعتبر ليبيا وجيرانها قبيلتي التبو و والتوارق مصـدرتهديد للأمن، تربط التبو والتوارغ علاقات قرابة مع أقاربهم في الجزائر ومالي والنيجر وتشـاد، وتوجد في منطقة السـاحل قبائل عربية مثل ورفلة وأولاد سـليمان، لذلك، يتجنب هؤلاء السكان استخدام نقاط العبور الرسمية، مما سهل تهريب السلع عبر الحدود، أحياناً بمعرفة مسؤولي الحدود، تعتبر الروابط العائلية أهم من الولاء للحكومة الليبية الجديدة لدى العديد من هذه الجماعات في المناطق الحدودية. [2]

---

(1) أليكس دي والي، الصـراع في دارفور، السـودان: خلفية ونظرة عامة، كلية فليتشـر للقانون والدبلوماسـية، مرجع سـبق ذكره، ص 13–20

(2) أفريكوم (2010)، شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، صحيفة وقائع، (تم الوصول في 7:34 27–11–2025) http://www.africom.mil/Doc/7432

5- الإشكاليات والصراعات الحدودية في العلاقات السودانية الليبية:

تُعدّ النزاعات الحدودية والإقليمية بين السـودان وليبيا من أهم القضـايا التي تؤثر على اسـتقرار المنطقة، إذ إن اتسـاع الصـحراء، وتشـابك المصـالح القبلية والعرقية، وغياب الحدود المرسومة بدقة، جميعها عوامل أسهمت في استمرار هذه النزاعات، ولا يقتصر نطاقها على البعد الجغرافي فحسب، بل يمتد ليشمل تصاعد عمليات التهريب وتسلل الجماعات المسلحة، والصراع على الموارد بين الفصـائل المختلفة. وقد انعكس ذلك سـلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين، وأسـهم في تفاقم الأوضـاع الأمنية في كل من طرابلس والخرطوم، نظرًا لأن نزاعات الحدود والأراضـي تتسـم بطابعها الاسـتعماري، إلى جانب أبعادها التاريخية والاجتماعية وغيرها من العوامل،وفي هذا الإطار، تبنت الحكومات الإفريقية مبدأ عدم المسـاس بالحدود الموروثة عن الاسـتعمار، غير أن بعض الدول رأت أن هذا المبدأ منح أطرافًا معينة أفضـلية على غيرها، كما أدت النزاعات التي نشبت عقب تفكك بعض الكيانات السياسية، مثل استقلال جنوب السودان عن السـودان وإريتريا عن إثيوبيا، إلى إضـعاف فكرة احترام الحدود التقليدية وتُعد النزاعات الحدودية بين موريتانيا والسنغال، والصراع بين مالي وبوركينا فاسو، والخلاف بين الكاميرون ونيجيريا حول بحيرة تشاد من أبرز الإشكالات التي شهدتها منطقة الساحل والصحراء، كما هو الحال في النزاع الليبي التشادي عام 1994، الذي حسمته المحكمة الدولية لصالح تشاد، حُسم النزاعان الأخيران بقرارات من المحكمة الدولية للعدل، ومن المعروف أن هذه النزاعات شـائعة في الدول الأفريقية حديثة التكوين والمتطورة على. [1]

الرغم من اسـتمرار النزاعات الجيوسـياسـية الأخرى وتأثيراتها المتبادلة، يُعد هذا الصـراع مصـدر توتر مسـتمر في منطقة المغرب العربي مما يؤثر على التعاون الإقليمي داخل المغرب العربي وفي غرب أفريقيا. [2]

وتشـمل الآثار الأخرى للصـراع في الصـحراء الغربية، تبعات أمنية تتمثل في إمكانية تكوين روابط بين عناصـر في مخيمات اللاجئين في تندوف وبين جماعات أخرى في الصـحراء،

---

(1) براون، إي، انعدام الأمن الحدودي في شـمال أفريقيا، تقرير بحثي رقم 945، برمنغهام، المملكة المتحدة: مركز أبحاث التنمية العالمية، جامعة برمنغهام، 2013، (تم الوصول في 7:34 27-11-2025)
PDF ،http://www.gsdrc.org/docs/open/HDQ945

(2) محمود بابكر محمد، أثر النزاعات الإقليمية في تجمع دول السـاحل والصـحراء عن الأمن الإقليمي، رسـالة ماجسـتير منشورة جامعة أفريقيا العالمية، 2011م، ص 102

بالإضـــافة إلى تبعات إنســـانية تتمثل في وضـــع اللاجئين في المخيمات ومســـتقبلهم المجهول، ولذلك، ربطت العديد من عمليات اختطاف الرهائن بأفراد من هذه المخيمات، كما أثار احتمال ظهور ميول إسلامية متشددة قلقاً، إضافة إلى ذلك، يتزايد الحديث عن المخاوف من وجود روابط بين عناصـر في المخيمات ومنظمات إرهابية في المنطقة، ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تتخذ جبهة البوليساريو أو أي من فصائلها موقفا إرهابياً، لأن ذلك سيضعف شرعيتها ولا يُعد صراع الصحراء الغربية مجرد نزاع حدودي بسيط، بل هو صراع جيوسياسي جوهري، تدعم الجزائر إقامة دولة جديدة في المنطقة، مما ينازع المطالبة المغربية التاريخية بالصـــحراء، بدلاً من حق تقرير المصير، وسيتمتع الطرف المنتصر بنفوذ أكبر في تشكيل السياسة المحلية لذلك، وبالمقارنة مع النزاعات الإقليمية البســـيطة، التي عادة ما تُحل بوســـائل دبلوماســـية أو قانونية دولية أو عبر الوســـاطة، فإن هذا الصـــراع أكثر تعقيداً، يُعد انفصـــال جنوب الســـودان عن شـــمال الســـودان، وتداعيات النزاعات الحدودية، وتشـــمل الآثار الإنســـانية تحديات الأمن في هذه المنطقة، نقص الغذاء والجوع أحياناً، وانتشـــار التهريب، وتراكم الأســـلحة واســـتخدامها في أنشـــطة جديدة مثل القرصـــنة والاختطاف وتجارة المخدرات، ومن الســـمات المميزة لهذه المنطقة الإقليمية الاستراتيجية.[1]

ثانيا: الانتهاكات الإنسانية وأثرها على البيئة الأمنية:

تعد انتهاكات حقوق الإنســان، وخاصــة في المناطق الحدودية التي تشــهد توترات أمنية متكررة وأعمال تهريب من أهم المشــكلات التي تؤثر على الوضـــع الأمني في ليبيا، فإلى جانب آثارها الإنسانية المباشرة، تشكل هذه الانتهاكات التي تشمل الاعتداءات على المدنيين، والاعتداء على البنية التحتية الحيوية، والتهريب والاتجار بالبشـــر، عاملاً مهماً في تقويض قدرات الدولة على ضــمان الأمن، وفي زعزعة اســتقرار المجتمع ويواجه الجيش والأجهزة الأمنية صــعوبة في أداء مهامهما بكفاءة في ظل انتشـار انتهاكات حقوق الإنسـان، نظراً لانخفاض ثقة المواطنين في الحكومة، مما يصـعب الحصـول على دعم المجتمع لمكافحة هذه الانتهاكات، ويسـاهم اسـتمرار هذه الانتهاكات في تقويض أمن الحدود، وتعزيز ظاهرة التهريب والجريمة المنظمة، ما يفاقم

(1) آدم عبد الله عمر، تحديات الأمن المحلي والإقليمي في دول الساحل الأفريقي، المجلة العلمية لكلية العلوم السياسية، م 10، ع 20 جامعة الإسكندرية، 2025 م، ص 8-9

دوامة العنف وعدم الاســـتقرار، فإن من أهم الخطوات لفهم طبيعة المشـــكلات الأمنية في ليبيا، دراســة أثر انتهاكات حقوق الإنســان على الوضــع الأمني، فهذا البحث يُشــكل إطاراً أســاســياً للتخطيط الاســـتراتيجي لاســـتعادة القدرات الأمنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة التهديدات وتحسين أمن الحدود واستقرار المجتمع. [1]

1- عدد القتلى من المدنيين:

وفقًا لبعض المصـــادر، ارتفع عدد القتلى خلال الأشـــهر الثلاثة الأولى من المعركة، وخاصة بين المدنيين، حيث يقدر عدد القتلى بنحو 5000 شخص، ومن المحتمل أن يكون العدد الحقيقي أعلى بكثير، قدرت منظمة العفو الدولية عدد القتلى خلال الأشـــهر الســـتة الأولى من النزاع، من 15 أبريل إلى 15 أكتوبر 2023، بحوالي 7000 قتيل و 12000 جريح، ومع ذلك، ففي ظل استمرار الحرب في السودان، لا سيما في الخرطوم ودارفور، يصعب تحديد هوية الجثث واستعادتها، مما يجعل من الصعب إعداد إحصاء دقيق لعدد الضحايا، وبالمثل، خلال النزاع بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني تم العثور على ما يصل إلى 30 مقبرة جماعية تضم ما يقدر بـــ 1000 ضحية في غرب دارفور، وفقًا لتقديرات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبينما كثفت قوات الدعم السريع هجماتها على السكان في المناطق الأكثر تضررا، لم يتمكن هؤلاء السكان من حماية أنفسهم، كما اتهمت قوات الدعم السريع والميليشيات المرتبطة بها بارتكاب عدد من عمليات الإعدام خارج نطاق القانون في غرب دارفور، وفقًا لبعض التقارير، وفي 3 يونيو 2023، تعرضـــت مدينة كتومة في شـــمال دارفور والتي تقع بالقرب منها مخيم كساب للاجئين لهجوم من قبل مسلحين يزعم أنهم من قوات الدعم السريع والميليشيات المرتبطة بها، وأفاد مصدر محلي أن 54 شخصاً على الأقل، بينهم أكثر من 18 امرأة، قتلوا في المخيم، وقتل ما لا يقل عن 35 شـــخصـــاً آخرين خلال الأســـبوع التالي في هجمات أخرى، وأعلنت السلطات في شمال دارفور المنطقة منطقة كارثة إنسانية بعد يومين، ومن أبرز الحوادث مقتل حاكم غرب دارفور، فقد اختطف وقتل على يد قوات الدعم الســريع في منتصــف يونيو 2023، بعد ساعات قليلة من اتهامه قوات الدعم السريع والميليشيات المرتبطة بها باستهداف المدنيين عمداً في مقابلة مع قناة الحدث، وقتل شقيقه وأبوه لاحقا، قتل صادق محمد أحمد، رئيس لجنة

(1) Latonero, M, & Gold, Z, (2015), Data, human rights & human security, Human Rights & Human Security (July 1,2015)

المساعدات الإنسانية، وعدد من المحامين في مدينةالجنينة، إلى جانب الأمير طارق عبد الرحمن بحر الدين (شقيق سلطان دار مساليت، سعد عبد الرحمن بحرالدين) و 16 شخصا آخرين، وتشير نقابة المحامين في دارفور إلى أن المحامين كانوا هدفًا رئيساً لهذه الهجمات بسبب دورهم في توثيق هذه الأحداث .[1]

2- كثرة انتهاكات حقوق الإنسان:

أكدت الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة على رصد الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان منذ تفجر الصراع في السودان في منتصف أبريل الماضي، حيث يواجه طرفا الصراع سواء القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع – اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ضد المدنيين خلال الصراع المحتدم بينهما، فقد تم اعتقال عدد غير مسبوق من المدنيين بشكل تعسفي سواء من قبل قوات الدعم السريع أو المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية وبحسب ما ورد في التقارير، فقد احتجزت قوات الدعم السريع أكثر من 5,000 شخص في الخرطوم، بما في ذلك حوالي 3,500 مدني، تم احتجازهم في ظروف مهينة وغير إنسانية خالية من الكرامة الإنسانية وأبسط ضرورات الحياة"، وبالمثل فهناك اتها ما للمخابرات العسكرية السودانية باعتقال حوالي 1500 شخص، وجدير بالذكر أن الضمانات الإجرائية والرقابية التي كانت تمنح المحتجزين في السابق بعض الحماية لم تعد قابلة للتطبيق في ظل ظروف الصراع، ولعل ما زاد الأمور صعوبة استخدام كلا الطرفين لمراكز احتجاز سرية غير معترف بها، وفي هذا السياق، هناك أدلة على استخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل كلتا القوتين ضد المحتجزين لديهما، وذلك إما لتخويفهم وانتزاع المعلومات، أو لمعاقبتهم على افتراض كونهم يدعمون الجانب الآخر. [2]

3- تهديد الاستقرار الإقليمي:

يشكل الصراع في السودان تهديداً لاستقرار المنطقة، وقد حذرت الأمم المتحدة مراراً من اقتراب اندلاع حرب أهلية شاملة في السودان وتتمثل الأسباب الرئيسة لهذا عدم الاستقرار في

(1) كلية الدراسات الشرقية والأفريقية: تدمير بلد، وإبادة شعبه: المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي في السودان منذ 15 أبريل 2023، جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن، 2023، ص 26-27

(2) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط1، دار كمبرج للنشر، لندن، 2000م، ص 113

التداخل العرقي بين السـودان وجيرانه، وضـعف الوضـع الأمني في المدن السـودانية، وضـعف مراقبة الحدود، ومن أكثر الدول التي سـتتأثر سـلبياً بهذه الفوضـى في السـودان، تشـاد فوجود تنظيمات إرهابية مثل بوكو حرام وداعش ي منطقة بحيرة تشـاد، إلى جانب أنشـطة أخرى للمتمردين، أدى إلى عدم اسـتقرار سـياسـي في تشـاد، ويمكن أن ينتقل مقر "الجبهة من أجل التغيير والمصالحة من ليبيا إلى دارفور، مستغلة الفوضى في المنطقة، وفي ظل التوترات العرقية الحالية بين الجماعات المسـلحة في دارفور، قد يتفاقم العنف هناك، ويُهدد جهود السـلام بين السودان وتشاد، كما يعتمد اقتصاد جنوب السودان بنسبة 90% على صادرات النفط، التي تشحن عبر ميناء سـواكن في شـمال السـودان، مما يجعله من أكثر الدول المتضـررة من الصـراع في السودان، لذا، فإن أي توقف في صـادرات النفط بسبب الصـراع في الخرطوم سيؤدي إلى انهيار اقتصاد جنوب السودان. [1]

المطلب الثاني: تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية:

تمثل المناطق المتاخمة لحدود ليبيا مع دول الجوار بيئة معقدة ودقيقة، تتداخل فيها القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، وتتأثر هذه المناطق بالعديد من العوامل، من بينها تدفق المقاتلين والأسـلحة والمجموعات المسـلحة عبر الحدود، نظراً لتلاصـقها مع مناطق النزاعات المسـلحة في دول الجوار مثل السـودان وتشـاد ونيجيريا، فإلى جانب ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، وتدهور الوضـع الأمني، وتأثيرها السـلبي على الحياة الاجتماعية والاقتصـادية للسـكان المحليين، فإن هذه العوامل تزيد من تفاقم عدم الاسـتقرار في المناطق الحدودية، ما يعيق قدرة ليبيا على السيطرة على حدودها، ويصعب عليها تطبيق القانون وضمان أمن مواطنيها، ولضمان اسـتقرار الحدود وحماية المصـالح الوطنية، وتعد المناطق الحدودية في ليبيا من أكثر المناطق عرضـةً للأثار الأمنية للحروب الإقليمية، لا سـيما تلك التي تشـمل السـودان والدول الأفريقية المجاورة، فامتداد هذه الحدود الصـحراوية الواسـعة يُتيح فرصـة سـهلة لتهريب الأسـلحة، ودخول الجماعات المسـلحة، وقد تحولت هذه المناطق إلى بؤر توتر خطيرة بسـبب غياب إطار أمني موحد وضعف الرقابة على المعابر الحدودية، مما يُهدد استقرار السكان المحليين والأمن العام في

(1) أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، منشورات مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع 6، 2011، ص 2

ليبيا، إضـــافة إلى تفاقم النزاعات الداخلية وتعزيز بيئة عدم الاســتقرار وعدم الأمان، ســاهم تدفق الأسـلحة عبر الحدود في إشـعال النزاعات القبلية ونشـوء الميليشـيات المحلية، وتعد هذه المناطق الحدودية مصدراً متواصلاً للتوتر، وتعيق جهود الدولة في فرض سيادتها، خاصةً مع تزايد قدرات الجماعات المسـلحة والإرهابية نتيجة لتنقلها عبر الحدود، لذلك، من الضـروري دراسـة أثر تدفق الأســلحة عبر الحدود على اســتقرار المناطق الحدودية في ليبيا، وفهم أنواع التهديدات الحالية، وتقييم مخاطرها على الأمن الوطني، وإيجاد حلول عملية للحد من آثارها، سـيسـهم ذلك في بناء إطار أمني أكثر قوة قادر على مواجهة هذه التحديات الأمنية. [1]

أولاً – الطبيعة الجغرافية للمناطق الحدودية الليبية وأهميتها الأمنية:

تتمتع ليبيا بأهمية اســتراتيجية كبيرة نظراً لموقعها على ســاحل البحر المتوســط ودورها كحلقة وصـل برية حيوية بين العالم العربي الشرقي والغربي، وبفضـل موقعها الجغرافي، تُعدّ ليبيا طريقاً رئيســـاً للتجارة الدولية بين الدول العربية والأوروبية، وكما تحتل مكانة بارزة في القارة الأفريقية، وخاصـــة في شـــمال أفريقيا، وتعزز هذه الأهمية من خلال الاســـتراتيجية الأمريكية الجديدة في الشـرق الأوسـط التي تشـمل شـمال أفريقيا، وتعد ليبيا مركز قوة هام بفضـل موقعها المتميز ومواردها الطبيعية وعلاقاتها الإقليمية، وبســـبب موقعها الاســـتراتيجي القريب من الدول الأوروبية، لا ســـيما إيطاليا التي لها طموحات ومصـــالح في العالم العربي، تُعد ليبيا ومنطقتها المحيطة بؤرة تنافس إقليمي ودولي، بالإضـــافة إلى كونها محور اهتمام الدراســـات الاســـتراتيجية والجيو– سياسية، لذلك، تعتبر ليبيا مركزاً ديناميكياً للقوى الإقليمية والعالمية، وتلعب دوراً محورياً في إعادة التوازن الإقليمي، ويســـاهم موقع ليبيا الجغرافي الاســـتراتيجي في اختلاف ردود الفعل الإقليمية والدولية إزاء الوضـع الراهن، هو أحد العناصـر الرئيسـة التي تشـكل السـياسـة الجغرافية للدولة، ويؤثر على علاقاتها مع الدول الأخرى، وسلوك حكومتها السياسي، وأفكار مواطنيها، ويتم النظر إلى الموقع الجغرافي، وقربه من البحار والمحيطات، وموقعه بالنســـبة للدول المجاورة، من منظور ســياســـي ثلاثي الأبعاد، وتختلف هذه العلاقات المكانية باختلاف التوازن الســياســـي بين

(1)رمضـان جابر، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011 – 2023)، المجلد 20، العدد 1، 2023 م، ص 32

الدول، تمتد ليبيا على مساحة شاسعة في شمال أفريقيا، حوالي 1,775,500 كم2، على طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط.[1]

و تشكل هذه المنطقة الجغرافية حوالي 5، 6% من مساحة القارة الأفريقية، وبالتالي، تأتي ليبيا في المرتبة الثالثة من حيث المساحة بين دول أفريقيا بعد الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تمتد حدود ليبيا جنوبًا حتى حدود تشاد والنيجر من الساحل المتوسطى شمالا، وتتشارك حدودها شرقا مع مصر والسودان، وغربًا مع الجزائر وتونس، تقع ليبيا بين خطي عرض 9 و 33 شمالا، وخطي طول 9 و 25 شرقا، وبالتالي، تمتد على مسافة 1600 كم تقريبًا من الغرب إلى الشرق، وأكثر من 1560 كم من الشمال إلى الجنوب، وبناءً على هذه الخصائص الجغرافية، فمن الواضح أن موقع ليبيا يتميز بأهمية استراتيجية كبيرة، فهي بمثابة جسر يربط بين القارتين الأفريقية والأوروبية، وهي نقطة الدخول الرئيسية إلى أفريقيا من أوروبا، كما تمثل ليبيا رابطاً مهماً بين الدول العربية الشرقية والغربية، وهو أمر بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية في الوقت الحاضر، تعد المصالح السياسية والاقتصادية، وهما وجهتان لعملة واحدة، السبب الرئيس للحروب الدولية، وللتأكد من عدم احتكار أي دولة السيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي المهم وموارده الاقتصادية الهائلة، كان ذلك واضحًا في رد الفعل الدولي إزاء الأزمة الليبية والتدخل السريع في ليبيا بعد ثورة فبراير من الناحية المناخية، تُعد ليبيا دولة استوائية بشكل رئيسي، باستثناء أجزائها الشمالية التي تتميز بمناخ البحر المتوسط، أكثر من 85% من مساحة ليبيا صحراوية، مما يقلل من جاذبيتها للسكان بسبب عدم ملاءمتها للزراعة، خاصةً بسبب قلة الأمطار، يلعب هذا العامل الجغرافي دورًا في عدم تناسق توزيع السكان في ليبيا، فبينما يعيش 10% فقط من السكان في 90% من مساحة البلاد، والتي تشمل بشكل رئيس الواحات في الجنوب والشمال، فإن 80% من السكان يقيمون في منطقة لا تمثل سوى 10% من مساحة البلاد، وخصوصا على طول الساحل ضمن نطاق يبلغ عرضه 34 كيلومترًا مربعًا. [2]

(1) عمران منصور السائح، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي واستغلال عوامل البيئة الجغرافية في إعادة بناء واستقرار ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، م4، ع3،(2023)، ص 585–570

(2) حوسين بلخيرات مستقبل الأزمة الليبية دراسة استشراقية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م 5، ع 3، 2020، ص 96.

1- موقع الجوار الجغرافي:

تؤثر المواقع الجغرافية والمسـافة بين الدول المجاورة بشـكل كبير على العلاقات بينها، ومن العوامل المهمة في هذا السياق، مكانة الدولة في علاقاتها مع جيرانها، فمن الناحية النظرية، تزداد احتمالات تعرض الدولة للخطر وتفاقم مشاكلها، سواء في أوقات السلم أو الحرب، كلما زاد عدد دول الجوار، نظراً لزيادة نقاط التماس المحتملة للنزاعات، ويمكن أن تكون الحدود عمودية من السماء إلى سطح الأرض أو أفقية (على سطح الأرض)، وتعد الحدود السياسية من أهم موضوعات الجغرافيا السياسية،التي تهتم بدراسة الحدود من منظور سياسي، بالإضافة إلى النزاعات الناجمة عنها، فالحدود السياسية بين الدول قد تسبب مشاكل أكثر من أي جانب آخر في العلاقات الدولية، ومن الجدير بالذكر أن الحدود مع مصر وحدها محددة رسمياً ودقة، بينما الحدود الأخرى مجرد تقديرات يبلغ طول حدود ليبيا حوالي 6334 كيلومتراً، منها 1900 كيلومتر حدود بحرية و 4434 كيلومتراً حدود برية، وبمعدل 400، 3 كيلومتر مربع من الأراضي الليبية لكل ميل من الحدود البرية، باستثناء منطقة أوزو مع تشاد، لا توجد لدى ليبيا أي نزاعات حدودية مع جيرانها، وقد حسمت محكمة التحكيم التابعة للأمم المتحدة نزاع منطقة أوزو، واكدت ان الحدود الموروثة عن الاستعمار تحرم قانونيا التي كانت قد استولت عليها فرنسا من تشاد وأعطتها لإيطاليا خلال الحقبة الاستعمارية، وأصدرت حكمها لصالح تشاد. [1]

ثانياً - تأثير التدفقات المسلحة على استقرار المناطق الحدودية الليبية:

يشكل مزيج معقد من القبائل والمجموعات العرقية بما في ذلك قبائل التبو والتوارق والعرب، بالإضافة إلى قبائل أخرى تربطها علاقات تاريخية وجغرافية بالسودان وتشاد والنيجر، النسيج الاجتماعي والاقتصادي في جنوب ليبيا، لطالما ساهم التنوع القبلي والعرقي في التنوع الاجتماعي والثقافي، لكنه أصبح الآن مصدر عدم استقرار وعنف بسبب غياب حكومة مركزية قوية وتدهور مؤسسات الأمن، وقد تعقد الوضع أكثر مع ازدياد نفوذ الجماعات المسلحة القادمة من جنوب السودان، إذ ترتبط هذه الجماعات غالباً ببعض القبائل أو الفصائل، ما يزيد من حدة التوترات والصراعات الداخلية، ونتيجة لذلك، لم يعد الصراع مجرد حرب مسلحة ذات بعد أمني، بل هو انعكاس لنظام مجتمعي متفكك يعاني من الانقسام القبلي والعرقي، مما يجعل استقرار

(1) عباس غالي الحديثي، مدخل الى الجغرافية السياسية، مطبعة أمل الجديدة، ط1، دمشق، 2020 م، ص 8.

المناطق الحدودية أكثر صعوبة وضعفاً اضطرت القبائل إلى تحمل مسؤولية توفير الأمن لحماية نفسها وأراضيها بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011 وتفكك الجيش والشرطة، وبموجب مبدأ فرق تسد" الذي تبناه القذافي وجعله ركيزة أساسية لنظامه، ظلت القبيلة المحور الرئيس للسياسة الداخلية في ليبيا طوال أربعين عاماً، من خلال اللجان الشـعبية، التي كانت امتداداً للاجتماعات الكبيرة التي كان ينظمها إدريس السنوسي لكسب تأييد القبائل، خدع القذافي الشعب ليبدو وكأنه يمارس حقوقه السياسية، وأما في عهد الملك، فكانت الدولة أقرب إلى الواقع، بينما شهدت فترة حكم القذافي عودة إلى أشكال متطرفة من الهويات الأصولية، مما عزز الهويات القبلية وجعلها أكثر تصلباً من ذي قبل، يُعتبر المجتمع الليبي مجتمعاً قبلياً بطبيعته. [1]

حيث للقبيلة تأثير كبير على الولاءات وعلاقات التفاعل الاجتماعي، ويشير البعض إلى أن كراهية الليبيين للأحزاب السياسية بدأت بعد عام واحد من الاستقلال، في عام 1951، في

عهد الملك إدريس السنوسي، بينما يرى آخرون أن انتشار التحالفات القبلية في المجتمع الليبي ازداد بعد حظر الأحزاب السياسية، مما ساهم في ازدهار ظاهرة القبيلة، وقد عززت أحداث ما بعد عام 2011 من قوة القبيلة ونفوذها، كانت القبيلة وميليشياتها المسلحة ركيزة كل نظام سياسي حكم ليبيا، بدءً من الملكية ومروراً بفترة الثورة وصولاً إلى الجمهورية،اكتسبت القبائل نفوذاً وميزات مادية كبيرة خلال السنوات الست الماضية، مستغلة غياب الجيش، والشرطة وغيرها من مؤسسات الدولة، ويقول النائب الليبي حسن صالح إن ظاهرة القبيلة انتشرت بشكل أكبر مع محاولات الأنظمة الحاكمة تعزيز سيطرتها على البلاد، إلا أن دور القبيلة كان في البداية دوراً اجتماعياً وثقافياً بالدرجة الأولى. [2]

ثالثاً – جغرافية القبيلة في ليبيا:

بمساحة إجمالية تزيد عن 1,759,540 كيلومتر مربع، تتميز ليبيا بأطول ساحل بحري بين الدول المطلة على البحر المتوسط، حيث يمتد ساحلها على طول 1955 كيلومترًا، وبعدد سكان يقدر بنحو 6، 597 مليون نسمة فإن ليبيا تتميز بتعداد سكانها المعتدل مقارنة بمساحتها الشاسعة، ويتميز هذا البلد بموقعه الجغرافي الاستراتيجي؛ إذ يحدّه من الغرب الجزائر، ومن

(1) بي بي سي نيوز . ليبيا تعين الجنرال المناهض للإسلاميين حفتر قائداً للجيش، (2015)، (تم الوصول في 7:34 2025-11-27) https://www.bbc.com/news/world-africa-31698755

(2) بي بي سي نيوز، ليبيا تعين الجنرال المناهض للإسلاميين حفتر قائداً للجيش، 2015، مرجع سبق ذكرة.

الجنوب الشرقي مصر والسودان، ومن الشمال والغرب تونس، ومن الجنوب تشاد ونيجيريا، ويعد دور ليبيا كحلقة وصل بين العالم العربي الشرقي والغربي من أبرز خصائصها، وأما بقية أراضي ليبيا، وخاصة في الجنوب والغرب، فتتميز بتعداد سكانها المنخفض نسبياً وبتعدد القبائل التي تنتشر في مناطق مختلفة، بينما يعيش معظم سكانها بالقرب من الساحل. [1]

والتي تتمثل في النقاط التالية:

1- قبائل العرب:

يتركز السكان من العرب على طول الساحل من طبرق والبيضاء إلى صبراتة وزوارة في الغرب، وبنغازي وأجدابيا في الشرق، وتنتشر بعض القبائل العربية في المناطق الداخلية نتيجة نمط حياتهم الرعوي، مثل قبيلة السعيان في تاقربرت في الغرب وقبيلة أولاد سليمان في سبها في الجنوب، أما السكان الأمازيغ، فيتركزون من وزان في الغرب إلى نالوت والزنتان وغدامس وغساس، وصولاً إلى الزاوية، التي يعتقد أنها عاصمة الأمازيغ.

2- قبائل التبو:

تنقسم التبو اساسا الى التيدا والدازا ولها لغة خاصة من عائلة اللغات الصحراوية وتتركز في المنطقة الممتدة من الكفرة إلى وادي الفرج إلى سبها، وصولاً إلى مرزق، عاصمة التبو، على طول الحدود الليبية مع دارفور في السودان وتشاد ونيجيريا.

3- قبائل الطوارق:

وتعود أصول قبيلتي الرابية والنوايل في زوارة إلى نفس أصول التوارق، الذين هم من أصول أمازيغية (زنتا)، ويتركز الطوارق على طول الحدود الغربية مع الجزائر، من جبال أير إلى أوباري، عاصمة الطوارق وصولاً إلى تانهورت وغدامس بما أن تيقنت كانت مركزا رئيسيًا لتجارة الرقيق، وغدامس محطة استراحة مهمة لقوافل المسافرين من تيمبوكتو وبيرن في مالي، فإن منطقتي سيناون وغدامس تُعتبران من المناطق التي ارتبطت تاريخيا بتجارة الرقيق وينطبق الأمر نفسه على منطقة مارث في محافظة قابس وتتكون منطقة الحدود الثلاثية بين تونس وليبيا والجزائر من أبناء العبيد السابقين الذين استقروا في هذه المناطق الحدودية وعلى الرغم من أنهم

(1) على عبد اللطيف أحميدة، 2009م، الأصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الإستعمار وبعده، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م، ص 137.

يعتبرون أنفسهم عربا ولا يعرفون صلاتهم بقبيلة التبو، فقد أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من هذه المجتمعات، ونتيجة لذلك، اعتبرهم معمر القذافي قبائل عربية، واستخدمهم [1]

في الحفاظ على سيطرته على أقصى غرب ليبيا وأقصى جنوب تونس على طول الحدود الجزائرية، كما فعلت الدولة الأموية في عهد معاوية بن أبي سفيان، سعى القذافي إلى إضعاف الهويات الإقليمية وإقامة حكمه على أساس الانتماء القبلي لبناء دولة عربية بحتة على الطراز البدوية ومن خلال ذلك حافظت الروابط القبلية والولاء المطلق للقائد على استقرار الدولة الليبية، التي التي كانت تدار من قبل الميليشيات بدلاً من مؤسسات قوية باستخدام شعارات فارغة مثل السلطة والثروة والسلاح ملك للشعب"، أنفق القذافي أموالاً طائلة لخلق صورة مشوشة عنه، مما عرقل عمل الحكومة وألهاء الرأي العام من خلال "اللجان الشعبية" التي ادعت تمثيل الشعب، ظلت القبائل العربية الليبية القوة المهيمنة في حكم القذافي، المسيطرة على المجموعات العرقية الأخرى، بينما ظل الشعب خاضعًا لهيمنة العرب، اعتبرت القبائل العربية المجموعات العرقية الأخرى مثل التبو والأمازيغ والتوارق كطبقة ثانية، لأنهم كانوا يسيطرون على معظم الأراضي الخصبة ويتركزون على طول الساحل الذي يمتد 2000 كيلومتر، وكما استخدمت قبيلة السعيان في الغرب ضد الأمازيغ، حاول القذافي استخدام قبيلة أولاد سليمان في الجنوب ضد التبو. [2]

رابعاً – الانقسامات السياسية في ليبيا:

منذ إسقاط نظام القذافي عام 2011 وإنشاء المجلس الوطني الانتقالي لإدارة المرحلة الانتقالية، شهدت ليبيا تغييرات سياسية جذرية، تميزت هذه الفترة بالصراع الداخلي بين مختلف القوى السياسية، لا سيما بين التيارات الإسلامية والوطنية الليبرالية، ما أدى إلى تباين واضح في أساليب الحكم وصنع القرار، أدى ظهور حكومتين وبرلمانين متنافسين في عام 2014، تلاه انتخاب المؤتمر الوطني العام ثم البرلمان، إلى تفاقم الانقسام السياسي والضعف المؤسسي، مما أثر سلباً على أداء الدولة، وخاصة في السياسة الخارجية، يعود جذور الانقسامات السياسية في ليبيا إلى عام 2011، عندما فشلت الفصائل السياسية في بناء دولة موحدة قادرة على إدارة

(1) عبد الغني عبد الله خلف الله، مستقبل إفريقيا السياسي، القاهرة، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر، ط 2، 1961م، ص 188

(2) دنيا الأمل إسماعيل، مستقبل إفريقيا السياسي، القاهرة، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر، ط 2، 1961 م، ص3

تنوعها السياسي والاجتماعي، ظهر هذا الانقسام بوضوح بين السلطات المتنافسة في الشرق والغرب، نتيجة لظهور فصائل محلية متعددة تناضل من أجل الهيمنة السياسية في غياب دستور دائم وفراغ سياسي، يعد وجود حكومتين متنازعتين، إحداهما في طرابلس مدعومة من قوى إقليمية ودولية، والأخرى في بنغازي أو طبرق مدعومة من قوى أخرى، من أبرز مظاهر هذا الانقسام انقسمت مؤسسات الدولة تبعاً لهذه الانقسامات، وامتد هذا الانقسام ليشمل السيطرة على المؤسسات المالية والجيش والشرطة والموارد النفطية، فاقمت الميليشيات المسلحة هذا الانقسام، إذ دعمتها بعض القوى السياسية واستخدمتها أداة للسيطرة.[1]

ازداد التباين السياسي مع سيطرة الديناميكيات المحلية على المشهد السياسي الليبي، فاستبدلت الدولة كجهة صنع القرار، إضافة إلى تأثيرها على الشؤون الداخلية، خلق هذا الوضع بيئة مثالية للتدخلات الإقليمية والأجنبية، ومن خلال دعم القوى الخارجية للمجموعات المتنافسة مالياً وعسكرياً وسياسياً، عمقت التدخلات الخارجية الانقسامات وقللت فرص المصالحة الوطنية، أثر هذا الانقسام سلباً على استقرار ليبيا، فشلل مؤسسات الدولة وضعف قدرة الحكومة على السيطرة على الحدود وتقديم الخدمات الأساسية، كما أطال أمد الأزمة بعرقلة المفاوضات والحلول السلمية، نتيجة لذلك، فشلت ليبيا في تحقيق الاستقرار الداخلي وتحولت إلى ساحة معركة مستمرة، ممزقة بين فصائل متعددة.[2]

خامساً – أثر العوامل الداخلية والخارجية علي تطور الصراع في ليبيا:

شكلت موجة الاحتجاجات التي اجتاحت العديد من الدول العربية وشمال أفريقيا نقطة تحول مهمة في المشهد السياسي العربي والعالمي،وكما لوحظ في مصر وتونس،اتخذت هذه الأحداث منعطفا حادًا لم يكن متوقعًا حتى من قبل الخبراء السياسيين، وعلى عكس الأحداث في ليبيا التي كانت مختلفة تماما عن أحداث تونس ومصر، كان الدافع الرئيس للتغيير في البلدين هو سخط الرأي العام، ودور الشعب في قيادة حركة الاحتجاج، ومن خلال دراسة أحداث ليبيا، لا سيما أحداث أكتوبر 2007، يتضح أن أخطاء القذافي ساهمت في زيادة استياء الشعب منه، وقد

---

(1) أحمد، مفتاح إبراهيم الفلاق السياسة الخارجية الليبية إعادة التغيير والهيكلة مركز المتوسط الدراسات الاستراتيجية، (تم الوصول 3:13 21-11-2025) https://mediterraneancss، uk

(2) Lamma, M, B, (2017), The Tribal Structure in Libya: Factor for fragmentation or cohesion, Fondation pour la recherche stratégique,p 14

تفاقم هذا الوضـــع مع الأزمات الكبرى التي تهدد الأنظمة الســياســية في شــمال أفريقيا والعالم العربي، كما لوحظ في انتفاضات ثورات 2011 في مصر وتونس. [1]

وقد أدرك الشـــعب الليبي مدى معاناته تحت حكم النظام الاســـتبدادي، وهو أحد أكثر الأنظمة اســـتبدادية في المنطقة، وقد أدرك الشـــعب الليبي مدى معاناته تحت حكم النظام الاستبدادي، وهو أحد أكثر الأنظمة استبدادية في المنطقة، كان معمر القذافي يسيطر سيطرة كاملة على صنع القرار السياسي، مما منع مختلف القوى السياسية من المشاركة الفعالة وقد أدى هذا إلى صراع على السلطة في ليبيا بين نظام القذافي والمعارضة، إضافة إلى ذلك، كان من بين العوامل الســـياســـية والاجتماعية والاقتصـــادية التي دفعت الشـــعب الليبي إلى الثورة الاضطهاد السياسي، والتمييز الإقليمي، والضائقة الاقتصادية التي زادت من التوتر بين شرق وغرب ليبيا، هذا يفسر سبب بدء الثورة الليبية في المناطق الشرقية، التي استبعدها القذافي ولم يكن لها تمثيل في الحكومة، وخاصة بنغازي، إحدى المناطق المهمشة التي لم يكن لها أي دور في صـــنع القرار وبالتالي، كانت بعض مناطق شـــرق ليبيا مســـتعدة للثورة، وبالمثل في ميدان التحرير في القاهرة، أصبح ميدان المحكمة في بنغازي مركز الاحتجاجات، وانتشرت الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد. [2]

استخدمت الحكومة الليبية القوة العسكرية ضد المتظاهرين مع تزايد حجم الاحتجاجات

ولإخماد الاحتجاجات، استعانت الحكومة الليبية بأفراد من الجاليات العربية والأفريقية في ليبيا ولمنع بث قنوات تلفزيونية عربية ودولية، نفذت الحكومة حملات تعطيل إرســـالها، وأوقفت الإنترنت في جميع المدن الليبية، بدأت السلطات الليبية حملة اعتقالات واسعة ضد النشطاء السياسيين، شملت العشرات من الضباط والجنود الذين عصوا أوامر القذافي بالاعتداء على المتظاهرين المطالبين بالإصـــلاح والتغيير، وفي محاولة لتهدئة الغضـــب الشـــعبي، طرحت السلطات فكرة عقد مؤتمر شعبي عام لمناقشة الدستور وإقرار بعض التشريعات منها قانون العقوبات وقانون الإعلام وإلا سيرفض الشعب الليبي هذا المقترح مع تدهور الوضع في ليبيا،

---

(1) أنيس أحمد العبار، الصـــراع الســـياســـي الليبي: آثاره على تطوير التعليم العالي. مجلة البحوث العلمية، م4، ع12، (2016)، ص 4.

(2) أمل حمادة، ميليكي سوكمن ،شهير زكي، مارس. التحقيق في الصراع الليبي وعملية بناء السلام: الأسباب الماضية والآفاق المســـتقبلية. منتدى البحوث الاقتصـــادية، 2020 (تم الوصـــول في 10:01 28-11-2025)، من: erf.org.eg

اســتقال العديد من الســفراء الليبيين احتجاجاً على تعامل القذافي مع المتظاهرين، وفيما واصــل المسؤولون الليبيون تقديم استقالاتهم، أصـدر القذافي بياناً اتهم فيه الدول العربية بالمسؤولية عن عدم استقرار الوضـع في ليبيا، ووعد بالقضاء على ما وصفهم بـــ"الثعابين"، أي المعارضـة التي يمثلها المجلس الوطني الانتقالي ورفض فكرة الاسـتقالة من منصـبه، أثار قمع النظام للمتظاهرين غضـــب المجتمع الدولي، الذي كان يعارض ســياســات القذافي، ما زاد الأمور تعقيداً، هذا يثير تسـاؤلات حول موقف المجتمع الدولي من المعارضــة الليبية ومواقف الدول الإقليمية والدولية من تعامل معمر القذافي مع الشـــعب الليبي المواقف الإقليمية والدولية: اعتقد الكثيرون أن الدول الأفريقية ومؤسـساتها الإقليمية، وخاصـة الاتحاد الأفريقي، سـتلعب دوراً محورياً في إعادة الأمن إلى ليبيا ومعالجة الأزمة التي كانت تهدد ســـلطة القذافي، كان موقف الدول الأفريقية متحفظاً، منذ انطلاق الثورة وفي البداية، لم يدن الاتحاد الأفريقي القذافي بصـورة مباشـرة ولم يمنع ليبيا من المشــاركة في مؤتمراته وينبع العنف في ليبيا من مجموعة من القضــايا الداخلية المعقدة، بما في ذلك ضعف بنية الدولة والنزاعات الاجتماعية والسياسية المتجذرة بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011، أدى غياب المؤسسات الوطنية القوية إلى فراغ في السلطة.[1]

وانتشار الجماعات المسلحة، حيث تنافست الميليشيات على السيطرة على الموانئ والمدن الرئيســـة، كما زادت التنوع العرقي والقبلوي من تعقيد الأزمة، حيث انحازت بعض القبائل إلى الجماعات المسلحة أو القوى الخارجية لتعزيز نفوذها المحلي، وقد ساهم الانقسام السياسـي بين شـرق وغرب البلاد في اسـتمرار الصـراع، حيث ظهرت حكومتان متنافسـتان، لكل منهما قدراته المالية والعسـكرية، نتيجة لهذه القضــايا الداخلية، تحولت ليبيا إلى سـاحة معركة مفتوحة، حيث دارت الحروب محليا، مما ســاهم في زعزعة اســتقرار البلاد، كانت التدخلات الدولية والإقليمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصـراع الليبي، الذي لم يقتصـر على حدودها، جذبت ليبيا القوى الخارجية وقعها الاسـتراتيجي وثرواتها النفطية، أملاً في اسـتغلال الصـراع لتحقيق مصـالحها السـياسـية والاقتصادية، من خلال دعم الأطراف المتحاربة عسكريًا وماليا، ساهمت القوى الإقليمية في تفاقم التوترات، ما صــعب أي حل ســياســي، ولتعزيز نفوذها في منطقة البحر المتوســط والســاحل،

(1) Elsahati, K , Ochieng, E, G, Zuofa, T , Ruan, X, & Mpofu, B, The effect of internal and external determinants of electricity projects in Libya, International Journal of Energy Sector Management, (2017), 11(1), 158-176

اســتغلت القوى الدولية الفراغ الأمني، فأدخلت الصــراع الليبي في صــراعات أوســع نطاقا حول مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشـــرعية والطاقة، هذه التدابير زادت من الانقســـام وأطالت أمد الأزمة بدلاً من تشجيع التسوية السياسية نظراً للتفاعل المستمر بين العوامل الداخلية والخارجية، لا بد من مراعاة كليهما لفهم تطور الحرب في ليبيا، لقد سهلت الصراعات القبلية وهشاشة الدولة التدخل الأجنبي، لكنه ساهم في تعميق الانقسامات الداخلية وعرقلة بناء مؤسسات وطنية قوية، ومع تعقد الصـــراع وتداخل المصـــالح المحلية والإقليمية والدولية في ليبيا، أصـــبح حله أكثر صعوبة. (1)

ويُعد وجود العديد من الجماعات المسـلحة التي تعمل خارج إطار الرقابة الحكومية أبرز سمات الوضع في ليبيا، وقد اشتد الصراع بين الحكومة المنافسة، والمعروفة رسمياً باسم الحكومة الليبية المؤقتة، والتي تتخذ من مدينة بنغازي شـــرق البلاد مقراً لها والحكومة المعترف بها دولياً،والتي تأسست عام 2014 من قبل مجلس النواب المنتخب ديمقراطياً ويقع مقرها المؤقت في طبرق، وتتصادم الفصائل المسلحة التي يقودها المشير المتقاعد خليفة حفتر، المدعوم من مصر والإمارات العربية المتحدة، مع حكومة إســلامية مقرها طرابلس والتي أســســها المجلس الوطني الانتقالي الســابق، ويقود جماعة الإخوان المسـلمين الحكومة الإسـلامية التابعة للمجلس الوطني الانتقالي، والتي تُعرف أحياناً باســم حكومة الإنقاذ الليبية، والتي تدعمها مجموعة "فجر ليبيا" من المنظمات الإســلامية، وتدعمها كل من الســودان وتركيا وقطر، بعد أن قضــت المحكمة العليا الليبية بعدم قانونية التعديلات الدســـتورية التي أقرتها لجنة فبراير، اعتبرت جميع قرارات هذه اللجنة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية، باطلة، إضافة إلى ذلك، توجد جماعات منافسة أخرى أصـغر، مثل تنظيم الدولة الإسـلامية في ليبيا، ومجلس شـورى ثوار بنغازي، الذي تقوده أنصـار الشريعة ويدعمه المجلس الوطني الانتقالي عسكرياً ومالياً، وميليشيات الطوارق في منطقة غات التي تســيطر على المناطق الصـــحراوية في الجنوب الغربي، والميليشـــيات المحلية في منطقة

(1) zugwu, O, A, Kehinde, T, B, & Moses, M, D, (2023), Regional Dynamics And Conflict Spillover In North Africa: Assessing The Impact Of Foreign Military Intervention In Libya, Zamfara Journal of Politics and Development, 4(2), 1-12

مصراتة التي تسيطر على مدينتي بني وليد وتاورغا، وتتكون الفصائل المتحاربة من تحالفات من الجماعات المسلحة التي تتغير مواقفها. [1]

4- الدوافع الداخلية للأزمة الليبية:

تعد الأزمة الليبية من أطول وأكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة، وقد استمرت بسبب مشاكل هيكلية داخلية في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فمنذ ثورة 2011، شهدت ليبيا انهياراً في مؤسسات الدولة وتدهوراً في منظومة الأمن والقضاء، بالإضافة إلى تنافس مستمر على السلطة والثروات بين الفصائل السياسية والمجموعات المسلحة، وتشمل العوامل المتشابكة التي ساهمت في هذا الوضع الصراعات بين مختلف أجهزة الدولة، والنزاعات

المحلية والعشائرية، وعدم التوازن الاقتصادي بين المناطق، وضعف الدولة في إدارة الموارد الوطنية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وقد أثرت هذه العوامل الداخلية سلباً على استقرار ليبيا وأمنها الوطني، ما ساهم في تعميق الانقسامات السياسية وتشجيع الفوضى، وبالتالي إطالة أمد الصراع المسلح فكانت الثورة الليبية، التي اندلعت في منتصف فبراير 2011، إحدى الثورات التي شهدها ما يُعرف بـــ " الربيع العربي"، وقد تأثرت هذه الثورة بشكل كبير بالثورتين العربيتين السابقتين في مصر وتونس، نظراً لتشابه العديد من أسبابها الجذرية، ومنها استياء واسع النطاق من سياسات الحكومات الاستبدادية السائدة، لا سيما انتشار الفساد والظلم، وبحسب ما ذكره عمر الطير (2016)، فقد تميزت الثورة الليبية بالتناقض الحاد بين الثروة النفطية الهائلة في ليبيا والواقع المرير للفقر، الذي كان لا يقل سوءاً عن أوضاع الدول الأفقر، وكان الانتقال السريع من الاحتجاجات السلمية إلى الصراع المسلح، الذي رافقه مجازر وحشية من أبرز سمات الثورة الليبية التي ميزتها عن غيرها، ما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية المدنيين، وبخلاف التوقعات، أدى غياب البنية المؤسسية القوية والقيادة المؤهلة إلى أزمة خانقة بعد سقوط النظام، حيث واجهت الثورة العديد من العقبات في مسيرتها نحو تحقيق أهدافها المعلنة، وهي الحرية والعدالة والأمن وإقامة مؤسسات ديمقراطية وسيادة القانون، وقد أدت هذه الصعوبات في نهاية

(1)Zouaoui, L, and Onassi, L, (2025), The geopolitics of the Libyan crisis: A study of the factors that drive foreign powers to intervene militarily and diplomatically, Algerian Journal of Security and Development, 14(2), 178-192

المطاف إلى انحراف الثورة عن مســـارها وتحولها إلى حرب أهلية كارثية، ما أدى إلى تضـــرر أهدافها الأساسية. [1]

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم الدوافع الداخلية إلى:

- الدوافع السياسية.
- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الدوافع السياسية:

كانت أبرز أسباب اندلاع الثورة الليبية في بداية عام 2011 هي الحكم الاستبدادي للعقيد القذافي الذي اسـتمر قرابة 42 عامًا منذ ثورته ضـد الملك إدريس الأول السـنوسـي عام 1969 تحت قيادة القذافي الاستبدادية انتشر القمع والاضطهاد، ولم تكن هناك أحزاب سياسية معارضة أو حاكمة فقد أنشأ القذافي نظام "اللجان الشعبية" بزعم تمكين الشعب، لكنه في الواقع استخدمه لتعزيز سلطته خلال حكمه، كوّن مؤسسات سرية مزعومة بأنها ثورية، واستند إلى نظام حكم قائم على الهيكل القبلي، تمكن من ممارسة كل السلطات دون محاسبة، كانت الاعتقالات الجماعية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والإعدام، والمحاكمات الشكلية للمعارضين أمام محاكم سياسية، سمات نظام القذافي الاستبدادي، الذي كان رمزاً للفساد والدمار السياسي، كما انتهك حق الشعب في حرية التعبير، محاولا قمع أي رأي مخالف قد يثير غضب الشعب، فرض أفكاره المتشددة، المبينة في "الكتاب "الأخضر" الذي يتضمن أفكارًا متناقضة في السياسة الخارجية والداخلية، على الشـعب الليبي، تميز نظام القذافي أيضـاً بنظام أمني قمعي، اسـتخدم اللجان الثورية خارج ليبيا لملاحقة أي معارض نتيجة لذلك، وصمته العالم كحكومة إرهابية، ووصفه داخليًا بنظام استبدادي قمعي، كان هذا نتاج أفكاره القبلية الاسـتبدادية، وضـعف ثقافته السـياسـية، حيث اعتبر الدولة مجرد أداة أمنية واستخباراتية، هدفها الأساسي تعزيز سلطة الحاكم بسبب هذا النظام القمعي، أصـبحت ليبيا من أكثر الدول قمعاً سـياسـياً في العالم، ما زاد من غضـب الشـعب، وأدى إلى

(1) محمد إبراهيم البسيوني بدوى ، طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في ادارة الأزمات، م (23)، ع (3)،2022 م، ص 67.

اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات في فبراير 2011، مطالبة بإســـقاط نظام القذافي، وإقامة نظام جديد يقوم على العدالة الاجتماعية والديمقراطية. [1]

ب- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

حققت ليبيا تقدماً كبيراً في تنويع اقتصادها، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، وقد أبرزت دراسة صـــندوق النقد الدولي لعام 2007، التي أشـــادت فيها بالســـلطات الليبية لإنجازاتها في تنويع الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية هذا التطور الملحوظ في إنتاج النفط (4، 7%) في عام 2006، ومع ذلك، ارتفع معدل التضخم السنوي بشكل كبير في عام 2007 والسنوات التالية، وساد اعتقاد لدى الشعب الليبي أن ليبيا فقدت العديد من الفرص التي كانت من شأنها تعزيز تنميتها وازدهارها منذ تولى العقيد معمر القذافي الحكم في عام 1969، استند نظام حكم القذافي الشخصي على منح أفراد عائلته وأصدقائه المقربين وحلفائه حصة كبيرة من ثروات ليبيا، ونتيجة لذلك، لم يتمكن العديد من الليبيين من الاستفادة من ثروات بلادهم، بل إن القذافي استغل هذه الثروة لترسيخ سلطته وقمع المعارضة، وكانت الفجوة الواسعة في توزيع الدخل، التي فرضها نظام القذافي، عاملاً رئيساً في استفزاز غضب الشعب الليبي، وقد أدى احتكار القذافي وأتباعه للموارد المالية والنفطية إلى فجوة كبيرة في توزيع الدخل، على الرغم من الثروة النسبية التي تتمتع بها ليبيا من عائدات النفط، وكان الفساد عاملاً آخر مهم في دفع الليبيين للتظاهر ضد نظام القذافي، وتفاقم مشكلة الفساد في ليبيا مع انفتاح البلاد على الغرب ودخول رؤوس الأموال الأجنبية في مشاريع البنية التحتية، أثار النقاش المطول حول احتمال بيع الأصول العامة للقطاع الخاص قلق الطبقة العاملة وأصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، خاصة مع تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع معدل التضخم، وحاول النظام مكافحة التضخم برفع الأجور، لكنه فشل بسبب انتشار الفساد، كما اشتدت الاحتجاجات السياسية ضد نظام القذافي نتيجة التغيرات الديموغرافية، فقد شهدت ليبيا زيادة سكانية كبيرة في صفوف الشباب، وهو جيل رفض التناقض بين مبادئ التربية التي ركزت على العدالة الاجتماعية والديمقراطية التشاركية وسيادة الشعب و سياسات الليبرالية

(1) محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، دار الخليج للنشر والتوزيع, ط1، عمان، الأردن،2016م، ص 24.

والخصخصة التي أثرت سلباً على معيشة جزء كبير من هذا الجيل ساهمت كل هذه الظروف في حشد العديد من الليبيين للمشاركة في حركات الاحتجاج. [1]

العوامل الخارجية المساهمة في أزمة ليبيا:

كان تركيز العقيد القذافى على السياسة الخارجية الليبية، وجعلها تعكس رؤيته وأفكاره ورغباته الشخصية من أهم العوامل الخارجية التي ساهمت في اندلاع ثورة 2011 في ليبيا، وقد أضعف هذا النهج الأساس المؤسسي لاتخاذ قرارات السياسة الخارجية، تبنى القذافي استراتيجية مبنية على العداء والتوتر مع الدول التي تختلف معه في الرأي، مما أدى أحياناً إلى نشوب صراعات مسلحة، كمعركته مع تشاد وتنزانيا، والصراع مع مصر في سبعينيات القرن الماضي، كما أن دعم نظام القذافي للإرهاب الدولي، ولا سيما دعمه للمجموعات المسلحة المتطرفة التي تصنف كأخطر المنظمات الإرهابية، مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي والكتائب الحمراء في إيطاليا، كان عاملاً مهماً آخر ساهم في ثورة 2011، وقد عانت ليبيا كثيراً من تصنيف المجتمع الدولي لها كدولة راعية للإرهاب، مما دفع العديد من الدول إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية معها، كما ساهمت نية القذافي في إعلان خروج ليبيا من نظامي الدولار واليورو، والانسحاب من النظام المصرفي الدولي والاعتراض على سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الذهب، في اندلاع ثورة 2011، لقد كان هذا الإجراء يهدد الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على النظام المالي القائم، مما دفع القوى الرأسمالية إلى التخطيط لخلع حكم القذافي، وبدأت سلسلة من التدخلات الغربية ضد نظام القذافي بهدف إسقاطه والانتقام منه على مواقفه المعادية للغرب، وخاصة الولايات المتحدة. [2]

إن الداخلية مع اشتداد الصراع على الموارد والسلطة نتيجة التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا منذ بداية الأزمة، شملت هذه التدخلات دعمًا عسكريًا وسياسيا واقتصاديًا للأطراف المختلفة، وبفضل موقعها الاستراتيجي وثرواتها النفطية، جذبت ليبيا اهتمام القوى الإقليمية والدولية، ما أدى إلى تدفق المقاتلين الأجانب والأسلحة مما خلق حالة من عدم الاستقرار

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الأزمة الليبية: المفهوم والأبعاد"، مجلة متابعات أفريقية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 12، (2021)، ص8

(2) ميادة علي وحيدر عبد الله ، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011 المجلة السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، م 19، ع (41-42)، (2019)، ص26

وساهم في تعقيد الأزمة، إضافة إلى إطالة أمد الحرب، أسهمت هذه التدخلات الخارجية في إضعاف مؤسسات الدولة، وعرقلة جهود المصالحة الوطنية، وتدهور الاقتصاد والمجتمع، مما أثر سلبًا على الأمن والاستقرار في البلاد، وبسبب هذه التدخلات الخارجية التي تمت تحت غطاء إيجاد حل للأزمة، أصبحت ليبيا من أكثر الدول العربية التي شهدت فراغاً سياسياً وأمنيًا حادًا منذ أحداث ما يُسمى الربيع العربي، ومع ازدياد التدخل الأجنبي، تعقد الوضع أكثر، ولم تنجح الأطراف السياسية الليبية في إيجاد حلول سريعة، يعكس الصراع بين الفصائل الليبية مدى قوة ونفوذ الأطراف الخارجية في المشهد الليبي، حيث ساهمت هذه الأطراف، بدافع مصالحها السياسية والاقتصادية، في استمرار الأزمة. [1]

سيتم تقسيم العوامل الخارجية المساهمة في ازمة ليبيا الى اربعة نقاط وهم كالتالي:

أ- دوافع اقتصادية:

تمتلك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يربط مناطق مهمة في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، مما يجعلها هدفًا استراتيجيًا للقوى الغربية، رأى الغرب في الثورة الليبية فرصة لإسقاط نظام معمر القذافي، الذي اعتبره عقبة أمام استثماراته ومصالحه الاقتصادية، لذا، كان للجانب الاقتصادي دور كبير في سرعة وفعالية التدخل.

ب- دوافع سياسية:

من أهم العوامل التي ساهمت في تعقيد وتفاقم الأزمة الليبية، الدوافع السياسية الخارجية، فاستغلالاً للموقع الاستراتيجي لليبيا وثرواتها الطبيعية، وخاصة احتياطياتها من النفط والغاز، تسعى قوى إقليمية ودولية عديدة إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في البلاد، وبدعمها لبعض الفصائل المتصارعة أو بممارسة الضغط على المؤسسات الليبية، تحاول هذه الدول التأثير في موازين القوى المحلية بما يخدم مصالحها الإقليمية.

(1) سامي إبراهيم الخازندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ط 1، 2014م، ص 80

ت- دوافع العسكرية:

كان التدخل العسكري في ليبيا لإسقاط النظام السابق ردًا على سياساته العدائية تجاه الدول الغربية، ولحماية مصالحها السياسية والاقتصادية، سعى الغرب إلى فرض نظام سياسي جديد في ليبيا.

ث- دوافع أمنية:

شملت أجندة التدخل قضايا أمنية، منها انتشار الأسلحة والعنف والهجرة غير الشرعية، التي كان يعتقد أنها قد تتفاقم وتهدد استقرار وأمن الدول الأوروبية، علاوة على ذلك، ستزداد هذه المخاوف حدة في حال انهيار الوضع في ليبيا، وهو أمر أثار قلق صناع القرار الأوروبيين بشكل كبير، ونتيجة لذلك، كان الخيار الوحيد المتاح أمامهم هو التدخل العسكري.[1]

سابعا - طبيعة وانتشار المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية الليبية السودانية:

تعد الحدود الليبية السودانية من أكثر المناطق هشاشة من حيث الأمن في شمال أفريقيا، فقد استقرت فيها الجماعات المسلحة منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، بحثاً عن موارد جديدة أو ملاذات آمنة، أصبح هذا الشريط الحدودي منطقة مفتوحة أمام حركة المقاتلين وتشكيل تحالفات جديدة، نظراً لضعف الدولة الليبية وغياب سلطة مركزية قوية، إضافة إلى تصاعد الأزمة في السودان، لا سيما بعد اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، هناك ميليشيات محلية وعشائرية تعتمد على التهريب كمصدر دخل رئيس، مثل بعض الجماعات التبو والتوارغية في جنوب شرق ليبيا، تسيطر هذه الجماعات على شبكات تهريب عبر الحدود، وتُسهل حركة الأشخاص والأسلحة، ولها روابط عشائرية .

في السودان، إلى جانب ذلك، توجد جماعات مرتزقة مرتبطة بالصراع السوداني، لا سيما عناصر قوات الدعم السريع التي لجأت إلى الأراضي الليبية لإعادة تنظيم صفوفها كما تستغل المنظمات الإرهابية الدولية، مثل تنظيم القاعدة أو خلايا صغيرة هربت من شمال مالي، الوضع الأمني المتردي في المنطقة، وتشكل هذه الجماعات خطراً أمنياً مستمراً، إذ لا تمتلك قواعد ثابتة،

(1) همام احمد، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية،المجلد 14، العدد 2، ص 180-206

بل تستخدم شبكات التهريب لنقل الأشخاص والوقود والمخدرات عبر طرق صحراوية فهي تقوض سيادة الدولة الليبية من خلال فرض ضرائب غير رسمية، والسيطرة على نقاط العبور غير الشرعية وممرات التهريب، وتصعيد التوترات بين القبائل المحلية، أصبحت الحدود منطقة مفتوحة، مركزاً للصراعات الإقليمية والعالمية، وهو ما ينعكس أيضاً على الجانب السوداني الذي يعاني من أزمات داخلية وتنشط هذه الجماعات في مناطق مثل الكفرة وأم الأرانب والقطرون في ليبيا، وهي مناطق قريبة من طرق التهريب القادمة من دارفور وكردفان في السودان، نظراً لضخامة المنطقة الصحراوية وصعوبة مراقبتها. (1)

وتختلف أهداف وتشكيلات الجماعات المسلحة في مناطق الحدود الليبية السودانية، فبعضها جماعات مسلحة تعمل عبر الحدود، مرتبطة بالنزاعات الإقليمية أو عمليات التهريب، بينما تشكل بعضها الآخر ميليشيات محلية تظهر استجابة لمصالح قبلية أو إقليمية، كما تستغل بعض هذه الجماعات غياب الأمن في المنطقة لتحقيق أهدافها السياسية أو الأيديولوجية وزيادة نفوذها، يصعب التعامل مع هذه الجماعات نظراً لطبيعتها غير النظامية ومرونتها وقدرتها على التحرك بسرعة بين المناطق، ويشهد الشريط الحدودي بين ليبيا والسودان، وخاصة المناطق الصحراوية المفتوحة والمناطق القريبة من طرق التجارة والمدن التجارية مستوى عالياً من النشاط المسلح، ويتجاوز هذا النشاط حدود المنطقة الجغرافية إلى المجتمعات المجاورة، حيث تتحكم هذه الجماعات في حركة السكان والبضائع وتسيطر جزئياً على الموارد، ويساهم ضعف الدولة في السيطرة على هذه المناطق وضعف قوات الأمن في تفاقم هذا الوضع، ويؤدي ازدياد عدد الجماعات المسلحة على طول الحدود إلى ارتفاع معدلات العنف والجريمة المنظمة، بما في ذلك التهريب والسرقة والاعتداء على القوافل التجارية، ويترتب على هذا اضطراب حركة التجارة والسفر عبر الحدود، مما يزيد من احتمالية وقوع أزمات إنسانية واجتماعية متكررة، ويساهم في خلق بيئة غير آمنة وغير مستقرة اقتصادياً في المناطق الحدودية. (2)

---

(1) سرور احمد استنزاف الموارد، مسارات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع المحتدم، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، (2018)، ص 54

(2) أمل أحمد، تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان مجلة السياسة والاقتصاد،15(14)، (2022)، ص33.

المبحث الثاني:
استراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتعاون الإقليمي

تعد استراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية المشتركة والتعاون الإقليمي من أبرز مؤشرات عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء، المشاكل الأمنية العابرة للحدود، مثل الإرهاب وتجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية وتغلغل الجماعات المسلحة، هذه المشاكل تتجاوز الحدود الوطنية، ومن الصعب على أي دولة أن تتعامل معها بمفردها، نظراً لتداخل العوامل المحلية والإقليمية والعالمية، فالدول التي تعاني من ضعف مواردها أو انقسامات داخلية، مثل ليبيا والسودان وتشاد، تصبح أكثر عرضة للخطر في غياب التعاون الإقليمي الذي يضمن تنسيق الجهود وتبادل المعلومات والعمل المشترك فقد أثبتت التجارب السابقة والحالية أن الجماعات غير الحكومية، كالمجموعات الإرهابية والمليشيات وشبكات التهريب، تستغل الثغرات الأمنية وتتحرك بحرية عبر مسارات صحراوية وعرة لمسافات طويلة في غياب التعاون الإقليمي، لذا، فإن الأمن الإقليمي يشبه سلسلة، فضعف أي جزء منها يُضعف السلسلة بأكملها، سواء من خلال منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أو مجموعة دول الساحل الخمس أو جامعة الدول العربية، أو من خلال اتفاقيات أمنية ثنائية، فقد برزت أهمية التنسيق والتعاون وتشمل هذه الأساليب عدة مستويات، بدءاً من التعاون الأمني والاستخباراتي من خلال إنشاء قواعد بيانات مشتركة لمراقبة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب وتبادل المعلومات الفوري، ويشمل المستوى الثاني التعاون العسكري واللوجستي، مثل إنشاء البنية التحتية الأمنية والتدريبات العسكرية المشتركة والدوريات الحدودية المنسقة، أما المستوى الثالث فهو الجانب الاقتصادي والتنموي، ولقد تم تمويل المناطق الحدودية الفقيرة استراتيجية فعالة لتقليل اعتماد السكان على الأنشطة غير المشروعة، أما الجانب الدبلوماسي، فيهدف إلى الحفاظ على التوازن الإقليمي والحد من التدخلات الخارجية لمنع استخدام.[1]

النزاعات كأداة للتأثير السياسي لذلك، يعد التعاون الإقليمي ضرورة استراتيجية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وليس خياراً ثانوياً أو إضافياً، فالعمل المشترك هو النهج

(1) مروان سالم علي، استراتيجيات مواجهة تحديات الأمن القومي العربي بعد عام 2011، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد 7, 2020 م، ص 592.

الأمثل لبناء أمن إقليمي مستدام، نظراً لخطورة المشاكل التي يمثلها النزاع السوداني، والوضع المتردي في ليبيا، والنشاط المتزايد للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة ومنع تصاعد النزاعات، يتعين على هذه الدول تبني سياسات أمنية متكاملة ومتعاونة لمواجهة هذه التحديات المشتركة، ومن أهم استراتيجيات معالجة هذه المشاكل التعاون الإقليمي، الذي يشمل تعزيز التواصل السياسي بين الدول المشاركة لتنسيق السياسات الأمنية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنشاء أنظمة مراقبة حدودية مشتركة، وتنسيق الدوريات الأمنية، وباتباع هذه الأساليب، تستطيع الدول إدارة النزاعات بشكل أفضل وحماية مصالحها الوطنية والإقليمية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار والسلام في المنطقة ويحد من نمو الجماعات المسلحة [1]، ومن خلال ذلك وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الأول: السياسات الوطنية والإقليمية لمكافحة التهريب والتدخلات العابرة:

تعد عمليات التهريب والتسلل عبر الحدود من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه ليبيا ودول الجوار، فإلى جانب تعزيز نفوذ الجماعات الإجرامية المسلحة، تُساهم هذه العمليات في زعزعة استقرار الدول وتقويض قدرتها على إدارة شؤونها، ولطالما شكل التضاريس الصعبة في المنطقة، التي تتضمن مساحات صحراوية واسعة وحدوداً مفتوحة يصعب مراقبتها، عاملاً مساعداً في تفاقم هذه المشكلة، ومع ذلك، أدى استمرار النزاعات والصراعات الداخلية في السنوات الأخيرة إلى تفاقمها أكثر، وبجانب استخدام التقنيات الحديثة كالأقمار الصناعية وأنظمة المراقبة الجوية، اعتمدت بعض الدول سياسات مختلفة على المستوى الوطني لمعالجة هذه المشكلة تتراوح هذه السياسات بين إجراءات قانونية كتشديد العقوبات على شبكات التهريب وإجراءات أمنية وعسكرية كتعزيز دوريات الحدود وإنشاء نقاط تفتيش، إلا أن هذه المبادرات تواجه العديد من التحديات، أبرزها نقص التمويل وانتشار الفساد والتقسيم السياسي الذي يُقلل من فعالية هذه الإجراءات وبما أن عمليات التهريب والتسلل عبر الحدود لا يمكن وقفها بإجراءات فردية، بات من الضروري اعتماد استراتيجية منسقة على المستوى الإقليمي، ولذلك، تم إطلاق العديد من المشاريع، منها دعم المؤسسات الإقليمية الكبرى كالاتحاد الأفريقي ومنظمة دول الساحل الخمس، وتعزيز التعاون الأمني بين ليبيا وتشاد والسودان ونيجيريا تركز هذه البرامج على تنسيق العمليات العسكرية ضد

(1) مروان سالم علي، استراتيجيات مواجهة تحديات الأمن القومي العربي بعد عام 2011، مرجع سبق ذكرة، ص 592

الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإنشاء دوريات حدودية مشتركة، ويعتمد نجاح هذه الإجراءات على قدرة الدول المشاركة على تجاوز خلافاتها السياسية، وتعزيز الثقة فيما بينها، وتقديم الدعم المالي للمناطق الحدودية التي تُعدّ بؤراً رئيسة لشبكات التهريب، إن اعتماد إجراءات أمنية فعالة، وتنمية مستدامة وتعاون إقليمي مثمر يمنع استغلال العمليات عبر الحدود كوسيلة للتأثير أو استفزاز الصراعات، كل ذلك ضروري لمكافحة هذه الظاهرة بنجاح. [1]

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى عدة نقاط التالية:

أولاً – السياسات الوطنية:

أصبحت الحدود اليوم ركيزة أساسية للأمن الوطني في عالم تتداخل فيه المصالح بشكل متزايد، وانحسرت فيه فكرة الدولة القومية وحدودها التقليدية وتعتمد عليها جميع سياسات الدفاع والأمن ومع التغيرات الجذرية التي أحدثتها العولمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستويين المحلي والإقليمي والدولي تراجعت سيادة الدول ونتيجة لذلك، ظهرت ديناميكيات جديدة معقدة ومتشعبة غالباً ما تكون غير قانونية تهدد الأمن الوطني هذه التهديدات، التي تتميز بطابعها غير المتكافئ واستمراريتها، تتطور باستمرار، ولذلك، اضطرت الحكومات إلى إعادة النظر في حدودها السياسية، والبحث عن استراتيجيات مبتكرة لإدارة الحدود، لمواجهة هذه المخاطر الأمنية المتنوعة، بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والموارد الطبيعية وغيرها، ويحتاج الأمر غالبًا إلى تنسيق جهود إقليمية ودولية للقضاء على هذه المخاطر أو على الأقل الحد من آثارها، إلا أن بعض العوامل، أبرزها ضعف الدول المجاورة وتدهور بنيتها السياسية والأمنية، قد تعيق هذه الجهود، وهذا يؤثر سلبًا على أي تعاون لإنشاء إطارات عمل منسقة، ويجعل سياسات بعض الدول الحدودية الاستراتيجية أكثر أهمية من غيرها، وغالباً ما يؤدي إلى فشل هذه الجهود. [2]

---

(1) أيمن مصطفى أبو سالم ، الدور السياسي للاتحاد الإفريقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلد (47) عدد (3)، 2025 م، ص79.

(2) أبوزيد، محمد امحمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011–2017) : رسالة ماجستير منشورة، العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2019، ص 54

1- الهجرة غير المشروعة في القانون الليبي:

أصـبحت الهجرة غير النظامية من أهم القضـايا التي يواجهها البرلمان الليبي في العقود الأخيرة، وبسبب امتداد حدودها البرية الواسعة مع دول الساحل والصحراء، ما يجعل من الصعب مراقبة حركة المهاجرين، تعاني الدولة الليبية من ضـغوط كبيرة، يهدف القانون الليبي إلى وضـع قواعد دقيقة تنظم دخول الأجانب وإقامتهم ومغادرتهم؛ ويُعتبر أي تجاوز لهذه القواعد هجرة غير نظامية ويُعاقب عليه قانوناً، ويتجلى هذا النهج في عدد من النصـــوص القانونية، مثل تلك المتعلقة بمراقبة دخول الأجانب وإقامتهم ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشـــر وغســـيل الأموال، وقد تعزز الإطار القانوني الوطني لمعالجة هذه القضية نتيجة تأثير البرلمان الليبي على الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي صـادقت عليها ليبيا ومع ذلك، فإن عدم الاسـتقرار السـياسـي والأمني، وغياب تطبيق القانون بشـكل فعال، وشـبكات التهريب الواسـعة عبر الحدود، غالباً ما يصـــعب تطبيق هذه القوانين، لذلك، فإن معالجة الهجرة غير النظامية في القانون الليبي تتطلب أكثر من مجرد دراسـة القوانين نفسـها، بل تتطلب أيضـا دراسـة الظروف المحيطة بوضـعها، وطريقة تطبيقها، ومدى فعاليتها في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن الإقليمي والوطني، نظراً لتداعياتها السلبية، سواء كانت الدولة مصدرًا أو طريقا للمرور أو وجهة للمهاجرين غير النظاميين، تُصنف ظاهرة الهجرة غير النظامية من أهم القضـايا التي تشـغل بال العديد من الدول، وبما أن دول شـمال إفريقيا، وليبيا على وجه الخصـوص، هي مصـدر وطريق رئيس للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، فهي من أكثر الدول اهتمامًا بهذه الظاهرة، وفي ليبيا، حيث أفاد منظمة الهجرة الدولية (IOM) أن 679,897 شـخصـا كانوا مهاجرين غير نظاميين في الفترة 2018-2019 بلغت هذه الظاهرة مستويات غير مسبوقة، أغلبية هؤلاء المهاجرين، الذين ينتمون إلى 42 دولة، هم من أفريقيا، والتي لها آثار سـلبية تهدد اسـتقرار المجتمعات والأمن على المسـتويين الوطني والإقليمي، ورغم أن ليبيا صـادقت على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات لمكافحة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. [1]

(1) الناجح محمود ياسـين، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، مجلة شـؤون ليبية، العدد (1)، 2016، ص 100

2- السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز المشاكل التي تواجه ليبيا في السنوات الأخيرة، وبسبب هذا الوضع، لم تعد ليبيا مجرد دولة عبور، بل أصبحت في بعض الأحيان وجهة للمهاجرين، ما يفرض ضغوطاً سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة على الحكومة والشعب، وللحد من هذه الظاهرة المتنامية، اعتمد المشرع الليبي سياسة جنائية صارمة، تجرم تهريب المهاجرين وتسهيل دخولهم أو إقامتهم بشكل غير قانوني، وتفرض عقوبات رادعة على المهربين وأفراد شبكات الجريمة المنظمة غير الوطنية، وقد اعتمدت ليبيا معايير قانونية متوافقة مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، والتي تأثرت بشكل كبير بالالتزامات الإقليمية والدولية التي التزمت بها، ومع ذلك، فإن الصعوبات السياسية والأمنية التي تعاني منها ليبيا منذ عام 2011 مرتبطة ارتباطاً وثيقا بهذه السياسة، وقد أثرت التجزئة السياسية وضعف المؤسسات الحكومية والوضع الأمني المضطرب سلبًا على فعالية هذه القوانين، وبسبب تضارب مصالح الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية، أصبح من الصعب تطبيق هذه السياسة الجنائية، لذا، يمكن فهم مدى قدرة التشريع الجنائي على مواكبة التحديات الدولية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن الليبي والإقليمي من خلال دراسة السياسة الجنائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وهو ما يُعدّ وسيلة مهمة لفهم توازن المشرع، الليبي بين متطلبات الأمن الوطني والضغوط الناجمة عن الالتزامات الإقليمية والدولية. [1]

3- انعكاسات الهجرة غير النظامية على الاستقرار الداخلي في ليبيا:

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، كما أنها تسبب العديد من المشاكل للدول التي تستقبل المهاجرين غير النظاميين، ومنها زيادة الجريمة، وتجارة البشر، وانتشار الأمراض، ومن أهم أسباب هذه الظاهرة النزاعات التي تُجبر الأفراد على ترك أوطانهم والهجرة غير النظامية إلى مناطق أخرى، وتُعد المناطق الغنية أو التي توفر فرص العمل والرزق وجهة جاذبة للمهاجرين غير النظاميين، ويُعد طول الساحل الليبي حوالي 1900 كم على البحر المتوسط و 1430 كم على حدودها مع مصر والسودان بالإضافة إلى صعوبة مراقبة الحدود البرية والبحرية، من العوامل التي تجعل ليبيا وجهة رئيسة للمهاجرين،

(1) معمر ميلاد أبو بكر الطوباشي، السياسة الجنائية للمشرع الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية دراسة تحليلية لقانون مكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة البحوث القانونية – العدد 11، 2020 م، ص2.

كما ســـاهم تدهور الوضـــع الأمني والاقتصـــادي في ليبيا في زيادة هذه الظاهرة، ونتيجة لذلك، أصـــبحت ليبيا مركز عبور وملاذاً آمناً للمهاجرين غير النظاميين، مما ســـاهم في ازدهار تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والاحتيال وتغلغل الجماعات الإرهابية، ويُهدد هذا الوضـــــع الأمني والاقتصـــادي والاجتماعي في ليبيا بشـــكل خطير ،ويُعد الموقع الاســـتراتيجي لليبيا طريقاً رئيســـاً للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصـحراء إلى السـواحل الأوروبية، مما يجعلها من أكثر دول شـمال إفريقيا تضررًا من الهجرة غير النظامية، وفي ظل الوضع السياسي والأمني المضطرب في ليبيا، أدت هذه الظاهرة إلى مشـكلة أمنية واقتصـادية واجتماعية معقدة، ومنذ عام 2011، اسـتطاعت شـبكات التهريب والجريمة المنظمة السـيطرة على طرق الهجرة بسـبب غياب سـلطة مركزية قوية قادرة على تنظيم الحدود. [1]

وأصـبحت مناطق واسـعة في جنوب وغرب ليبيا ممرات عبور مفتوحة للمهاجرين وتشكل الهجرة غير النظامية ضـــــغطاً إضـــــافياً على الجيش والأجهزة الأمنية في ليبيا، نظراً لارتباطها بتنامي الجريمة المنظمة والتهريب وتغلغل الجماعات المسلحة، كما قدمت شبكات التهريب دعماً مالياً كبيراً للميليشيات والمنظمات المسلحة، مما عرقل جهود بناء الدولة وأسهم في استمرار حالة الانقسـام، وعلى الصـعيد الاجتماعي، أدى ارتفاع عدد المهاجرين في بعض المناطق إلى ضـغط على الخدمات العامة والبنية التحتية، وتســـبب في توتر مع المجتمعات المحلية بســـبب تنافس الموارد المحدودة ويُكلّف معالجة هذه المشـكلة الدولة الليبية تكلفة اقتصـــادية باهظة، ســواء من خلال زيادة الإنفاق الأمني أو من خلال تأثيرها السـلبي على فرص الاسـتثمار والاسـتقرار العام، تتعرض ليبيا لضـــــغوط متزايدة من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى للوفاء بالتزامات تتجاوز قدراتها بكثير، وذلك بسبب تدفق اللاجئين المستمر عبر حدودها. [2]

هذه الضـــــغوط تفرض على الدولة التزامات أمنية وقانونية تتجاوز قدراتها اللوجســـــتية والســـياســـية الراهنة، خاصـــة في ظل اســـتمرار تدفق اللاجئين والمهاجرين الفارين من النزاعات المسلحة.

---

(1) حنان امحمد حريبة، الهجرة غير الشـرعية بين القانون الدولي والقانون الوطني عبر البحر الأبيض المتوسـط، رسـالة ماجستير منشورة، الأكاديمية الليبية، قسم القانون، 2011م، ص 119.

(2) محمد شرف الدين، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي: التهديدات والفرص، مجلة الاعلام والقانون، العدد السادس، سبتمبر 2021، ص 16-17.

4- التشريعات والقوانين الوطنية المنظمة لمكافحة التهريب في الحدود العابرة:

تستخدم الدولة الليبية القوانين واللوائح الوطنية كأساس قانوني لمكافحة تهريب البضائع عبر الحدود، إحدى أكبر المشاكل الأمنية والاقتصادية التي واجهت ليبيا مؤخراً، وقد تحوّل الأراضي الليبية إلى طريق رئيس لتهريب البضائع عبر شبكات التهريب العاملة في مختلف المجالات، بما في ذلك الوقود والسلع والأسلحة والهجرة غير الشرعية، وذلك نظراً لموقعها الجغرافي المتميز وطول حدودها البرية مع الدول المجاورة، وقد دفع هذا الوضع المشرعين الليبيين إلى وضع قوانين تنظم الحدود، وتقيد حركة الأشخاص والبضائع، وتجرم أي سلوك يهدد الاستقرار الداخلي والأمن الوطني، وتشمل هذه القوانين قوانين دخول وإقامة الأجانب وقوانين مكافحة الجرائم الاقتصادية، وقوانين مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأمن الوطني، كما أكد المشرعون الليبيون على أهمية فرض عقوبات رادعة على المهربين، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وتعزيز سلطة الأجهزة الأمنية والرقابية لمراقبة الحدود وتعقب شبكات التهريب، ومع ذلك، على الرغم من أهمية هذه القوانين، إلا أنه يصعب تطبيقها بسبب الوضع الأمني المضطرب في ليبيا والاختلافات السياسية ونقص الموارد البشرية والتقنية اللازمة لحماية الحدود، وهذا يثير تساؤلات حول كفاءة النظام القانوني الوطني في مكافحة التهريب، وضرورة التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق نتائج ملموسة، وبما أن جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل كانت أول جريمة في تاريخ البشرية، يُعتبر السلوك الإجرامي من أقدم الظواهر الاجتماعية، وقد رافق الجريمة البشرية في جميع العصور وتطورت مع تطور المجتمع، لتأخذ اليوم أشكالاً مختلفة من الجرائم العنيفة والتهرب من القوانين التي تحافظ على استقرار المجتمع، هناك أسباب عديدة لارتكاب الجرائم، بعضها يعود إلى خصائص الفرد، وبعضها الآخر مرتبط بالظروف المعيشية، وقد انتشرت أنواع كثيرة من الجرائم، مثل غسيل الأموال، نتيجة التطور الاقتصادي والتجاري ووسائل النقل الحديثة. [1]

ومن مبادئ القانون أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتغير وفقاً للظروف المكانية والزمانية، ولها أسباب متعددة، اجتماعية وسياسية واقتصادية، وبسبب صعوبة التواصل بين عصابات الجريمة، وارتباطها بالطبقات الدنيا، كانت الجرائم في الماضي محدودة النطاق ولم تتجاوز

(1) بن عيسى منصورية، آليات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2024م، ص 7.

الحدود الوطنية، غير أن بعض الباحثين في القانون وعلم الجريمة قد عدلوا هذا الرأي، حيث أثبتوا أن أفراد الطبقات العليا هم أيضاً من مرتكبي الجرائم، وتتمثل معظم هذه الجرائم، كالجريمة المنظمة، والجرائم المالية، واستغلال النساء والأطفال، في السرقة المالية، ومن أبرز أنواع الجرائم التي انتشرت في جميع أنحاء العالم الجريمة المنظمة، التي تعد من أخطر أنواع الجرائم، إذ تهدد العلاقات الدولية والأمن الداخلي للدول، فضلاً عن استقرار المجتمعات، وقد تحولت الجريمة إلى ظاهرة عالمية مع ظهور ظاهرة العولمة، الأمر الذي ساهم في توسيع نطاق الجريمة المنظمة وجعلها ظاهرة عالمية ذات بعدين مختلفين. (1)

ثانيا – دور الأجهزة الأمنية والعسكرية في ضبط الحدود:

يُعد دور القوات الأمنية والعسكرية في حماية الحدود من أهم عناصر الأمن القومي الليبي، لا سيما في ظل تزايد ظواهر الهجرة غير الشرعية والتهريب والتسلل من الجماعات المسلحة عبر حدود البلاد الطويلة، وبما أن ليبيا تشترك في حدود برية طويلة مع دول مجاورة، فإن ضمان أمن الحدود يتطلب تنسيقا وتعاوناً وثيقاً بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتشمل مهام هذه الأجهزة، كحرس الحدود ووحدات مكافحة التهريب والجمارك، مراقبة نقاط العبور الحدودية الرسمية، وإجراء عمليات التفتيش، والتعرف على الأنشطة المشبوهة، واعتقال المهاجرين غير الشرعيين والقبض على البضائع المهربة، وتعد هذه الأجهزة الخط الأول للدفاع ضد جرائم التهريب، وتعمل وفقاً لقوانين تمنحها صلاحية محاكمة المخالفين، كما يلعب الجيش، وخاصة الوحدات المنتشرة في المناطق الحدودية، دورًا مهماً في حماية المواقع الحساسة، ومنع تسلل الجماعات المسلحة، وضمان أمن المناطق الحدودية التي لا تغطيها نقاط التفتيش الرسمية، وإضافة إلى ذلك، تتدخل القوات المسلحة عند اشتداد التهديدات الأمنية، كحالات محاولة الجماعات المسلحة أو شبكات التهريب الكبرى اختراق الحدود، ورغم أهمية هذه الأدوار، تواجه القوات الأمنية والعسكرية الليبية العديد من المعوقات التي تحد من فعاليتها، من أبرزها التشتت المؤسسي بين الجهات المعنية، وضعف القدرات التقنية واللوجستية، وصعوبة مراقبة الحدود المستمرة بسبب طبيعتها الصحراوية القاسية، لذا، لتحقيق نجاح حقيقي في حماية الحدود والحد

(1) منصورية بن عيسى، آليات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص8.

من التهديدات، لا بد من تطوير قدرات هذه الأجهزة، وتوحيد هياكلها، وربطها بميكانيزمات التعاون الإقليمي والدولي. [1]

وقد لا تتمكن هذه الدول من العودة إلى مصـــاف الدول المتحضـــرة دون تكبد تكاليف باهظة، نظراً للتوترات والصراعات التي تهيمن حالياً على الساحة السياسية الدولية، والتي أثرت سلباً على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأدّت إلى تراجع معدلات النمو، وتفكك البنى الإنتاجية، وتآكل الثقة في المؤسسات الرسمية، إضافة إلى تفشي الأزمات الإنسانية وتدهور مستوى الخدمات الأساسية، كما أسهمت هذه التوترات في استنزاف الموارد الوطنية، وتعميق الانقسامات الداخلية، وإضعاف قدرة الدولة على فرض الاستقرار وبناء سياسات تنموية فعّالة، الأمر الذي جعل العودة إلى مســـار التقدم والاندماج في النظام الدولي مرهونة بإصـلاحات عميقة وتضـحيات باهظة على المسـتويين الداخلي والخارجي، والاندماج في النظام الدولي مرهونة بإصلاحات عميقة وتضحيات باهظة على المستويين الداخلي والخارجي، لا سيما في ظل بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس الجيوسياسي واحتدام الصراعات الإقليمية والدولية، وقد انعكس هذا الواقع على قدرة الدول، وخصوصًا في العالم العربي والإسلامي وأحدثت تداعيات كارثية على المجتمعات، وبما أن مصالح الدول الكبرى هي المسيطرة على الشؤون الدولية، ولا توجد دولة بمنأى عن التدخلات الخارجية، فمن الضروري أن تضع جميع المجتمعات، وخاصة المجتمعات العربية برامج دفاعية لحماية حدودها البرية والجوية والبحرية، ويجمع الخبراء في الشؤون الاستراتيجية والأمنية على أن مستقبل الأمن العالمي مهدد، ويشير الباحثون إلى نماذج من دراسات مراكز الأبحاث الاستراتيجية التي وضعت سيناريوهات للصراعات والأوضاع الأمنية في العقود القادمة، وتستند هذه السيناريوهات إلى فكرة أن التغيرات الحالية في الأمن العالمي ستكشف عن تداعياتها الكاملة في المستقبل القريب، ومن بين هذه المراكز مركز أبحاث الصراع في الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست بإنجلترا، الذي خلص في عام 2002 إلى أن نهاية الحرب الباردة أدت في الواقع إلى فترة من الصراعات المسلحة واسعة النطاق ولما كانت نقاط التفتيش الحدودية البرية والجوية والبحرية ضرورية لحماية السيادة الوطنية، فإن هذه الدراسة

(1) هشام زغاشو، صنع السياسة العامة من منظور توزيع السلطة وعلاقتها بالرأي العام في الأنظمة المفتوحة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2015م، ص 80.

ســـتناقش دور قوات الأمن في هذه النقاط مع الاعتراف بأهمية العوامل الأخرى، ســـنركز على الأبعاد القانونية والجيوسياسية للحدود الدولية.[1]

ثالثا – التحديات الداخلية التي تعيق فاعلية السياسات الوطنية:

تأثرت قدرة ليبيا على إدارة حدودها بشـــكل كبير نتيجة عدة تحديات داخلية، مما يجعل الإجراءات الوطنية المراقبة الحدود ومكافحة التهريب والهجرة غير النظامية أقل فعالية، ترتبط هذه التحديات ببعضها البعض، وتتعلق بطريقة تنظيم الدولة، والانقسامات الاجتماعية والسياسية، ونقص الموارد ويتمثل التحدي الرئيس في تشتت المؤسسات وضعف العملية السياسية، فمنذ عام 2014، انقسمت ليبيا بين حكومتين متنافستين ومؤسسات موازية، ما أدى إلى ضعف التنسيق بين القوات العسكرية والأمنية، فضلاً عن تضارب الولاءات الذي يعيق تطبيق سياسات وطنية فعالة، وبسبب هذا التشتت أصبحت إدارة الحدود قضية معقدة غالباً ما تتأثر بعوامل محلية أو قبلية بدلاً من اللوائح الحكومية، كما أن نمو الميليشيات والمنظمات المسلحة في الشأن السياسي والاجتماعي الليبي، يُضـــعف قدرة الأجهزة الأمنية الرســـمية على أداء مهامها، فتقوض هذه الجماعات فعالية اللوائح الوطنية على أرض الواقع، حيث تســيطر على بعض نقاط العبور غير الرسمية، وتؤثر على المجتمعات المحلية، بل وتكسب أموالاً من شبكات التهريب، أما تسرب المعلومات ونقل المهاجرين والمتسربين مقابل المال، فيرجع إلى ضــعف المؤسســات والفســاد الإداري في بعض الجهات المعنية بمكافحة الهجرة غير النظامية والتهريب، مما يُضـــعف السياسات ويقوض جهود الحكومة في فرض سلطتها، ونظراً لغياب بدائل اقتصادية رسمية، تعتمد العديد من المدن الحدودية على التجارة غير المشروعة كمصدر دخل رئيسي، مما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويصعب تطبيق سياسات الحكومة لمكافحة التهريب بسبب هذه الظروف، ما يُثير مقاومة محلية، يصعب مراقبة الحدود الطويلة والواسعة بسبب ضعف البنية التحتية الأمنية والتكنولوجية، مثل نقص أنظمة المراقبة الحديثة، وقلة الأفراد والآليات اللازمة، وبالتالي، فإن نجاح الخطط الوطنية الليبية يتوقف على معالجة هذه المشاكل الداخلية، من خلال

(1) أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير منشورة،2017م ، ص 62

إصلاح المؤسسات، وإيجاد توافق سياسي، وتوفير فرص اقتصادية للمجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات القوات الأمنية. [1]

تواجه ليبيا العديد من المشـــاكل الداخلية التي تعيق تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويُعدّ ضعف المؤسسات الحكومية وعدم استقرارها من أبرز هذه الصعوبات، كما أصبحت عملية تنسيق الجهود الوطنية أمراً بالغ الصعوبة بسبب الانقسامات السياسية والتوترات بين الأطراف المتصـــارعة، مما عرقل عملية اتخاذ القرارات وتفاقم الخلافات القبلية والاجتماعية من حدة النزاعات المحلية، مما يهدد الوحدة الوطنية ويصـعب على الدولة تنفيذ برامجها الشـاملة والمنصـفة، بالإضـافة إلى ذلك، تُعدّ المشـكلتان الرئيسـيتان اللتان تحولان دون فعالية الخطط الوطنية هما الضعف الاقتصادي والفساد، كما تؤثر محدودية الموارد والتدخلات السياسية سلباً على جودة مبادرات التنمية والخدمات العامة، من الضـروري اعتماد اسـتراتيجيات مرنة ومتعددة المسـتويات لمعالجة هذه المعوقات الداخلية وتحقيق الاسـتقرار والتنمية، لأن تراكم هذه المشـاكل يجعل من الصعب تحقيق أهداف السياسات الوطنية. [2]

رابعا – السياسات الإقليمية لمواجهة شبكات التهريب العابرة للحدود:

فقد تطورت ظاهرة التهريب من مشـكلة محلية محدودة إلى نشـاط منظم وعابر للحدود، يشمل تهريب البشر والأسلحة والمخدرات والسلع الاستراتيجية، ويُهدد هذا النشاط استقرار الدول ويضعف سيادتها الوطنية ويؤثر سلباً على التنمية المستدامة في المنطقة ولمكافحة هذه الشبكات، يُعدّ التعاون الإقليمي ضرورة ملحة، نظراً لأن الحدود المشتركة بين ليبيا والسودان وتشاد ونيجيريا ومصـر تُعدّ طرقاً رئيسـة لتهريب السـلع، ويتطلب مكافحة هذه الشـبكات تنسـيقاً إقليمياً لتبادل المعلومات الاسـتخبارية، وتكامل الأدوار الأمنية، وتوحيد الإجراءات القانونية للكشـف عن جرائم التهريب ومحاكمة مرتكبيها، نظراً لما تمتلكه هذه الشـــبكات من موارد مالية وبشـــرية وتنظيمية كبيرة، ولن يكون من الممكن القضـاء على هذه الشـبكات بالجهود الوطنية وحدها، اتخذت العديد من دول المنطقة خطوات لإنشاء أطر إقليمية للتعاون الأمني، سواء من خلال اتفاقيات ثنائية أو عبر منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وتشـــمل هذه الاســـتراتيجيات عدة

(1) أسامة أحمد محمد الشركسي، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي، مرجع سبق ذكرة، ص 62

(2) محمد الغامري، ليبيا ما بعد داعش: تحديات سياسة الأمن الداخلي، المجتمع والسياسة، ج 4 م (77)، (2023)، ص 403-425.

إجراءات، منها تعزيز قدرات حراس الحدود، ورصد الحدود المشتركة، وإصدار تشريعات جنائية تستهدف التهريب، وإقامة دورات تدريبية مشتركة، وتبادل الخبرات ويواجه نجاح البرامج الإقليمية تحديات هيكلية، منها استمرار بعض أشكال التعاون المحلي مع شبكات التهريب، وضعف القدرات التقنية، واختلاف الأولويات السياسية والأمنية بين الدول، ومع ذلك، فإن تزايد التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة يدفع الدول إلى تعزيز التعاون وتبني نهج إقليمي أكثر شمولية ومرونة لمكافحة التهريب العابر للحدود. [1]

1- السياسات الإقليمية لمواجهة شبكات التهريب:

تعتمد الدول المتضررة من هذه الظاهرة سياسات إقليمية لمكافحة شبكات التهريب، لا سيما في المناطق ذات الحدود الواسعة والمفتوحة مثل منطقة الساحل و الصحراء والمغرب العربي، لم تعد مشكلات الأمن المرتبطة بالتهريب محصورة بدولة واحدة، بل تطورت لتصبح تهديدًا إقليميًا متداخلاً مع الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية، مما يتطلب تعاوناً إقليميًا منسقًا، اعترفت الدول المجاورة لليبيا بأن شبكات التهريب تستغل الحدود الضعيفة والأراضي الشاسعة غير الآمنة، مؤكدة على ضرورة وضع خطط عسكرية واستخباراتية وأمنية منسقة، ساهمت المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وعقد مؤتمرات إقليمية لمشاركة الخطط والخبرات، في وضع سياسات عامة لمعالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية الناجمة عن التهريب، تعد السياسات الإقليمية لمكافحة شبكات التهريب حاسمة لتحقيق الاستقرار، تهدف هذه السياسات إلى تعزيز تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية وتعزيز الأمن الجماعي، وتحسين مراقبة الحدود المشتركة، كما تركز على ربط هذه الجهود بمبادرات التنمية التي تقلل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشجع التهريب، شهدت ليبيا عدة مراحل من التدخلات الخارجية، بدءً من تدخل الناتو عام 2011، ثم التدخلات الإقليمية والدولية لدول أخرى، وجهود الأمم المتحدة لوساطة النزاعات بين

(1) Basu, G, (2014), Combating illicit trade and transnational smuggling: key challenges for customs and border control agencies, World Customs Journal, 8(2), 15-26

الفصـــائل الليبية، وصـــولا إلى مرحلة التدخل المباشـــر التي شـــملت القوات النظامية وغير النظامية.[1]

بالإضـافة إلى مشـاركة جهات غير حكومية مثل المرتزقة وشـركات الأمن، هناك نوعان من التدخلات في ليبيا رسـمية وغير رسـمية، بينما كانت التدخلات اللاحقة سـرية وغير منظمة، كان تدخل الناتو عام 2011 قرارًا رسميًا مدروسًا على الرغم من الأدلة المتزايدة واستنتاجات فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نفت معظم الدول التي تدخلت عسـكريًا ودبلوماسـيًا أي دور لها في الوضع الليبي.[2]

ومن خلال ذلك توجد ثلاث مراحل رئيسة للتدخلات الخارجية في ليبيا:

أ. المرحلة الأولى:

المعروفة بمرحلة تدخل الأمم المتحدة أو التدخل الدولي، حظيت بقبول واســـع محليًا وإجماع دولي تقريبا، بدأت مرحلة أكثر صـعوبة وعسرة لليبيا عندما تدخل الناتو لإسقاط الحكومة الليبية وإخضـاع البلاد للفصـل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة، يمثل إقرار مجلس الأمن القرار 2016، الذي ألغى القرار 1973 الصادر عام 2013، في 27 أكتوبر 2011 نهاية هذه المرحلة (زاردومي).

ب. المرحلة الثانية:

والمعروفة بفترة الفراغ السـياسـي، فقد مكنت القوى الإقليمية من توسـيع نفوذها والاعتماد على الوسـائل غير المباشـرة، وقد تدهورت العملية السـياسـية خلال هذه الفترة، وانتقل زمام اتخاذ القرار من الأطراف المحلية إلى القوى الخارجية.

ج. المرحلة الثالثة:

التي تشـمل التدخلات المباشـرة وانحسـار نفوذ فرنسـا والإمارات العربية المتحدة، وظهور دور روسيا وتركيا فقد شهدت انتشاراً واسعاً للمرتزقة والقوات الأجنبية، ففي ليبيا، يوجد مئات من المقاتلين السوريين، وربما 2000 مقاتل من مجموعة فاغنر الروسية، كما تمتلك ليبيا أنظمة دفاع جوي وطائرات مقاتلة حديثة في قاعدة الجفرة الجوية، أما تركيا، فقد أرســـلت آلاف المقاتلين

(1) عمر المبروك اسـباقه، الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجا)، مجلة العلوم الاقتصـادية والسـياسـية، م7، ع14، جامعة بني وليد–كلية الاقتصاد، (2019)، ص 141.

(2) عمر المبروك اسباقه، الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجا)، مرجع سبق ذكرة، ص 155

السوريين تحت قيادتها، بالإضافة إلى مئات من الخبراء العسكريين والمحاضرين، كما نشرت طائرات بدون طيار من نوع بايركتار في منطقة طرابلس. [1]

2- التدخلات الإقليمية والدولية:

يُعد التدخل الإقليمي والدولي في الشؤون الليبية من أهم العوامل المؤثرة في الوضع السياسي والأمني في ليبيا، لا سيما في مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود، فمن خلال برامج التعاون والمساعدات الفنية الرامية إلى تعزيز مراقبة الحدود وقدرات أجهزة الأمن الوطنية، أو من خلال الدعم العسكري والأمني لبعض الفصائل، تمكنت العديد من الدول الإقليمية والدولية من التدخل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة ضعف الدولة المركزية وتفكك مؤسساتها بعد عام 2011 وتتراوح هذه التدخلات بين التعاون الإيجابي كجهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة تهريب البشر والأسلحة عبر عملية "يونيفور" ميد" أو دعم الاتحاد الأفريقي لإنشاء آليات مراقبة مشتركة للحدود، وبين التدخلات السياسية والعسكرية التي ساهمت أحيانًا في تفاقم الأوضاع وتصعيد الصراع الداخلي. [2]

فإن المبادرات الإقليمية والدولية ذات تأثير مزدوج، فهي قد تعزز الانقسامات الداخلية وتدخل أجندات خارجية في السياسة الوطنية، حتى وإن كانت تهدف إلى دعم الجهود الوطنية في مواجهة تحديات الأمن المشترك، وهذا يبرز أهمية تحقيق التوازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية واستخدام المساعدات الخارجية وبعد تدخل الأمم المتحدة في ليبيا عام 2011، نطلق على التدخلات الإقليمية والدولية مصطلح "التدخلات الخارجية"، ويشمل ذلك مشاركة دول المنطقة المجاورة والمجتمع الدولي، ويصف العديد من المراقبين الوضع في ليبيا بأنه حرب بالوكالة، نظراً لمدى تدخل الجهات الإقليمية والدولية في مختلف جوانب النزاع العسكرية والسياسية والفكرية وتشمل الدول الرئيسة المتدخلة في هذا النزاع، والتي تسعى جميعها للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة والمورد الرئيس للطاقة عالمياً، ما لا يقل عن تسع دول، وتتوزع هذه الدول على النحو التالي:

---

(1) كشان رضا، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م7، ع2، الجزائر، (2020)، ص 31

(2) أحمد الزروق الرشيد، عبد الكريم مسعود أدبيش إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى المحلية، مجلة مدارات سياسية،(2017)، ص 113-82.

السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة:

في أزمة ليبيا، تتعاون هذه الدول الثلاث لدعم قوات حفتر مالياً وعسكرياً، وتقدم الإمارات الدعم السياسي والعسكري لحفتر، حيث أنشأت قاعدة الخادم العسكرية ووفرت طائرات مسيرة ومقاتلات استخدمت خلال معارك بنغازي عام 2014، كما شاركت طائراتها في قصف قوات فجر ليبيا في طرابلس وتسعى الإمارات للسيطرة على جميع موانئ ليبيا، خشية أن يؤثر دعم حفتر على مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق الصينية، أما مصر فقد نشرت معدات عسكرية وجنود بحريين ومستشارين عسكريين، وخاصة في مجال الطيران لدعم حفتر، كما نفذت غارات جوية ضد خصومه، وتهدف مصر إلى الحفاظ على حكومة موالية لها في طرابلس وحماية مصالحها في شرق المتوسط، ويعتبر شرق ليبيا منطقة استراتيجية مهمة، وترى مصر أنها بحاجة إلى حمايتها من "خطر" الإسلام السياسي، ويشمل دعم السيسي لحفتر، على الرغم من اختلافه مع الإمارات في بعض الجوانب، مصالح أعمق تتعلق بالجغرافيا وأمن الحدود والتاريخ والاقتصاد، بالإضافة إلى وجهات النظر المشتركة حول الإسلام السياسي وهيكل الدولة.[1]

بهدف حماية مصالحها الاقتصادية ومساحتها الحيوية، تدعم مصر حفتر، وهي مستعدة للتنازلات للحفاظ على نفوذها في شرق ليبيا، التي يعتبرها السيسي خطاً أحمر، مع ذلك، وبسبب بعدها عن الآثار الأمنية السلبية للعمليات العسكرية الفاشلة وعدم الاستقرار ،تدعم الإمارات العربية المتحدة جهود حفتر للسيطرة على طرابلس والقضاء على الإسلام السياسي مهما كانت التضحيات وتحصل بعض الجماعات السودانية من دارفور، مثل حركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان والقوات المساندة السريعة التي كان يقودها الجنرال محمد حمدان الدما، أحد أبرز قادة الانقلاب الذي أطاح بالرئيس السوداني عمر البشير، على تمويل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وبسبب ولاء ربيع المدخلي المعروف للحكومة السعودية، يُنظر إلى فتواه التي حث فيها أنصاره في أوباي على القتال إلى جانب حفتر على أنها دليل على دعم السعودية.[2]

3- التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة التهريب والتحديات الأمنية:

---

(1) محسن رمضان جابر، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011 – 2023)،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، م 20، ع 1، الجامعة الاسمرية الاسلامية – كلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا، 2023 م، ص 32.

(2) محسن رمضان جابر، أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011 – 2023)، مرجع سبق ذكرة، ص90.

يُعد التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة التهريب ومواجهة التحديات الأمنية عاملاً أساسياً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية، لا سيما في ظل تعقيد ظواهر دولية مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر والأسلحة، فقد تطورت هذه الأنشطة الإجرامية من مستوى محلي إلى شبكات منظمة تمتد عبر قارات عدة، ومن الصعب على أي دولة بمفردها معالجة هذه المشكلة، لذا يتعين على الشركاء الإقليميين والدوليين تبني نهج شامل، وتستغل هذه الشبكات الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، بالإضافة إلى الثغرات التشريعية والضعف في إجراءات مراقبة الحدود، أدركت الدول المجاورة، مثل ليبيا والسودان وتشاد والنيجر ومصر، أهمية التنسيق الإقليمي، ويمكن أن يتخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة، مثل إبرام اتفاقيات أمن حدودي ثنائية أو متعددة الأطراف، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الدوريات لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب، وللتصدي لأسباب هذه الظواهر، تسعى كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى إلى وضع إطارات شاملة تربط الأمن بالتنمية، عززت الدول الكبرى والمنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، دعمها للمبادرات الرامية إلى مكافحة التهريب في ليبيا ومنطقة الساحل، من خلال تمويل برامج بناء القدرات الأمنية، وتقديم المساعدات اللوجستية والتقنية، وتعزيز القوانين الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، وبذلك، تسعى هذه الدول إلى حماية مصالحها الاقتصادية وأمنها الوطني، فضلاً عن الحد من تهريب الأسلحة الذي يُهدد الاستقرار الدولي، ومن تدفقات الهجرة غير الشرعية، ومن بين الصعوبات التي تواجه التعاون الإقليمي والدولي، تناقض المصالح السياسية بين الدول، وعدم الالتزام بالاتفاقيات، والتدخل الخارجي الذي قد يزيد من حدة الخلافات بدلاً من حلها، ومع ذلك، وبما أن أي دولة لا تستطيع بمفردها مواجهة شبكات التهريب المعقدة التي تستغل النزاعات الداخلية والضعف في الحدود، يبقى هذا التعاون ضرورة استراتيجية.[1]

(1) عبد الله كامل، أحداث بنغازي، صراعات الميليشيات الجهوية في ليبيا"، معهد العربية للدراسات،ع10، 2013م، ص10.

خامسا – التدخلات العابرة وتأثيرها على الأمن الحدودي:

تعد التدخلات عبر الحدود من أهم التحديات الأمنية التي واجهت ليبيا مؤخراً، فإلى جانب أنشـطة الجماعات المسـلحة والمنظمات المتطرفة، باتت الحدود الليبية الطويلة والمتخللة ملاذاً لتهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر، نظراً لضعف الدولة وضعف مؤسساتها، وقد تشـمل هذه التدخلات أحياناً عمليات إقليمية ودولية مباشـرة أو غير مباشـرة تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية عبر الحدود الليبية، بدلاً من أن تقتصر على فاعلين غير رسميين كالجماعات الإجرامية أو الميليشـيات، وأصـبحت المناطق الجنوبية والحدود المشـتركة مع السـودان وتشـاد والنيجر ودول أخرى مسرحاً لأنشطة معقدة خارج سيطرة جهاز الأمن

الوطني، مما يؤثر بشكل مباشر على أمن الحدود، كما أضـعفت هذه الأنشطة سيادة ليبيا على حدودها، ما أدى إلى وضـع أمني هش سـاهم في تفاقم الصـراعات الداخلية وعرقلة استقرار البلاد. [1]

يتطلب فهم التدخلات عبر الحدود وتأثيراتها تحديد أسـباب الأزمة الأمنية ووضـع خطط أكثر فعالية للتعاون الإقليمي والدولي لحماية الحدود وتقليل التهديدات التي تضـعف الاسـتقرار والتنمية في ليبيا، فالحدود ذات أهمية بالغة، وتتضمن جوانب متعددة اجتماعية وقانونية وسياسية واقتصـادية وأمنية، ومع ظاهرة العولمة وزيادة حركة الأشـخاص والبضـائع عبر الحدود، وتداخل المصالح والعلاقات الدولية، فإن أمن الدولة يبدأ من حدودها، ومن أهم الظواهر السياسية في هذا السياق الحدود بين الدول التي تحددها المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظم أمن الحدود ومنع التهريب والتسـلل العدائي المرتبط بالإرهاب، وحماية الدول من عدوان الجيران ،وتشـجع هذه الاتفاقيات أيضـاً على التعاون الاقتصـادي لتعزيز الاسـتقرار والأمن، وبما أن الإرهاب يتجاوز الحدود الوطنية وغايته إقليمية وعالمية، فإنه يشـكل تحدياً خطيراً لأمن الدول وتهديداً عالمياً لسـيادتها، ويواجه المجتمع الدولي ضـغطاً لإيجاد توازن دقيق بين حق الدول في حماية أمنها الوطني ومبدأ عدم التدخل في شـؤون الدول الأخرى، ويُعد أمن الحدود أسـاسـاً لتعزيز العلاقات الإقليمية والعالمية، ولكنه قد يكون أيضـاً سـبباً في توتر العلاقات بين الدول، يتناول هذا البحث

(1) شهرزاد ادمام، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، قاعدة بيانات الملخصات العلمية، العدد 1، الجزائر، (2013)، ص 1.

بشكل رئيس مدى كفاءة الاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية، والاستجابات العراقية بشكل خاص في مكافحة المخاطر التي يشكلها الإرهاب [1]

1- التداعيات الداخلية والخارجية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود:

تتخذ المخاطر الأمنية متعددة الأبعاد التي تهدد الأمن الوطني والسلام والاستقرار الدوليين، أشكالاً متنوعة مع ازدياد ظاهرة العولمة، ويُعدّ الإرهاب، الذي يستهدف الأمن والاستقرار الداخليين للدول، من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها، لا تقتصر آثاره على الحرب والدمار، بل تمتد لتشمل زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للدولة، خاصة عندما يكون هدفه تحقيق أهداف أمنية وسياسية، يهدد الإرهاب السلام والأمن العالمي، لا سيما مع تزايد استخدام الحرب كوسيلة لمكافحته.[2]

ومن خلال ذلك، يمكن تصنيف آثار التهديدات الأمنية متعددة الأبعاد على النحو التالي:

1- الآثار الداخلية:

يختلف تأثير هذه التهديدات على الوضع الداخلي للدولة، لا سيما في ظل المشاكل والأزمات السياسية المتفاقمة في العديد من الدول العربية، مثل الحكم الاستبدادي وغياب الديمقراطية وانخفاض المشاركة السياسية، هذه العوامل ساهمت في انتشار الأفكار المتطرفة كوسيلة للتعبير عن الذات وتحقيق أهداف معينة، داخل الدولة وخارجها:

1. إن زعزعة استقرار كيانات الدولة وإضعافها، مما قد يؤدي إلى الحروب الأهلية ودعم الإرهاب من الخارج لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، كلها من الآثار التي تتركها هذه التهديدات على الاستقرار السياسي.
2. وبما أن الجريمة المنظمة والإرهاب يرتكزان على تنظيم مؤسسي رسمي بهيكل قيادي واضح وإجراءات محددة، فإنهما يتركان آثاراً داخلية مشابهة، ويكمن الفرق في أن الجريمة المنظمة تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية بطرق غير مشروعة، بينما يسعى الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية داخل الدولة المستهدفة.

---

(1) م، م بسمة محمد نظير احمد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي (الأرهاب نموذج)،مجلة قضايا سياسية، العدد 74، 2023م، ص 33

(2) عثمان علي حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، مطبعة المنارة، ط 1، كردستان 2016م، ص 111-112.

3. يُعدّ عدم الاستقرار السياسي وتغلغل عناصر الجريمة المنظمة في المؤسسات الإدارية من أخطر المخاطر الأمنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية على الدولة، فعلى سبيل المثال، قد تستنزف هذه الجماعات موارد الدولة وتزعزع استقرار مؤسساتها، وتغير التركيبة السياسية للحكومة في حال سيطرت على السلطة، وتهدد التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية.
4. كما يسعى الإرهاب إلى التأثير على سياسات الدولة من خلال التشكيك في شرعية النظام السياسي وتقويض سمعة الدولة ومؤسساتها العسكرية والسياسية، ويتم ذلك من خلال مهاجمة المنشآت العسكرية والأفراد المدنيين، وإلحاق الضرر الاقتصادي، وإثارة النزاعات الطائفية والعرقية، وتجنيد المواطنين، مما يُعد مواجهة غير تقليدية للدولة وتقويض سياساتها العامة. (1)

2- العواقب العالمية:

تؤدي نزاعات الحدود إلى معارك وحروب وانتهاكات السيادة الوطنية، فهي من أهم المخاطر التي تهدد الأمن الوطني في العديد من الدول، ويؤثر هذا الأمر على الأمن الوطني والعلاقات الدولية على حد سواء، تشير العديد من دراسات السياسة الأمنية إلى أن معظم قضايا الأمن الدولي تؤثر على السلام والاستقرار العالمي وتترافق مع الدول الفاشلة، ومن هذه التحديات الجريمة المنظمة، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، والأمراض والأوبئة، والتدهور البيئي، وأمن الطاقة، وبما أن الدول الفاشلة لا تسيطر على حدودها، فإنها تمثل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار الدوليين، لا سيما عندما تنتشر النزاعات الداخلية عبر الحدود وتشارك فيها جهات غير حكومية تؤثر بشكل كبير على ديناميكية النزاع وانتشاره خارج حدود الدولة برزت قضية الدول الفاشلة وتأثيرها على الأمن الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إن مشكلة الحدود تمثل تهديداً خطيراً للأمن الوطني خاصة في الدول العربية، حيث قد تؤدي خلافات الحدود أحياناً إلى نزاعات وحروب، وكانت هذه الظاهرة شائعة خلال القرن

مما أدى إلى مخاطر على الأمن الوطني وانتهاكات للسيادة الوطنية. (2)

---

(1) عثمان على حسن، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سبق ذكرة، ص 121-125

(2) صالح المعايطة، الامن الوطني بين مؤشرات التهديد التقليدية والحروب الرقمية والحشد الالكتروني، سلسلة محاضرات ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2019، ص 6-8

يُعد الاســتقرار والأمن داخل هذه الدول، فضــلاً عن انتهاكات ســيادتها والصــراعات الإقليمية، مثل النزاعات الحدودية بين العراق والكويت والعراق وإيران، من أهم العوامل المؤثرة على الأمن الإقليمي، ومن أكبر التحديات التي تواجه أمن القارة الأفريقية مشــكلة أمن الحدود، التي حظيت باهتمام دولي واسع، وقد أوضح بيان مؤتمر ميونخ للأمن لعام 2019، تحت عنوان "الأمن" عبر الحدود"، أن من أهم التهديدات للأمن عبر الحدود في أفريقيا تدفق الأســلحة غير القانونية من الخارج وانتشــار الإرهاب، وقد أثرت هذه العوامل على اســتقرار وأمن القارة، وجعلتها بؤرة للصراعات المسلحة بين مختلف الجماعات، مما ساهم في زيادة الهجرة غير الشرعية، ويعود ذلك إلى عجز بعض الدول الأفريقية عن حماية حدودها وأمنها الداخلي من التهديدات الخارجية، ومن المهم الإشارة إلى أن الأسباب الداخلية هي السبب الرئيسي للتأثيرات العالمية المرتبطة بأمن الحدود، ومن هذه الأسـباب ضـعف الحكم الرشـيد والإدارة العامة، وعدم القدرة على منع تصـاعد النزاعات الداخلية إلى دول أخرى. [1]

ويُعد الإرهاب الدولي من أهم العواقب الدولية لتهديدات الأمن غير التقليدية، ومع تطور العولمة، توســع نطاق تأثيره، وبســبب توازن القوى النووية وإمكانية الدمار التي تتمتع بها أســلحة الحرب، أصبح الإرهاب أداة في أيدي الأفراد والجماعات والكيانات والدول، خاصة عندما يُستخدم بديلاً عن الحرب التقليدية، ويُهمل الإرهابيون مبادئ القانون الدولي والمعاهدات الدولية لتحقيق مصـالحهم وأهدافهم الاستراتيجية، ويؤدي ذلك إلى تدهور العلاقات الدولية، وتهديد السلام والأمن العالمي، وانتهاك ســيادة الدول، حتى بالقوة، والتدخل في شــؤونها الداخلية، وينتج عن ذلك الفوضى العالمية، والأزمة الأمنية، وظهور الاستعمار تحت ستار مكافحة هذه التهديدات والحفاظ على الســلام والأمن العالمي، مع شــنها هجمات في أمريكا الشــمالية وأوروبا الغربية وأســتراليا، شـكلت جماعة "داعش" الإرهابية تهديدًا للأمن القومي على مسـتوى العالم، واعتبرت أخطر تهديد للســلام والأمن الدوليين، ويُقدر أن ما بين 30 إلى 40 ألف مقاتل أجنبي من 145 دولة ينتمون إلى هذه الجماعة، ما يشــكل تهديدا للأمن الدولي بالإضــافة إلى الأمن الداخلي للدول، ويؤكد خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام للأمن الداخلي، من حيث الموارد والوعي المجتمعي، لما يمثله من خطوة أولية للحد من الآثار العالمية لهذا التهديد،

(1) كينت والتز ، اســتمرارية الســياســة الدولية في : كين بوث، تيم ديوان، عوالم متصــادمة : الإرهاب ومســتقبل النظام الدولي، أبوظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،(2005)، ص 458.

وبمساعدة الولايات المتحدة، ينبغي التركيز على تنفيذ السياسات الدولية للحد من الإرهاب الدولي، لا سيما في العراق وسوريا، وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تبعات الإرهابيين الأمنية الداخلية والخارجية في تفاقم عدم الاستقرار السياسي وانتشار الفساد الإداري والسياسي، ويُعزز هذا الوضع اعتماد معظم هذه الجماعات على التمويل المحلي المخصص، واستغلالها للأموال الحكومية، وقد أدى ذلك إلى هجرة الكفاءات الوطنية.[1]

أما التهديدات الخارجية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، فهي معقدة ومتعددة الأهداف والأساليب، فإلى جانب إثارة التوترات الدولية وزعزعة الحدود وتدهور العلاقات الدولية، فإنها تساهم في زعزعة الاستقرار من خلال تعزيز احتمالات نمو الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي خارج الحدود الوطنية، إضافة إلى ذلك، وبما أن الحدود تعد ركيزة أساسية للأمن الوطني والإقليمي والعالمي فإنها تزيد من احتمالات التدخلات الدولية والنزاعات التي تُشنّ تحت غطاء مكافحة الإرهاب. [2]

المطلب الثاني – آفاق وآليات تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا:

يصبح التعاون الأمني بين السودان وليبيا ضرورة استراتيجية، فبالإضافة إلى الروابط الاجتماعية والعشائرية، فإن طبيعة الحدود الصحراوية الصخرية المشتركة بين البلدين تجعلها سهلة الاختراق، مما يعرضها لأنشطة غير قانونية مثل تهريب المخدرات والأسلحة، وتسلل الجماعات المسلحة، والهجرة غير الشرعية، وقد تفاقم الوضع السياسي والأمني المضطرب أصلاً في ليبيا بسبب الاضطرابات في السودان والخلل الأمني الذي أعقبها، ويشترط نجاح التعاون الأمني بين البلدين، أن يدركا ضرورة تبني استراتيجية متكاملة قائمة على التنسيق المستمر وتبادل المعلومات وبناء الثقة، بدلاً من التعامل مع هذه التحديات بشكل منفرد، وتتحمل ليبيا والسودان مسؤولية مشتركة في حماية حدودهما المشتركة الطويلة، التي غالباً ما تتحول إلى بؤرة للأنشطة غير المشروعة، ويحتاج الأمر إلى اتخاذ إجراءات عملية مثل الدوريات المشتركة، وإنشاء مراكز مراقبة على الحدود، وتنفيذ اتفاقيات الأمن الموقعة مسبقاً وعلى المدى البعيد، يجب

---

(1) عبد الحفيظ عبد الله المالكي، نحو مجتمع أمن فكري، دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري،مطابع الحميض، ط1، الرياض،(2010)،ص291

(2) مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني والإرهاب، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ط1، الرياض، (2010)، ص 79.

أن يشمل تعزيز التعاون الأمني الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مع معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وليس التركيز على الجانب العسكري فقط، إن إقامة قنوات دبلوماسية فعالة بين الخرطوم وطرابلس، وتنمية المناطق الحدودية، وإشراك المجتمعات المحلية في مبادرات الأمن كلها استراتيجيات تساهم في تعزيز هذا التعاون، وتفتح الباب أمام تحالف أمني طويل الأمد يعود بالنفع على البلدين والمنطقة ككل. (1)

ومن خلال ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى عدة مهمة في تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا وهي كالتالي:

أولا: الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون الأمني بين السودان وليبيا:

يعد الإطار المؤسسي والقانوني للتعاون الأمني بين السودان وليبيا الأساس اللازم لضمان استقرار الحدود والحد من المخاطر الأمنية المشتركة، ويشمل هذا الإطار العديد من الاتفاقيات الثنائية وقواعد التعاون والآليات المشتركة لمراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، كما يتضمن تنسيق المعلومات الاستخباراتية وتبادلها بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلدين لضمان الاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية الجديدة، ولتعزيز قدرة البلدين على معالجة قضايا الأمن المشتركة، يتم تعزيز هذا التعاون من خلال لجان ومجالس أمنية مشتركة، وفرق عمل ميدانية متخصصة، بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وبذلك، يوفر هذا الإطار المؤسسي والقانوني قاعدة متينة الصياغة خطط أمنية طويلة الأجل تتوافق مع التطورات الإقليمية والعالمية، وتستند الجهود المشتركة لمعالجة قضايا الأمن المشتركة بين السودان وليبيا مثل الهجرة غير النظامية وتهريب المخدرات والأسلحة، إلى الإطار المؤسسي والقانوني للتعاون الأمني بين البلدين، ويتضمن هذا الإطار القوانين والاتفاقيات والهياكل المؤسسية التي تنظم التعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلدين، بهدف ضمان فعالية التعاون والتنسيق في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، كما يحدد الأدوار والمسؤوليات لكل طرف وتعزيز تبادل المعلومات وتحسين مراقبة الحدود، يشمل هذا الإطار الجهات الرسمية المسؤولة عن الأمن الحدودي والاستخبارات، كما يضمن هذا الإطار القانوني احترام سيادة كل

(1) Siradag, A, (2012), African regional and sub-regional organisations' security policies: Challenges and prospects, Akademik İncelemeler Dergisi, 7(2), 231-255

دولة أثناء تنفيذ العمليات المشتركة، ويحدد إجراءات لحل أي خلافات قد تنشأ ومن خلال دراسة هذا الإطار، يمكن تقييم إيجابيات وسلبيات التعاون الأمني بين السودان وليبيا، ووضع مقترحات لتحسينه بما يتناسب مع التحديات الأمنية الراهنة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار على الحدود والحد من الجريمة المنظمة والتهريب. [1]

1- دراسة الاتفاقيات الثنائية القائمة:

تعد الاتفاقيات الثنائية القائمة بين السودان وليبيا حجر الزاوية في تنظيم العلاقات بين البلدين، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية فهي بمثابة إطار قانوني ينظم التعاون بين الطرفين، ويحدد التزامات كل طرف، ويضع إجراءات التنفيذ والرقابة، وبذلك، تساهم هذه الاتفاقيات في الحد من النزاعات وإيجاد حلول سلمية ومنهجية للمشاكل، وتركز بعض الاتفاقيات الأمنية على تنسيق الجهود لمواجهة التهديدات المشتركة ومكافحة الجريمة المنظمة، وضبط الحدود، أما الاتفاقيات الأخرى فتتناول التعاون التجاري والاقتصادي، مما يعزز العلاقات الثنائية ويساهم في خلق بيئة مستقرة للنمو ويساعد دراسة هذه الاتفاقيات على تقييم فعاليتها، وتحديد أي نواقص في نصوصها أو في تطبيقها، ويعتمد تعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا بشكل أساسي على الاتفاقيات الثنائية، لا سيما في مواجهة قضايا الأمن المشتركة مثل الهجرة غير النظامية وتهريب المخدرات والأسلحة، فمن خلال وضع إطار قانوني وإجرائي لمشاركة المعلومات الاستخباراتية وتنسيق جهود الأجهزة الأمنية والحدودية في البلدين، ساهمت هذه الاتفاقيات في تعزيز قدرة البلدين على مكافحة الجريمة المنظمة ويُعد دراسة هذه الاتفاقيات ضرورية، إذ أنها تشكل ركيزة أساسية للتفاهم بين البلدين، وتوضح أدوار ومسؤوليات كل طرف، وتضع إجراءات عملية للسيطرة على الحدود وإدارة الأزمات الأمنية، كما تساهم هذه الاتفاقيات في تعزيز الأمن الإقليمي، إذ يقلل التعاون بين السودان وليبيا من الفراغ الأمني الذي تستغله الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، مما يُحسّن الوضع الأمني على الحدود المشتركة ومن خلال دراسة هذه الاتفاقيات، يمكن تحديد إيجابياتها وسلبياتها، ووضع مقترحات لتحسين فعالية

(1) كريم خالد سعد محمد، العلاقات الليبية السودانية 1969 – 2008 م : دراسة في الجانب السياسي، ع 17، (2018م)، ص 73 – 108.

التعاون الأمني بما يتناسب مع التحديات الأمنية الحالية والمتغيرات في الوضع الأمني الإقليمي.[1]

2- المقترحات السياسية لتعزيز الأمن القومي ضمن التعاون السوداني الليبي:

إن قضايا الأمن المشترك بين ليبيا والسودان تعد من أهم القضايا التي تؤثر على استقرار البلدين، لم تعد الخطط الأمنية التقليدية التي تعتمد فقط على الإجراءات الداخلية كافية لمواجهة تعقيدات الوضع الأمني المعاصر، كما أثبتت التجربة الليبية في السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري وضع خطط واستراتيجيات سياسية شاملة قائمة على التعاون الإقليمي والثنائي لم يعد تعزيز القدرات الأمنية الوطنية هو السبيل الوحيد لتعزيز الأمن القومي الليبي؛ بل يجب أيضاً تنشيط آليات التعاون مع السودان الشقيق الذي يمتلك حدوداً طويلة مع ليبيا ويواجه تحديات أمنية مماثلة، لذلك، تتجاوز المقترحات السياسية في هذا السياق السياسات الداخلية لتشمل سياسات مشتركة لمعالجة مراقبة الحدود، ومنع التهريب، ومنع تسلل الجماعات المسلحة ومعالجة القضايا الأمنية والإنسانية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين، تهدف هذه المقترحات من خلال تقديم بدائل عملية تعزز قدرة ليبيا على حماية أمنها القومي من خلال التعاون الليبي – السوداني، إلى خلق فرص جديدة لبناء شراكة أمنية إقليمية ناجحة توازن بين متطلبات الأمن الجماعي وسيادة الدول، يُعد تبني سياسات شاملة ومتوازنة تعالج أسباب الأزمة وتسعى لتحقيق الأمن القومي أمراً بالغ الأهمية، نظراً لتعقد الوضع السياسي والأمني في ليبيا والعقبات المستمرة في بناء الدولة ومن الضروري تبني مقترحات استراتيجية تشمل الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية لتحقيق هذا الهدف ووضع خطة عملية للخروج من الوضع الراهن غير المستقر، يُعرض الجدول التالي مجموعة من التوصيات لتعزيز الأمن القومي الليبي، مع تحديد المجالات المستهدفة والأهداف المرجوة والجهات المسؤولة عن تنفيذها، يجب أن يولي برنامج إصلاح شامل لقطاع الأمن اهتماماً كبيراً لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. [2]

---

(1) جمعة عامر المودي، المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. 1990م، ص 129.

(2) عبد السلام الحضيري وخالد العريبي، بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، م 4،ع 9، (2023)، ص9.

ويوصي العديد من المحللين بتركيز الجهود على التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، باعتبارها مكوناً أساسياً لإصلاح قطاع الأمن، ينبغي أن يوجه دعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى مشاريع تجمع قادة الميليشيات وأجهزة الأمن الوطنية لبحث سبل التنسيق التدريجي لعملية نزع السلاح مقابل إعادة إدماج هؤلاء القادة في المجتمع ومنحهم تعويضات مالية، وذلك تحت إشراف المجتمع المدني ولضمان نجاح هذه البرامج، اقترحت بعثة الأمم المتحدة في ورشة عمل مشتركة ضرورة إشراك الشخصيات المحلية في جهود الوساطة ونزع السلاح في المناطق السكنية ويجب إنشاء هيكل عسكري وأمني وطني موحد، قانونياً وعملياً ويجب أن تخضع هذه المؤسسات لقوانين محددة ويشرف عليها قضاة مدنيون ويجب تطبيق التشريعات التي أصدرها البرلمان الليبي مؤخراً والمتعلقة بالجيش والشرطة ستعمل القوات النظامية الجيش والشرطة وأجهزة الأمن بكفاءة أكبر وبدون تعقيدات إذا كان لديها هيكل تنظيمي واضح ومتكامل، الإصلاح الإداري والمهني من الضروري تحسين إجراءات التوظيف والتدريب للعاملين في أجهزة الأمن، توصي إحدى الدراسات بإعادة تقييم إجراءات اختيار الموظفين، وتحديد معايير شفافة للتوظيف والنظام الوظيفي بما يعود بالنفع على المجتمع، ويتضمن ذلك تجنب المحسوبية والوساطة وتنفيذ إجراءات توظيف شفافة (مثل الاختبارات وتقييم الخبرة)، كما يجب تدريب هؤلاء الموظفين تدريباً مهنياً ومالياً، ويجب أن تشرف عليهم منظمات مستقلة لضمان كفاءتهم وصدقهم المشاركة في الحوار المجتمعي والوطني، من الضروري إشراك قادة القبائل والمجتمع المدني في وضع الحلول نظراً لدورهم ومكانتهم في مجتمعاتهم، اقترحت بعثة الأمم المتحدة إشراك كبار السن وقادة المجتمع في جهود منع وإدارة النزاعات. [1]

3- آليات إنشاء وتبادل قواعد البيانات الأمنية المشتركة بين ليبيا والسودان:

يُعد تبادل قواعد البيانات الأمنية إحدى الأدوات الفعالة لتعزيز التعاون الأمني بين السودان وليبيا، حيث يتيح للجهات المعنية تبادل المعلومات حول الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب، وتساعد قاعدة البيانات المركزية في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، وتسهل إجراء التحقيقات المشتركة، وتمكن الأجهزة الأمنية من التصرف بسرعة ودقة لوقف أي نشاط غير قانوني وتشمل عملية إنشاء هذه قواعد البيانات عدة مراحل، تبدأ بتحديد أنواع

(1) علوش، رشيد، إشكالية اصالح وإعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا بعد (2011)، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، مجلد 7، عدد 1، (2023)، ص 25-84.

المعلومات المطلوبة، مثل السجلات الجنائية ومعلومات الاتصال بالمطلوبين وأي تفاصيل أخرى تتعلق بشبكات التهريب، ثم تأتي مرحلة توحيد المعايير التقنية، مثل تنسيقات الملفات وتقنيات التشفير وتصنيف البيانات وفقًا لمستويات السرية، لضمان توافق البيانات بين النظامين، وتشمل المراحل الأخرى إنشاء البنية التحتية التقنية، مثل الخوادم المشتركة وشبكات الاتصال الآمنة واستخدام برامج متطورة لإدارة البيانات تتيح الوصول المباشر للجهات المعنية في البلدين، كما يجب وضع إطار قانوني لحماية حقوق الأفراد وضمان الالتزام بالقوانين المحلية والدولية لضمان الاستجابة الفورية بالإضافة إلى تقارير أمنية دورية مع تحليلات وتوصيات، وإمكانية الوصول المباشر إلى قاعدة البيانات المشتركة لكل جهة وفقًا لسلطاتها المحددة، ويتم عقد اجتماعات دورية وورش عمل تقنية لتقييم أداء قاعدة البيانات وتحسين بروتوكولات تبادل البيانات لمواكبة التطورات الأمنية، مع أن هذه الاتفاقيات لها مزايا عديدة، إلا أنها تحمل بعض المخاطر، منها مخاطر الهجمات الإلكترونية التي تتطلب تشفيرا قويًا وإجراءات أمنية متطورة، بالإضافة إلى الاختلافات في القوانين واللوائح في البلدين التي قد تعيق تبادل البيانات، فضلاً عن ضرورة حماية المعلومات الشخصية ومنع إساءة استخدام البيانات للتغلب على هذه التحديات، يجب ضمان أمن البيانات وفعالية التعاون الأمني بين ليبيا والسودان من خلال تطبيق الإجراءات التنظيمية والتقييمات الدورية. [1]

4- آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية:

يُعد تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بين الدول ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الوطني والإقليمي، لا سيما في المناطق التي تتزايد فيها مخاطرالجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب، فعبر هذا التعاون، تستطيع الأجهزة الأمنية رصد الأنشطة المشبوهة، وتحديد المخاطر قبل وقوعها، ووضع استراتيجيات فعالة لمكافحتها، كما أن تبادل المعلومات يعزز الثقة المتبادلة بين الجهات المعنية، ويساهم في سد الثغرات الأمنية بين الدول، ومن بين أساليب هذا التبادل إتاحة قواعد البيانات الأمنية، وتبادل التقارير الدورية، وإرسال تنبيهات فورية في حال وجود أي تهديد محتمل، وتشمل هذه الآليات أيضاً ورش العمل واللقاءات التعاونية بهدف تحسين جودة المعلومات وتحسين أساليب التحليل الأمني، مما يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة وسريعة على جميع

(1) Lacher, W. (2014). Libya's Fractious South and Regional Instability. SANA Dispatch No. 3. Geneva: Small Arms Survey. p. 1-12

المســـتويات، ويشـــترط نجاح هذه الآليات وجود إطار قانوني واضـــح، وإجراءات داخلية فعالة لضـمان سـرية المعلومات، ومعايير تقنية متوافقة بين الدول المشـاركة، ولضـمان أن يكون تبادل المعلومات أداة فعالة لتعزيز الأمن الجماعي، لا مصـدر خطر، ويجب معالجة القضـايا المحتملة مثل مخاطر الأمن السـيبراني والاختلافات في التشـريعات الأمنية، واحترام خصـوصـية الأفراد، ويُعد تبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية ضرورة ملحة لمواجهة التهديدات المعقدة التي تتجاوز الحدود الوطنية، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتهريب الأســـلحة والمخدرات، والإرهاب الدولي، لذا، أصبح التعاون الاستخباراتي الدولي ضرورة استراتيجية لضمان الكشف المبكر عن المخاطر واتخاذ الإجراءات المناســبة، وتدرك الدول التي تواجه هذه التحديات صــعوبة مواجهتها بمفردها، لذا يشـــمل هذا التعاون تبادل المعلومات حول الأنشـــطة غير المشـــروعة والتهديدات السيبرانية وأنشطة الجماعات المسلحة وتشمل آليات تبادل المعلومات عدة مستويات، منها إتاحة قواعد البيانات المشتركة. (1)

التي تتيح للمســـؤولين الأمنيين الاطلاع على معلومـات محـددة وفقـاً لمســـتويـات صـــــلاحياتهم، والتقارير الدورية التي تقدم تحليلات معمقة للتهديدات الأمنية، والتنبيهات الفورية التي ترسل فور رصد أي نشاط مشبوه أو تهديد محتمل، مما يضـمن اتخاذ إجراءات فورية، كما تعقد اجتماعات وورش عمل لتقييم فعالية أنظمة تبادل المعلومات، وتحســـين أســـاليب التحليل الاستخباراتي، وضمان توافق السياسات التقنية للدول المشاركة، إن وجود إطار قانوني وتنظيمي واضـح يحمي حقوق الأفراد وينظم تبادل المعلومات إلى جانب تطبيق معايير أمنية وفنية صـارمة لضـمان سـلامة البيانات وحمايتها من الاختراقات أو التسـريب فضـلاً عن تعزيز ثقافة التعاون والثقة بين مختلف وكالات الأمن، كلها أمور ضـرورية لنجاح هذه الآليات، ولتأمين اسـتمرار دور تبادل المعلومات كأداة فعالة لتعزيز الأمن الجماعي، دون أن يشـكل مصـدر تهديد يتعين معالجة القضـايا المتعلقة باختلاف السياسات الوطنية، وحساسية بعض المعلومات التي قد تعرض الأمن الوطني للخطر في حال تسريبها. (2)

---

(1) Scott-Railton, J. Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution. Newport, RI: United States Naval War College, Center on Irregular Warfare and Armed Groups, (2013). p 120

(2) Scott-Railton, J. Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution. Newport, RI: United States Naval War College, Center on Irregular Warfare and Armed Groups, (2013). p 120

ثانيا – الدور المشترك لقوات حرس الحدود:

لضـــمان أمن الحدود ومكافحة الأنشـــطة غير المشـــروعة عبر الحدود، مثل تهريب المخدرات والأسـلحة والهجرة غير الشـرعية وأنشـطة الجماعات المسـلحة، يُعد التعاون بين قوات حرس الحدود في ليبيا والسـودان أمراً بالغ الأهمية، ويعكس هذا التعاون إدراك البلدين المشـترك لأهمية العمل المشـــترك لمواجهة التهديدات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتؤثر على الأمن الإقليمي وتستند عمليات قوات حرس الحدود المشتركة إلى استخدام نقاط مراقبة مشتركة ودوريات حدودية منتظمة، وتبادل المعلومات الاسـتخبارية بين الجهات المعنية، وذلك بهدف تعزيز الرقابة والمراقبة، ويتضـمن هذا التعاون أيضًـا تتبع تحركات الشـبكات الإجرامية وإجراء عمليات تفتيش مشـتركة للأفراد والبضـائع المشـتبه بهم، وذلك للحد من دخول المقاتلين والسـلعْ ودوريات حدودية منتظمـة، وتبـادل المعلومـات الاســـتخبـاريـة بين الجهـات المعنيـة، وذلـك بهـدف تعزيز الرقـابـة والمراقبة، ويتضـمن هذا التعاون أيضًـا تتبع تحركات الشـبكات الإجرامية وإجراء عمليات تفتيش مشـتركة للأفراد والبضـائع المشـتبه بهم، وذلك للحد من دخول المقاتلين والسـلع المحظورة عبر الحدود ويشمل هذا التعاون تنسيق التدريب وتبادل الخبرات بين قوات حرس الحدود، بهدف تعزيز قدرات عناصر الأمن والاستجابة في حالات الطوارئ، كما يسعى الطرفان إلى توحيد الممارسات الفنية والأمنية، مثل استخدام أنظمة المراقبة الحديثة وكاميرات المراقبة وأجهزة الكشف عن المواد المحظورة، وذلك لتعزيز فعالية الدوريات وتقليل المخاطر الأمنية، ينظم عمليات النشر والتنسيق، ويحدد مهام كل طرف والتزاماته، ويحفظ الحقوق القانونية وسـيادة كل دولة، أمرًا أسـاسـيًا لنجاح هذا التعاون، كما يتطلب هذا التعاون، لكي يكون أداة فعالة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين بين ليبيا والسودان، وجود ثقة متبادلة والتزام مشترك بالنزاهة والشفافية. [1]

ويُعد التعاون بين قوات حرس الحدود الليبية والسودانية ركيزة أساسية لتعزيز أمن الحدود وتعزيز السـلام الإقليمي، لا سـيما في ظل الوضـع الأمني المعقد في المنطقة، وتشـمل المخاطر التي يواجهها الحدود المشـتركة تهريب المخدرات والأسـلحة، وتسـلل الجماعات المسـلحة، والهجرة غير النظامية، وأنشطة الجماعات المسلحة عبر الحدود، لذلك، بات تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسـيق العمليات الأمنية والحد من المخاطر ضـرورة اسـتراتيجية لكلا البلدين تشـمل مسـؤوليات

(1) كمال محمد جاه الله الخضـــر، الســـودان جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة، جدة: مركز الملك فيصـــل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2019، ص 22.

قوات حرس الحدود المشـتركة مهامًا تشـغيلية متنوعة، أبرزها مراقبة الحدود باسـتمرار من خلال الدوريات المنتظمة ونقاط التفتيش واستخدام أجهزة المراقبة الحديثة، ولتعزيز قدرة القوات على منع تسـلل الجماعات المسـلحة وتهريب الأسـلحة، يشـمل التعاون أيضـا الجهود المشـتركة لمتابعة تحركات الشـبكات الإجرامية التي تسـتغل ثغرات الأمن على الحدود، بالإضـافة إلى عمليات التفتيش المشـتركة للأفراد والمركبات والبضـائع إلى جانب المهام التشـغيلية، يشـمل التعاون تبادل الخبرات والتدريب المشـترك بين قوات حرس الحدود في البلدين، مما يضـمن توحيد البروتوكولات الفنية والأمنية على طول الحدود، ويعزز كفاءة القوات وقدرتها على الاسـتجابة في حالات الطوارئ، كما يعزز التعاون أنظمة الاتصـال والتنسـيق بين فرق العمل الميدانية ومراكز المعلومات، ويساعد في وضع خطط استباقية لمواجهة التهديدات الجديدة مع احترام سيادة البلدين وحقوق الإنسـان، أسـاسـيًا لنجاح هذا التعاون، كما يتطلب الأمر بناء الثقة المتبادلة والالتزام بمبادئ الشفافية والنزاهة، يُعد التعاون بين ليبيا والسودان نموذجا يحتذى به في مجال أمن الحدود في المناطق غير المستقرة والمناطق المعرضة للصراع، بفضل وجود هذا الإطار القانوني والفني، الذي يعزز فعالية الدوريات والمراقبة ويسـاهم في تحقيق الأمن والاسـتقرار الإقليميين على المدى البعيد.[1]

ثالثا – إستراتيجيات التعاون الإقليمي في حوض النيل وأثرها على الأمن الحدودي:

يُعد التعاون الإقليمي عنصـراً أسـاسـياً في تعزيز الأمن والاسـتقرار في حوض النيل، لا سـيما في مواجهة التحديات المشـتركة التي تتجاوز الحدود، مثل انتشـار الجماعات المسـلحة والهجرة غير الشرعية والتهريب، وتعتمد دول حوض النيل بشكل كبير على بعضـها البعض نظراً لتقاسمها الحدود والموارد المائية، مما يستدعي تبني نهج متكامل لإدارة الحدود وتعزيز أمنها وتعد هذه الأسـاليب حاسـمة، لأنها تعزز قدرة الدول المشـاركة على تبادل المعلومات الاسـتخباراتية، والقيام بدوريات مشـتركة على الحدود، وإنشـاء أنظمة فعالة لمعالجة قضـايا الأمن المشـتركة، كما أنها تسـهم في تعزيز الاسـتقرار الداخلي في كل دولة من خلال الحد من الثغرات الأمنية التي قد تسـتغلها شـبكات الجريمة المنظمة والتهريب، فإن التعاون الإقليمي يُعزز الثقة بين الدول

(1) Grawert, E, Cross-border dynamics of violent conflict: The case of Sudan and Chad, Journal of Asian and African Studies, 43(6) , (2008),, 595-614

المشـاركة، ويسـاهم في بناء إطار مؤسـسـي وقانوني مشـترك، ويشـجع على تكامل السـياسـات الإدارية والأمنية، لذلك، من الضـــروري دراســـة نماذج التعاون الإقليمي في حوض النيل لفهم أفضـــل لكيفية تعزيز أمن الحدود والحد من المخاطر الأمنية المشـــتركة، من الضـــروري تحقيق التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل لضـــمان الاســـتخدام الأمثل والمســـتدام لموارده وتحقيق التنمية الشـاملة لسـكان المنطقة نظراً للتداخل الجغرافي والتاريخي والاقتصـادي بين دول حوض النيل، فإن التكامل الإقليمي ضـــروري لاســـتقرار المنطقة ونموها المســـتدام، يتناول هذا البحث موضـوع التكامل الإقليمي في حوض النيل، ويناقش جوانبه ومبادئه، ويسـتند البحث إلى فكرة أن التكامل الإقليمي هو النهج الأمثل لضـمان اسـتخدام عادل ومسـتدام لموارد حوض النيل وضـمان الأمن المائي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصـادية لجميع الدول المجاورة، وتشـكل العديد من العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصـــادية أســـاســـاً للتكامل الإقليمي في حوض النيل لطالما كان نهر النيل مركز تفاعل بين الحضارات والثقافات المختلفة في المنطقة. [1]

1- استراتيجيات للتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لدعم جهود البلدين:

يتطلب دعم جهود ليبيا والسودان لتعزيز أمن الحدود واستقرارها ومكافحة التهديدات عبر الحدود التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، توفر هذه المنظمات الدعم اللوجســـتي والتدريبي للقوات المحلية، بالإضـــافة إلى الخبرة الفنية والتمويل والإطار القانوني اللازم لتنســـيق العمليات الأمنية، إلى جانب تعزيز التعاون مع الدول المجاورة لمكافحة الجماعات المســـلحة ومكافحة تهريب السلاح والمخدرات، فإن التعاون الدولي يعزز شرعية الإجراءات الأمنية في نظر المجتمع الدولي، يمكن تحقيق هذا التعاون بعدة طرق، مثل تنســـيق العمل المشـــترك وتبادل المعلومات الاستخبارية من خلال اتفاقيات أمنية مشـتركة مع المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الأفريقي و رابطة الدول العربية، وتوفير المســـاعدة الفنية والتدريب لوكالات الأمن من خلال منظمات دولية مثل الأمم المتحدة و مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة والمنظمات الإنســـانية برامج الدعم المالي والفني لتزويد القوات الأمنية والمرافق بأحدث التقنيات وأنظمة المراقبة بالإضـــافة إلى تدريب متخصـــص في مكافحة الإرهاب والتهريـب، ورش عمـل ومؤتمرات على المســـتويين الإقليمي والعـالمي لتبـادل الخبرات وتقييم

(1) سـامح محمود عطا، التكامل الإقليمي بين دول حوض النيل الأسـس القانونية والتحديات،مجلة الدراسـات الإفريقية، م 47، ع 3، ج 1، 2025م، ص 233.

المخاطر ووضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية، وهناك العديد من الأساليب لضمان نجاح التعاون مع المنظمات الإقليمية والعالمية، مثل: تحديد أولويات أمنية مشتركة تتوافق مع أهداف ليبيا والسودان والمنظمات الشريكة، لتوزيع الموارد بكفاءة، إنشاء هياكل قانونية وتنظيمية تحدد التزامات كل طرف، وتحمي البيانات السرية، وتضمن استخدام المساعدات الأجنبية بالشكل الأمثل، تعزيز القدرات الفنية والبشرية من خلال التدريب المستمر وتبادل المعرفة، مما يعزز كفاءة القوات الأمنية ويضمن استدامة المساعدات المقدمة للتكيف مع الظروف الأمنية المتغيرة، من الضروري تعزيز التواصل المستمر وإجراء تقييمات دورية لنتائج التعاون، يُحسن التعاون، مع المنظمات الإقليمية والعالمية فعالية العمليات المشتركة بين ليبيا والسودان، ويقلل من التهديدات الأمنية المشتركة، ويعزز مكافحة الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة، كما أنه يعزز التعاون والثقة بين الدول المجاورة، مما يسهم في استقرار المنطقة ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكلا البلدين.[1]

ويُعد التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية عنصراً أساسياً في تعزيز قدرة ليبيا والسودان على معالجة قضايا الأمن المشتركة، مثل الإرهاب والاتجار بالأسلحة والهجرة غير النظامية ويشمل هذا التعاون، إلى جانب التمويل، توفير أحدث التقنيات والتدريب المتخصص ونقل المعرفة التقنية لتعزيز كفاءة الأجهزة الأمنية، كما يوفر هذا التعاون للبلدين منصة لتبادل المعلومات والتقييمات الأمنية، مما يعزز قدرتهما على اتخاذ قرارات مدروسة ومستندة إلى بيانات دقيقة وموثوقة وتشمل استراتيجيات تعزيز هذا التعاون عدة محاور مهمة، منها تعيين جهات اتصال رسمية لتبادل المعلومات بشكل آمن وسريع، وإنشاء هياكل مؤسسية للتعاون بين الأجهزة الأمنية في ليبيا والسودان وبين هذه الأجهزة والمنظمات الإقليمية والدولية وكما يشمل التنسيق بين دوريات الحدود والتخطيط المشترك للعمليات الأمنية، مما يضمن الاستجابة السريعة لأي تهديد أو نشاط مشبوه، ومن العناصر الأساسية أيضاً إقامة برامج تدريبية وورش عمل فنية مشتركة، لتعزيز مهارات عناصر الأمن وإطلاعهم على أحدث التقنيات والأدوات لمكافحة الإرهاب والتهريب، من خلال وضع إجراءات محددة المراقبة تنفيذ برامج الأمن وضمان استخدام الموارد بكفاءة وحسب القانون، كما يتضمن التعاون تقييماً مستمرًا لنتائج أنشطة التنسيق والدعم،

(1) حمد مصطفي فتحي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والإخفاقات، م 16، ع 15،2022 م، ص 85.

مما يسمح بتعديل خطط وبرامج الأمن بما يتناسب مع الظروف المتغيرة على الأرض والتهديدات الأمنية من الناحية الاســـتراتيجية، فإن التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية يعزز الثقة بين الدول المجاورة ويساهم في استقرار المنطقة، مما يحد من نفوذ الجماعات المسلحة ويمنع انتشار الجريمة، فإن هذا التعاون يمهد الطريق للاستقرار على المدى الطويل وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا والسودان، ويعزز قدرة الدولتين على حماية حدودها. [1]

(1) حمد مصطفي فتحي، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والإخفاقات، مرجع سبق ذكرة، ص 85.

الخاتمة

تتناول الدراسة تأثير الصراع المسلح في السودان خلال الفترة 2014–2024 على ليبيا، من خلال تحليل التفاعل الإقليمي بين بلدين تجمعهما حدود واسعة وتحديات سياسية وأمنية متشابهة، وتوضح أن التحولات التي شهدها السودان بعد سقوط نظام البشير والصراع بين المكوّنين العسكري والمدني أحدثت تغيّراً في موازين القوى داخلياً وإقليمياً، وهو ما انعكس على ليبيا بشكل مباشر وغير مباشر، وتشير الدراسة إلى أن الاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات الأمنية أديا إلى تصاعد النزاعات المسلحة، وتحول الجيش إلى طرف مشارك في القتال، في حين زادت التفاوتات القبلية في دارفور وكردفان من حدة التوترات، ودفع بعضها إلى تجاوز الحدود، مما أسهم في تفاقم الصراع، وتوصلت الدراسة أن آثار الصراع السوداني السودان امتد أثره إلى ليبيا، حيث أدى إلى تدهور كبير في الأمن، خصوصاً في الجنوب مثل سبها والكفرة، بسبب استخدام الحدود المشتركة في تهريب الأسلحة وتسلل المقاتلين، وأسهم انتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود في زيادة الجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والبشر، مما عمق حالة عدم الاستقرار، كما توضح الدراسة أن المبادرات الإقليمية والوطنية ما تزال محدودة الفعالية نتيجة ضعف البنى الأمنية وغياب التنسيق بين البلدين، إضافة إلى هشاشة الدولة وانعدام الثقة بين الأطراف السودانية المتصارعة، وتؤكد أن مواجهة هذه التداعيات تتطلب رؤية شاملة تتضمن التنمية وتعزيز المؤسسات، إلى جانب تعاون إقليمي فعّال لضبط الحدود ومنع التسلل والتهريب، واعتماد سياسات تنموية في المناطق الحدودية للحد من أسباب الصراع وتعزيز الاستقرار في المنطقة ومن خلال ما سبق نصل الى مجموعة من النتائج لهذه الدراسة وهي كالتالي:

1– الأسباب المعقدة للصراع السوداني: وجدت الدراسة أن الصراع في السودان ليس تطوراً جديداً، بل هو استمرار لتاريخ طويل من الصراعات العرقية والاجتماعية والسياسية التي تفاقمت منذ عام 2014 بسبب الصراع بين القوات العسكرية والمدنية وتعثر الانتقال السياسي.

2– تأثير العوامل الاجتماعية والعرقية: كتشفت الدراسة أنه نتيجة لاستغلال الأطراف المتحاربة سياسياً وعسكرياً لها، كانت التركيبات القبلية والانقسامات العرقية في دارفور وكردفان وشرق السودان من أهم العوامل التي أشعلت الصراع وأدامت دائرة العنف.

3- تأثير الصـــراع على الأمن الليبي: أظهرت الدراســة أن غياب الســلطة على الحدود الجنوبية كان ســبباً مباشــراً في امتداد الصــراع الســوداني إلى ليبيا، ومكن ذلك من دخول المقاتلين والأسلحة إلى الأراضي الليبية، لاسيما في المناطق الحدودية الجنوبية مثل الكفرة وسبها

4- تزايد الأنشــطة غير المشــروعة عبر الحدود: تظهر النتائج ارتفاع ملحوظ في تهريب الســلع المدعومة والأشــخاص والأســلحة، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الوضــع الأمني المتزعزع أصــلاً، وساهم في تمويل التنظيمات المسلحة في كلا البلدين.

5- عدم فعالية السياسات الإقليمية في احتواء التهديدات: بسبب غياب الإرادة السياسية الموحدة وأنظمة الرصد غير الكافية، لم تسفر جهود الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية – مثل جهود الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية – عن نتائج ملحوظة.

6- العلاقة المتبادلة بين الصراعين السوداني والليبي: خلصت الدراسة إلى أن الصراع السوداني كان له تأثير سلبي على الوضــع الأمني في ليبيا، والعكس صــحيح، فقد أدى عدم الاستقرار في كلا البلدين إلى خلق مناخ إقليمي متوتر يشجع على تدفق المقاتلين والأسلحة.

7- غياب التنمية كمصــدر مســتمر لعدم الاســتقرار: تظهر النتائج أن نقص المرافق الأســاســية والتنمية المتوازنة في المناطق الحدودية المشــتركة قد زاد من شــعور الناس بالتهميش، ووفر بيئة مواتية للتهريب والتجنيد في التنظيمات المسلحة.

8- قيود التعاون الأمني بين الســـودان وليبيا: قياس مدى فعالية المســـاعي التعاونية لمعالجة القضــايا العابرة للحدود بسبب غياب التنسيق العملي وضــعف تبادل المعلومات الاستخبارية على الرغم من الاتفاقيات الأمنية السابقة.

9- ضرورة وضــع استراتيجية شاملة للأمن الإقليمي: خلصت الدراسة إلى أنه بدلاً من الاعتماد فقط على حلول أمنية قصــيرة الأجل، فإن تحقيق الأمن الإقليمي يتطلب رؤية متكاملة تعالج الأســباب الجذرية للصــراع – ســياســياً واقتصــادياً واجتماعياً، كما أكدت على أهمية إشــراك السكان المحليين في مبادرات بناء السلام.

ومن خلال ما سبق نصل الى مجموعة من التوصيات وهي على النحو التالي:

1- ضرورة تنفيذ إصلاحات سياسية ومؤسسية في السودان تضمن مشاركة المدنيين والعسكريين في عملية سلام شاملة وطويلة الأمد.

2- أهمية إعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية تحت قيادة مدنية موحدة للحد من الانقسامات وتعزيز الاستقرار الداخلي والإقليمي.

3- الحاجة إلى إطلاق برامج تنمية ومصالحة مجتمعية في دارفور وكردفان وشرق السودان لمعالجة آثار التهميش والانقسامات العرقية.

4- إنشاء جهاز أمني مشترك بين السودان وليبيا لحماية الحدود، والحد من التهريب وتسلل المقاتلين، مع توظيف تقنيات مراقبة حديثة وتبادل فعال للمعلومات الاستخباراتية،

5- وضع خطط وطنية مشتركة لمكافحة الاتجار بالأسلحة والبشر والتهريب، بمشاركة الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية.

6- تعزيز دور الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في فض النزاعات الإقليمية وتطوير آليات إنذار مبكر وتدخل سلمي مستدام.

7- 7 تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة بين السودان وليبيا في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة لدعم الاستقرار والحد من التهريب والتجنيد.

8- تطوير رؤية إقليمية مشتركة بين السودان وليبيا وتشاد والنيجر ومصر للتصدي للتهديدات العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإقليمي طويل الأمد.

9- إشراك المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية في جهود الأمن والتنمية الريفية لتعزيز الانتماء والمسؤولية الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أحمد الفاتح، **"السياسة العرقية في السودان"**، مطبعة جامعة الخرطوم، 1989م .
2. إحسان محمد الحسن، **"علم الاجتماع السياسي"**، دار وائل، ط 3، عمان، 2010م .
3. أسامة أبو بكر، **"الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان"**، مبادرة الإصلاح العربي، بيروت، 2023م .
4. إمام الدين، **"السودان وإشكالية البناء وعدم الاستقرار"**، مكتبة جزيرة الورد، ط1، القاهرة، 2017م .
5. ثامر كامل الخزرجي، **"النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"**، دار مجدلاوي، عمان، 2004م .
6. جمال حمدان، **"الجمهورية العربية الليبية: دراسة في الجغرافية السياسية"**، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1973م .
7. جميل ألياس عفارة، **"مشاكل السودان السياسية والدوافع وراء الانقلاب الأخير"**، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1985م .
8. سعد الدين إبراهيم، **"الملل والنحل والأعراف: هموم الأقليات في الوطن العربي"**، مركز ابن خلدون للدراسات، القاهرة، 1994م .
9. أرباب صالح عبد الرحمن، **"ملامح من التقاليد العسكرية السودانية"**، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، السودان، 2010م .
10. صلاح الدين حافظ، **"صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي"**، المجلس الوطني للثقافة والفنون (سلسلة عالم المعرفة)، ط1، الكويت، 1978م .
11. عزمي بشارة، **"الجيش والسياسة: إشكالات نظرية ونماذج عربية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2017م .
12. عباس علي حبيب، **"قضية السودان بين الحكم الذاتي والفيدرالي والانفصالية"**، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1999م .

13. عباس غالي الحديثي، **"مدخل إلى الجغرافية السياسية"**، مطبعة أمل الجديدة، ط1، دمشق، 2020م .
14. عبد الحفيظ عبد الله المالكي، **"نحو مجتمع أمن فكري: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري"**، مطابع الحميض، ط1، الرياض، 2010م .
15. عبد الغني عبد الله خلف الله، **"مستقبل إفريقيا السياسي"**، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر، ط 2، القاهرة، 1961م .
16. عثمان علي حسن، **"الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي"**، مطبعة المنارة، ط 1، كردستان، 2016م .
17. عصام الدين ميرغني أبو غسان، **"الجيش السوداني والسياسة"**، ط 1، القاهرة، 2002م .
18. على عبد اللطيف أحميدة، **"الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده"**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009م .
19. كمال محمد جاه الله الخضر، **"السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة"**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2019م .
20. محمد بوبوش، **"الأمن في منطقة الساحل والصحراء"**، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016م .
21. محمد سليمان محمد، **"السودان: حروب الموارد والهوية"**، دار كمبرج للنشر، ط1، لندن، 2000م .
22. مصطفى محمد موسى، **"التكدس السكاني والإرهاب"**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010م .
23. نارسيس سيزا، **"الانتقال العسكري: تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة"**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2016م .
24. ياغو سالمون، **"ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي"**، المعهد العالي للدراسات الدولية، ط1، جنيف، 2007م.

ب- الرسائل العلمية

1. ابتسام محمود جواد العكيلي، **"الحياة الديمقراطية في السودان 1953-1969"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2003م .

2. ابتسام محمود جواد العكيلي، **"الأوضاع السياسية في السودان 1969–1985"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2007م .
3. بشرى يوسف مالك، **"الاتجار بالبشر وتهريب البشر من وإلى شرق السودان: العواقب المقصودة وغير المقصودة لسياسات الدول"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان، 2016م .
4. بلقاسم مربعي، **"آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي"**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015م .
5. بن عيسى منصورية، **"آليات مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي"**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2024م .
6. جمعة عامر المودي، **"المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 1990م .
7. حنان امحمد حريبة، **"الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولي والقانون الوطني عبر البحر الأبيض المتوسط"**، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية الليبية، قسم القانون، طرابلس، ليبيا، 2011م .
8. حنان بن عبد الرزاق، **"الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية: دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959"**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، 2007م .
9. رابح مرابط، **"أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: حالة كوسوفو"**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، باتنة، الجزائر، 2009م .
10. سمية بلعيد، **"أثر النزاعات الإثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010م .
11. عائشة بوعشيبة، **"أثر النزاعات الاثنية على التنمية في افريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2018م .

12. عبد المجيد محمد حسن، **"التنمية والتكامل القومي في السودان"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر، 1982م .
13. محمد امحمد أبوزيد، **"الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي-2011) "(2017**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2019م .
14. محمود ابوبكر محمد، **"أثر النزاعات الإقليمية في تجمع دول الساحل والصحراء عن الأمن الإقليمي"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، 2011م .
15. محمود يوسف الجهران، **"دور مجلس الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب"**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2022م.

ج- الدوريات والمجلات العلمية:

1. آمال إبراهيم ماديبو، **"الصراع ومفاهيم الهويات في السودان"**، علم الاجتماع المعاصر، م60، ع(3)، 2012م .
2. أرباب ليلى سيد مصطفى، **"أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018-2022م"**، مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية، مجلد 19، 2023م .
3. أحمد سليمان ابكر، **"حالة عدم الاستقرار السياسي في السودان ما بين الديمقراطية والسلطوية"**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد 17، المركز الديمقراطي العربي، 2022م .
4. أحمد زين العابدين، **"سنوات العجاف من انقلاب عبود إلى حكم نميري"**، مجلة الدستور، العدد 449، لندن، 1980م .
5. إبراهيم محمد حاج موسى، **"التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان"**، المعهد الدولي للعلوم الإدارية – الشعبة المصرية، مج 12، ع 3، 1970م .
6. الأمين كرواز نقاش، **"العلاقات المدنية – العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م 9، ع 2، 2020م .
7. باسم محمد نظير احمد، **"التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي"**، العدد 74، 2023م .
8. حوسين بلخيرات، **"مستقبل الأزمة الليبية: دراسة استشراقية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي"**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 5، العدد 3، 2020م .

9. خالد نورالتيجاني، **"الانتفاضـــة الســـودانية فرص التحولات وتحديات البديل"**، مجلة لباب للدراسات الإستراتيجية والإعلامية، العدد 3، 2019م .
10. خالد عثمان الفيل، **"سـياسـات التحرير الاقتصـادي وأثره في العلاقات المدنية العسـكرية"**، سياسات عربية، 2020م .
11. ذاكر محي الدين عبد الله، **"المؤثرات والضـــغوطات الخارجية ودورها في انقلاب 1958 في السودان"**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 6، ع 2، 2007م .
12. رانيا حسـين خفاجة، **"تسـوية الأزمة السـودانية: الفرص والتحديات"**، السـياسـة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 233، 2024م .
13. رحاب عبد الرحمن الشريف، **"معضلة بناء الأمة ودور التكوينات السياسية في السودان"**، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، العدد 34، 2024م .
14. ســـامح محمود عطـا، **"التكـامـل الإقليمي بين دول حوض النيـل: الأســـس القـانونيـة والتحديات"**، مجلد 47، عدد 3، 2025م .
15. سـرحان غلام حسـين، **"الانقلاب العسـكري الثاني في السـودان فترة حكم المشـير جعفر النميري 1969–1985"**، مركز المستنصرية للدراسات العربية والإسلامية، العدد 46 .
16. ســليم جداي، **"أزمة العلاقات المدنية العســكرية في إفريقيا والعالم العربي ومطلب الدولة المدنية"**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021م .
17. شـيماء محي الدين، **"الصـراع في السـودان: الأسـباب والتداعيات والمآلات المسـتقبلية"**، مجلد 46، عدد 1، 2024م .
18. عزت حمد، **"الصـراعات العرقية والسـياسـات في إفريقيا"**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، 2004م .
19. علي أحمد حسن الحاج، **"الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"**، مجلة سياسات عربية، مج 5، العدد 24، 2017م .
20. عمر المبروك اســـباقه، **"الأمن القومي في أوقات النزاعات (ليبيا نموذجاً)"**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، 2019م .
21. عمران منصـور السائح، **"دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي في إعادة بناء واستقرار ليبيا"**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 3، 2023م .

22. كشان رضا، **"التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا"**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 2020م .
23. مزمل سلمان غندور، **"السودان في الوثائق البريطانية"**، مجلة التضامن، فرنسا، العدد 148، 1986م .
24. مصطفى عبد القادر، **"الديمقراطية عند سبينوزا"**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، العدد 8، 2016م .
25. منى حسين عبيد، **"دولة جنوب السودان وعلاقاتها مع دول الجوار الأفريقي"**، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 61، العدد 4، 2022م .
26. ناصر أحمد وليلى أبو القاسم، **"مفهوم وأهمية الوعي السياسي تجاه الدولة والمجتمع"**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مج 3، عدد 10، 2017م .
27. النور حمد، **"مراجعة كتاب: أزمة الحكم في السودان"**، سياسات عربية، العدد 3، 2013م .
28. وجدي محمد بقبق، **"الصراع المسلح في السودان وتأثيره على ليبيا"**، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مج 3، ع 25، 2024م.

د – الدراسات والتقارير والمواقع الإلكترونية

1. أماني الطويل، **"حرب الجنرالين: أبعاد إقليمية ودولية تتجاوز حدود السودان"**، اندبندنت عربية، 2023م. https://www.independentarabia.com/node/445776/
2. أميرة محمد عبد الحليم، **"الحركات المسلحة والصراع في السودان"**، تقديرات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2023م. https://acpss.ahram.org.eg/News/20857.aspx
3. أنس القباطي، **"ما هي عوامل وأسباب وخلفيات انفجار الوضع عسكرياً في السودان"**، المركز الديمقراطي العربي، 2023م. https://democraticac.de/?p=91743
4. جمال عبد القادر البدوي، **"حمى المطالبة بالحكم الذاتي تتفشى بين الأقاليم السودانية"**، اندبندنت عربية، 2022م. www.independentarabia.com/node/322916

5. حمدي عبد الرحمن، **"الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي"**، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة. https://acpss.ahram.org.eg/News/20835.aspx
6. شيماء فاروق، **"تصاعد الحرب في السودان: الأسباب والتداعيات"**، المركز الديمقراطي العربي، 2023م. https://democraticac.de/?p=89586
7. صالح المعايطة، **"الأمن الوطني بين مؤشرات التهديد التقليدية والحروب الرقمية والحشد الالكتروني"**، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2019م. https://ecssr.ae/ar/details/lecture/1429/
8. كرم سعيد، **"المواجهات العسكرية في السودان تعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها"**، مركز إستراتيجيكس، 2023م. https://strategiecs.com/ar/analyses/almuajahat-aleaskariat-fi-alsudan-tueaqid-alazmat-watufaqim-min-tadaeiatiha
9. مجموعة مؤلفين، **"التقرير الاستراتيجي 2022 – 2023: لبنان العراق السودان أزمات الموجة الثانية"**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2023م. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2023/07/230712093554860.html
10. محمد عثمان عوض الله، **"ما أسباب الصراع في السودان"**، صحيفة الوطن، 16 أبريل 2023م. https://www.al-watan.com/news-details/id/616644/
11. منى عبد الفتاح، **"هل يحل الترسيم القبلي أزمة شرق السودان أم يفاقمها؟"**، اندبندنت عربية، 28 فبراير 2022م. https://www.independentarabia.com/node/307506
12. يوسف شرقاوي، **"النزاعات القبلية في السودان، إلى أين؟"**، مؤسسة فَنَك(Fanack) ، 2 أكتوبر 2023م. https://fanack.com/ar/politics/features-insights/sudans-tribal-tensions-uncertain-future~263846/

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية (English References)

1. Alison J. Ayers ،**Sudan's uncivil war: The global-historical constitution of political violence** ،Review of African Political Economy ،Vol. 37 ،No. 124 ،London ،UK ،(2010) ،pp. 153-179.
2. Gautam Basu ،**Combating illicit trade and transnational smuggling: Key challenges for customs and border control agencies** ،World Customs Journal ،Vol. 8 ،No. 2 ،Canberra ،Australia ،(2014) ،pp. 15-26.
3. Huseyin Yavuz Çinar & Ahmet Özer ،**Internal and External Factors behind the Instability in Sudan** ،Perceptions: Journal of International Affairs ،Vol. 28 ،No. 2 ،Ankara ،Turkey ،(2023) ،pp. 176-182.
4. Radio Dabanga ،**More mass graves found in West Darfur, RSF accused of demolishing camps** ،Amsterdam ،Netherlands ،(2023).
5. David Mason ،**"Ethnicity and politics"** ،In: Mary Hawkesworth and Maurice Kogan (eds) ،Encyclopedia of Government and Politics ،Vol. 2 ،London ،UK: Routledge ،(1992) ،p. 577.
6. David Hamilton Shinn ،**Governance and Security Sector Management in South Africa** ،Institute for Security Studies ،Pretoria ، South Africa ،(2011).
7. Justin Lynch ،**In Sudan, U.S. policies paved the way to War** ،Foreign Policy ،Washington D.C. ،USA ،(2023).
8. Kristin Mo ،**Contested Constitutions: Constitutional Development in Sudan 1953-2005** ،University of Bergen ،Bergen ،Norway ،(2014).
9. Wolfram Lacher ،**Libya's Fractious South and Regional Instability** ، Small Arms Survey ،Geneva ،Switzerland ،(2014) ،pp. 1-12.
10. Djallil Lounnas ،**The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System** ، MENARA Working Papers ،Rome ،Italy ،(2018).
11. Nesrine Malik ،**The seeds of Sudan's collapse were sown decades ago** ،The Guardian ،London ،UK ،(2023).
12. Israel Nyaburi Nyadera ،**South Sudan conflict from 2013 to 2018: Rethinking the causes, situation and solutions** ،African Journal on Conflict Resolution ،Vol. 18 ،No. 2 ،Durban ،South Africa ،(2018) ،pp. 59-79.
13. Thomas Mockaitis ،**Winning hearts and minds in the 'war on terrorism'** ،Small Wars & Insurgencies ،Vol. 14 ،No. 1 ،London ،UK ، (2003) ،pp. 21-38.